جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين

– دراسة حالة –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومراجعة.

تاريخ المناقشة: 2022/03/22.

إعداد الطالب:

بغداد أمحمد

إشراف الأستاذ الدكتور:

ضويفي حمزة

لجنة المناقشة

أ.د. دراجي عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	رئيسا
أ.د. ضويفي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	مشرفا ومقررا
أ.د. محي الدين محمود عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	عضوا
د. بن صالح عبد الله	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيسمسيلت	عضوا
أ.د. مجدوب خيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا
د. عريس مخطار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	عضوا

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا سورة طه، الآية (114)

صدَقَ الله العَظِيم

شكر وعرفان

الحَمد لله حُباً، الحَمد لله رَجاءً وطَاعةً، الحَمد لله دَائِماً وَأبَداً و الحَمد لله شُكراً على أن وفقني لإتمام هذا العمل على أكمل وجه وأنار لي درب العلم والمعرفة.

ثم بعد ذلك، وفي دواعي العرفان بالجميل، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور **"ضويفي حمزة"** الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، ولم يدخر وقتًا ولا جهدًا ولا نصحًا ولا علمًا في سبيل إنجاز هذا العمل، كما أُحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

بالإضافة إلى شكري الخالص وامتناني العميق مسبقاً إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على منحي شرف مناقشتهم لهذه الأطروحة، وتحملهم عناء قراءة وتقويم الدراسة وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي تثري البحث.

كما أشكر جميع الأساتذة الذين قاموا بتحكيم استبانة هذه الدراسة وعلى ما قدموه من نصائح وتوجيهات. والشكر موصول كذلك إلى جميع عمال وإطارات مؤسسات التأمين محل الدراسة على مساعدتي في توزيع وتعبئة الإستبانة.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذه الدراسة.

بغـــداد أمحمد

الإهداء

إلى من أنجبتني وربتني وسهرت عليا الليالي وكانت الجنة تحت أقدامها ودعاؤها سر نجاحي

"أمي رحمها الله"

إلى من أحمل اسمه بكل اعتزاز، وعلمني أن الحياة عبادة، صبر وعطاء، علم وعمل

"أبي رحمه الله"

إلى من وافتهم المنية في عز شبابهما الأخ عبد القادر والأخت عائشة **"رحمهما الله"**

إلى من تقاسمت معهم هموم الدنيا وأفراحها وعشت معهم صدق المحبة والعطاء وأرى الأمان في أعينهم، أنسي وسندي ونور المحبة في حياتي **"إخوتي وأخواتي"**

إلى **زوجتي وأولادي وجميع أفراد العائلة والأقارب والجيران** كبيرهم وصغيرهم

إلى من حملوا أقدس رسالة في الحياة، ومهدوا لي طريق العلم والمعرفة في مختلف الأطوار

"أساتذتي"

إلى **الزملاء والأصدقاء والأحبة** في الحياة اليومية والعملية والدراسية

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل رمزاً للحب والإحترام والوفاء والإعتراف بالجميل

بغـــداد أمحمد

دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية
وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين

المستلخص:

زاد الإهتمام بالحوكمة على المستوى الدولي والمحلي كأداة لتأطير ومراقبة المحاسبة الإبداعية بغية إخراج معلومات محاسبية ذات جودة في القوائم المالية المنشورة، والتي تمد مختلف الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة بالمعلومات من أجل اتخاذ القرارات المالية، وأصبحت الحاجة ملحة لدراسة كيفية تأطير آليات الحوكمة للمحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين.

من هنا تبلورت إشكالية هذه الدراسة والتي هدفت إلى بيان دور آليات الحوكمة في تأطير أو الحد من ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين، مع محاولة تشخيص الواقع العملي للحوكمة والمحاسبة الإبداعية وكذا المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها في ظل حوكمة مؤسسات التأمين.

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية تطرقنا إلى الإطار النظري للحوكمة، محدداتها، آلياتها، وكذلك الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في شركات التأمين ومبادئ حوكمة التأمين وأثر تطبيق ذلك على شركات التأمين، كما تم التطرق إلى المحاسبة الإبداعية، ممارساتها وأساليبها، والإتجاهات الحديثة للحد منها، وفي الأخير تم إسقاط كل ذلك على مؤسسات التأمين في الجزائر من خلال التطرق إلى التنظيم المحاسبي والمعلومات المحاسبية ومعايير جودتها في ظل الحوكمة والمحاسبة الإبداعية المؤطرة. ولغرض تعزيز الإطار النظري لهذه الدراسة تم تصميم استبيان عبارة عن نموذج انحدار خطي يعالج دور الحوكمة (الآليات) في التقليل أو الحد من المحاسبة الإبداعية (الأساليب) ومعرفة العلاقة بينهما وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، من أبرزها، أولا وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية قوية بين آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية، ثانيا وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية قوية بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية وهذا ما تؤكده قيمة معامل الإرتباط R الذي بلغ 99% في عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة شركات التأمين، المحاسبة الإبداعية والمعلومات المحاسبية ومعايير جودتها.

Abstract:

The role of governance mechanisms in framing creative accounting and its impact on the quality of accounting information in abstract insurance institutions

The interest in governance has increased at the international and local levels as a tool for framing and controlling creative accounting in order to produce quality accounting information in the published financial statements, which provide the various internal and external parties of the institution with information in order to make financial decisions, and there has become an urgent need to study how to frame governance mechanisms for creative accounting and its impact on the quality of Accounting information in insurance institutions.

From here crystallized the problematic of this study, which aimed to demonstrate the role of governance mechanisms in framing or limiting the practices and methods of creative accounting and their impact on the quality of accounting information in insurance institutions, with an attempt to diagnose the practical reality of governance and creative accounting, as well as accounting information and its quality standards under the governance of insurance institutions.

In order to address this problem, we touched on the theoretical framework of governance, its determinants, its mechanisms, as well as the internal and external mechanisms of governance in insurance companies and the principles of insurance governance and the impact of applying this to insurance companies, as well as creative accounting, its practices and methods, and modern trends to reduce them, and finally All of this was dropped on insurance institutions in Algeria by addressing the accounting organization, accounting information and its quality standards under the framework of creative governance and accounting. For the purpose of strengthening the theoretical framework of this study, a questionnaire was designed which is a linear regression model that addresses the role of governance (mechanisms) in reducing or limiting creative accounting (methods) and knowing the relationship between them and its impact on the quality of accounting information.

The study concluded a set of important results, the most prominent of which are, firstly, there is an inverse relationship with a strong statistical significance between (the mechanisms of governance - and creative accounting), and secondly, there is a direct relationship with a strong statistical significance between (creative governance accounting - the quality of accounting information). This is confirmed by the value of the correlation coefficient R, which amounted to 99% in the study sample.

Keywords: Governance of insurance companies, creative accounting, accounting information and its quality standards.

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان

الإهداء

مستلخص الدراسة

فهرس المحتويات.....I

فهرس الجداول.....VI

فهرس الأشكال.....VIII

فهرس الملاحق.....IX

قائمة المصطلحات.....XI

مقدمة

1. مدخل الدراسة:.....ب

2. مشكلة الدراسة:.....ج

3. فرضيات الدراسة:.....ج

4. أهمية الدراسة:.....د

5. أهداف الدراسة:.....د

6. أسباب اختيار الموضوع:.....د

7. حدود الدراسة (مجال الدراسة):.....هـ

8. المنهج المستخدم:.....هـ

9. الدراسات السابقة:.....و

10. هيكل الدراسة:.....ك

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد.....2

المبحث الأول: حوكمة الشركات (المفاهيم، الأهداف و المبادئ).....3

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات.....3

المطلب الثاني: أهمية و أهداف حوكمة الشركات.....8

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات.....12

المبحث الثاني: محددات وآليات حوكمة الشركات.....17

المطلب الأول: محددات وأنظمة حوكمة الشركات.....17

المطلب الثاني: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.....21

المطلب الثالث: الآليات الداخلية والأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.....24

المبحث الثالث: الحوكمة في شركات التأمين.....32

المطلب الأول: الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين.....32

المطلب الثاني: الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين.....36

المطلب الثالث: حوكمة التأمين.....38

خلاصة.....44

الفصل الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية

تمهيد.....46

المبحث الأول: المحاسبة الإبداعية (التطور التاريخي، ماهية المحاسبة).....47

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة الإبداعية.....47

المطلب الثاني: ماهية المحاسبة الإبداعية.....52

المبحث الثاني: أخلاقيات و أساليب المحاسبة الإبداعية.....59

المطلب الأول: المحاسبة الإبداعية من منظور أخلاقي.....59

المطلب الثاني: أساليب المحاسبة الإبداعية (الإفصاح، التوقيت والتقدير).....65

المطلب الثالث: أساليب المحاسبة الإبداعية في التصنيف والعرض.....70

المبحث الثالث: نماذج قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية والإتجاهات الحديثة للحد منها.....75

المطلب الأول:نماذج قياس إدارة الأرباح.....75

المطلب الثاني:نماذج قياس تمهيد الدخل.....79

المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.....81

خلاصة.....90

الفصل الثالث: محاسبة شركات التأمين في ظل الحوكمة

تمهيد.....92

المبحث الأول: ماهية التأمين.....93

المطلب الأول: نشأة التأمين، مفهومه وأركانه.....93

المطلب الثاني: تقسيمات التأمين.....97

المطلب الثالث: شركات التأمين.....100

المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.....105

المطلب الأول: ماهية المحاسبة في شركات التأمين.....105

المطلب الثاني: النظام المحاسبي في شركات التأمين.....110

المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين.....116

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها في ظل حوكمة شركات التأمين.....123

المطلب الأول: الحوكمة و الإفصاح المحاسبي.....123

المطلب الثاني: الحوكمة و المعلومات المحاسبية.....127

المطلب الثالث: أثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في شركات التأمين.....132

خلاصة.....137

الفصل الرابع: دراسة حالة عينة من مؤسسات التأمين في الجزائر

تمهيد.....139

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر.....140

المطلب الأول: نشأة وتطور التأمين في الجزائر.....140

المطلب الثاني: شركات التأمين الناشطة في الجزائر.....143

المطلب الثالث: هيئات الإشراف والرقابة في الجزائر.....148

المبحث الثاني: إحصائيات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة من 2016 إلى 2020.....151

المطلب الأول: الإحصائيات العامة (Données globales).....151

المطلب الثاني: تأمينات الأضرار 154

المطلب الثالث: تأمينات الأشخاص.....156

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية 159

المطلب الأول: وصف الدراسة الميدانية.....159

المطلب الثاني: مراحل بناء الإستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة.....162

المطلب الثالث:العلاقة المتداخلة بين الحوكمة، المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية179

خلاصة.....187

خاتمة.....188

المراجع.....194

الملاحق.....213

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.4	إنتاج سوق التأمين (رقم الأعمال)، الوحدة مليار دج	151
2.4	تعويضات سوق التأمين (المصرح بها)، الوحدة مليار دج	152
3.4	إنتاج تأمينات الأضرار حسب النوع، الوحدة مليار دج	154
4.4	تعويضات تأمينات الأضرار حسب النوع (المصرح بها)، الوحدة مليار دج	155
5.4	إنتاج تأمينات الأشخاص، الوحدة مليار دج	156
6.4	تعويضات تأمينات الأشخاص، الوحدة مليار دج	158
7.4	توزيع أفراد عينة الدراسة	160
8.4	الإحصائيات العامة لإستمارات الإستبيان	160
9.4	مكونات الإستبيان وعدد الفقرات لكل محور	164
10.4	مقياس ليكارت الخماسي	164
11.4	الصدق الداخلي لمحاور الإستبيان	166
12.4	إختبار التوزيع الطبيعي Tests of normality	166
13.4	توزيع معامل Alpha Cronbach	168
14.4	عرض معلومات عينة الدراسة	169
15.4	تحليل التباين F للفروق بين المتوسطات بخصوص البيانات الشخصية	170
16.4	نتائج عينة الدراسة حول اللوائح الداخلية	171
17.4	نتائج عينة الدراسة حول آليات الحوكمة	172
18.4	نتائج إختبار (T) للفرضية الأولى	173
19.4	نتائج إختبار (T) للفرضية الثانية	174
20.4	نتائج عينة الدراسة حول أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية	175
21.4	نتائج إختبار (T) للفرضية الثالثة	176
22.4	نتائج عينة الدراسة حول جودة المعلومات المحاسبية	177
23.4	نتائج إختبار (T) للفرضية الرابعة	178

24.4	تقدير وإختبار النموذج **X = *f* (A)**	**180**
25.4	تقدير وإختبار النموذج **Y = *f* (B)**	**183**
26.4	إختبار ANOVA للنموذج	**185**
27.4	جدول القيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ (Residuals)	**185**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	مبادئ حوكمة الشركات	17
2.1	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	20
3.1	آليات حوكمة الشركات	29
4.1	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	31
1.3	دورة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين	122
1.4	إنتاج سوق التأمين	152
2.4	تعويضات سوق التأمين	153
3.4	إنتاج تأمينات الأضرار حسب النوع	155
4.4	تعويضات تأمينات الأضرار	156
5.4	إنتاج تأمينات الأشخاص	157
6.4	تعويضات تأمينات الأشخاص	158
7.4	منحنى الرسم البياني للتوزيع الطبيعي	167
8.4	تمثيل العلاقات الخطية بين آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية	179
9.4	تمثيل العلاقة الخطية بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية	182
10.4	منحنى الرسم البياني للقيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ	186

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	الميزانية (جانب الأصول)	215-214
الملحق رقم 2	الميزانية (جانب الخصوم)	216-215
الملحق رقم 3	جدول حسابات النتائج	217-216
الملحق رقم 4	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)	218
الملحق رقم 5	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	219
الملحق رقم 6	جدول تغيرات الأموال الخاصة	220
الملحق رقم 7	قائمة أسماء المحكمين	221
الملحق رقم 8	الإستبيان	224-221
الملحق رقم 9	الصدق الداخلي لمحاور الإستبيان	225
الملحق رقم 10	إختبار التوزيع الطبيعي Tests of normality	225
الملحق رقم 11	منحنى الرسم البياني للتوزيع الطبيعي	226
الملحق رقم 12	توزيع معامل Alpha Cronbach	226
الملحق رقم 13	توزيع معاملات ألفا كرونباخ لعبارات الإستبيان	228-227
الملحق رقم 14	عرض معلومات عينة الدراسة	229-228
الملحق رقم 15	تحليل التباين F للفروق بين المتوسطات بخصوص البيانات الشخصية	230-229
الملحق رقم 16	نتائج عينة الدراسة حول اللوائح الداخلية	230
الملحق رقم 17	نتائج عينة الدراسة حول آليات الحوكمة، المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية	232-231
الملحق رقم 18	نتائج إختبار T للفرضيات	232
الملحق رقم 19	تمثيل العلاقة الخطية بين آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية	233
الملحق رقم 20	تقدير وإختبار النموذج $X = f(A)$	233
الملحق رقم 21	تمثيل العلاقة الخطية بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية	234
الملحق رقم 22	تقدير وإختبار النموذج $Y = f(B)$	234

الملحق رقم 23	إختبار ANOVA للنموذج	**235**
الملحق رقم 24	جدول القيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ (Residuals)	**235**
الملحق رقم 25	منحنى الرسم البياني للقيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ	**235**

قائمة المصطلحات

CACOBATPH	Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Intempéries des secteurs du Bâtiment des Travaux Publics et de l'Hydraulique	الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي
IFAC	International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
CNA	Conseil National des Assurances	المجلس الوطني للتأمينات
CAAR	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
SAA	Société Algérienne d'Assurance	الشركة الوطنية للتأمين
CAAT	Compagnie Algérienne des Assurances	الشركة الجزائرية للتأمينات
CASH	Compagnie d'Assurances des Hydrocarbures	شركة تأمين المحروقات
CCR	Compagnie Centrale de Réassurance	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CIAR	Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance	الشركة الدولية للتأمين ولإعادة التأمين
2A	Algérienne d'Assurance	الجزائرية للتأمينات
CAGEX	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات
SCGI	Société de garantie du crédit immobilier	شركة ضمان القرض العقاري
AGCI	Assurance Garantie crédit Investissements	الشركة الجزائرية لضمان قرض الإستثمار
MAATEC	Mutuelle Assurance Algérien des Travailleurs de l'Education et de la Culture	تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

مقـدمـة

1. مدخل الدراسة:

يعد موضوع الجودة في المعلومات المحاسبية أحد أهم اهتمامات المؤسسات والمنظمات والأطراف ذات الصلة على اختلاف أهدافها وأشكالها، إذ يستوجب على معدي المعلومات المحاسبية إخراجها وعرضها على مستخدمي المعلومات بكل موثوقية وملاءمة ويجب أن تتصف بالثبات والوضوح وقابلية المقارنة بغرض اتخاذ مختلف القرارات، وهذا لا يتحقق إلا بوجود أسس ومعايير موحدة وملزمة للمؤسسات والممارسين المهنيين بغرض تحقيق متطلبات القياس السليم والإفصاح المحاسبي والشفافية في عرض هذه المعلومات.

وانطلاقا من أهمية النظام المحاسبي المعد للمعلومات المحاسبية يتوجب إعداد هذا النظام وفق أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح والشفافية، بحيث يتصف النظام المحاسبي بأن له مبادئ مرنة تعتمد في بعضها على الاختيارية والتقدير الشخصي وتعدد الطرق والسياسات المحاسبية، والتي يتم استغلالها من طرف جهات للتأثير على عناصر قياس الأداء وتحسين المركز المالي للشركات والمؤسسات وإدارة أرباحها بما يعظم منافعها (حتى ولو كانت هذه الأرباح وهمية)، وذلك بممارسة أساليب مبتدعة تسمى أساليب المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح، تلطيف الدخل)، بحيث تعرف بأنها أساليب محاسبية مبتكرة من طرف أشخاص ذات خبرة وكفاءة عالية في مجال المحاسبة والتدقيق والجباية، تسمح بتحويل المعلومات المحاسبية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه أطراف معينة، وذلك من خلال استغلال الثغرات الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والنظام المحاسبي المالي.

أدت هذه الممارسات (المحاسبة الإبداعية) إلى ظهور عدة انهيارات وأزمات مالية حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، وأزمة شركة Enron الأمريكية عام 2001 التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية عام 2002 التي كانت تعمل في مجال الإتصالات، والأزمة المالية العالمية عام 2008.

ونتيجة لهذه الممارسات والإنهيارات والأزمات زاد الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الإقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا مفهوم الحوكمة والحث على تعميم تطبيقه في مختلف الوحدات الإقتصادية، بغرض الحد من الفساد المالي، الإداري والمحاسبي والحد أو تأطير أساليب وممارسات المحاسبة

الإبداعية عن طريق حوكمتها (المحاسبة الإبداعية المحوكمة) وإخراج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، تعبر حقيقة عن المركز المالي للمؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى إعادة ثقة المستثمرين بالقوائم و التقارير المحاسبية والمالية.

2. مشكلة الدراسة:

على ضوء ما سبق فإن إشكالية الدراسة التي يحاول الباحث معالجتها من خلال هذه الأطروحة، يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو دور آليات الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين؟ وما مدى أثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ما هو مفهوم الحوكمة ومحددات تطبيقها ونجاحها؟

ب. ما هي عوامل وظروف ظهور وتطور المحاسبة الإبداعية؟

ج. إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تطبيق الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

د. ما هو أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية؟

هـ. ما هي آثار المحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية؟

3. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نفترض الآتي:

أ. الفرضية الأولى: نموذج الحوكمة المتبع والبيئة التي تعمل فيها المؤسسة يؤثران على آليات تطبيق ونجاح حوكمة المؤسسات؛

ب. الفرضية الثانية: يوجد أثر وعلاقة إحصائية ذات دلالة بين تطبيق آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين؛

ج. الفرضية الثالثة: يؤدي التطبيق المحكم والفعال لآليات الحوكمة إلى التقليل من ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين؛

د. الفرضية الرابعة: يشكل التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة المدخل الفعال للحد من المحاسبة الإبداعية وتحقيق الإفصاح وإعادة الثقة في المعلومات المحاسبية.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية كل من جودة المعلومات المحاسبية التي تعد عنصرا رئيسيا وضروريا في الوظائف الإدارية المختلفة في المنظمة والحوكمة التي تعد من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي شركة لوظائفها على أكمل وجه وخطورة التلاعب المحاسبي في المعلومات المحاسبية عن طريق المحاسبة الإبداعية، مما يتطلب توفير الثقة في المعلومات المحاسبية لكل الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

5. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

أ. إلقاء الضوء على واقع حوكمة شركات التأمين وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية؛

ب. التعرف على واقع المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين ومدى التزامها بآليات الحوكمة؛

ج. إبراز أثر المحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية؛

د. إيجاد العلاقة بين الحوكمة، المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية.

6. أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية نذكر منها:

أ. الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص مالية ومحاسبة وارتباطه كذلك بمهنة الباحث (العمل كرئيس وكالة في الصندوق الوطني لـ CACOBATPH)؛

ب. خطورة التلاعب المحاسبي في المعلومات المحاسبية عن طريق المحاسبة الإبداعية، وما ترتب عنه من انهيارات وأزمات مالية في عديد الشركات العالمية؛

ج. الأهمية البالغة التي تحوز عليها جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لجميع الأطراف ذات الصلة؛

د. الدور الذي أصبحت تلعبه الحوكمة والمحاسبة الإبداعية المحوكمة في زيادة موثوقية جودة المعلومات المحاسبية.

7. حدود الدراسة (مجال الدراسة):

تمثلت حدود الدراسة في الشكل الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على تناول أهمية الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة الشركات، بحيث تتفاعل فيما بينها لتشكل جداراً وقائيا وليس مانعا لممارسات المحاسبة الإبداعية، وبالتالي تساعد على كشفها وتجنبها وتحد من آثارها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على عينة من مؤسسات التأمين في ولايتي تيسمسيلت وتيارت (CAAR, SAA, CIAR, CAAT, CASH, 2A, TRUST, ALLIANCE CNMA).
- **الحدود الزمانية:** قمنا بالتطرق إلى نشأة وتطور قطاع التأمين في الجزائر من مرحلة الإحتلال إلى مرحلة الإستقلال وأهم الشركات الناشطة وهيئات الإشراف والرقابة وفق المرسوم 95-07 والقانون 06-04، وصولا إلى تحليل إحصائيات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة من 2016 إلى 2020، وأخيرا توزيع استبانة في سنة 2021 خلال شهري جويلية وأوت تقيس دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين.

8. المنهج المستخدم:

تستدعي طبيعة البحث استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن دراسات المالية والمحاسبة، لهذا سوف يعتمد الباحث على المناهج العلمية التالية:

أ. **المنهج الإستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المالي والمحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الإستفادة منها في معالجة مشكلة وفرضيات البحث؛

ب. **المنهج الوصفي:** تم استخدامه في الجانب النظري قصد عرض الجوانب النظرية للحوكمة، المحاسبة الإبداعية والمعلومات المحاسبية، وتحديد مختلف الأبعاد الفكرية والمفاهيمية لها، أما الجانب التطبيقي

فقصد عرض ووصف نتائج دراسة حالة، معتمدين في ذلك على أسلوب المقابلات والإستبيان الموزع على عينة من مؤسسات التأمين؛

ج. **المنهج الإستنباطي**: وذلك بهدف تحليل واستخراج النتائج وإثبات الفرضيات أو نفيها، واستنتاج مختلف العلاقات بين متغيرات الدراسة (الحوكمة، المحاسبة الإبداعية والمعلومات المحاسبية).

9. الدراسات السابقة:

حسب اطلاع الباحث وفي حدود ما توفر لديه من مراجع حول موضوع البحث، هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب الموضوع من زوايا مختلفة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة جوانب نذكر منها:

أ. دراسات تناولت الحوكمة والمحاسبة الإبداعية.

- **دراسة (عماد سليم الآغا، 2011): دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية –دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية[1]**، هدفت الدراسة في الجانب النظري إلى التعرف على دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي على أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية، أما الجانب التطبيقي فكان على حالة البنوك الفلسطينية حيث قام الباحث بتوزيع استبانة على مفتشي سلطة النقد ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين، واعتمد الباحث في دراسته على الإحصاء الوصفي والإستدلالي بالإعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، وخلصت الدراسة أن للمحاسبة الإبداعية تأثير سلبي على موثوقية البيانات المالية في البنوك الفلسطينية، إلا أن توفر مبادئ حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية) يحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك الفلسطينية.
- **دراسة (أمينة فداوي، 2014): دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية –دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250–[2]**، هدفت الدراسة في الجانب النظري إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أما الجانب التطبيقي فكان على

[1] عماد سليم الآغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية –دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية–**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، السنة الجامعية 2010-2011.

[2] أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية –دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250–**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014.

عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SPF250 خلال الفترة الممتدة من 2007م إلى 2009م، حيث تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية وجودة ركائز حوكمة الشركات، ومن ثم اختيار نموذج الدراسة المقترح من طرف الباحثة، وخلصت الدراسة إلى أن العينة المدروسة تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال استخدامها للمستحقات الإختيارية بشكل سالب هبوطا وهذا لعدم وجود ركيزة الرقابة في الحد من تلك الممارسات، كما توصلت أيضا إلى جودة ركائز حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الإفصاح في العينة المدروسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لن يتحقق إلا من خلال تفعيل ركائز حوكمة الشركات تجاه هذه الممارسات.

ب. دراسات تناولت الحوكمة والمعلومات المحاسبية.

- **دراسة (عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، 2008): أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية[1]**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي من خلال التطرق إلى نشأة الحاكمية المؤسسية وتحديد مفهومها وتسليط الضوء على الحاكمية المؤسسية في الدول العربية، واعتمد الباحث في دراسته على الإنحدار البسيط والمتعدد لتحديد أثر المتغير المستقل (الحاكمية المؤسسية) على المتغير التابع (الأداء المالي)، وخلصت الدراسة أولا إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية وبين العائد على حقوق الملكية، العائد على الإستثمار، سعر السهم إلى ربحيته والقيمة السوقية إلى الدفترية، وثانيا إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية وتباين سعر السهم اليومي، كما خلصت الدراسة كذلك إلى أن الممارسة السليمة للحاكمية المؤسسية تساعد على جذب الإستثمارات، وتحسين كفاءة أداء الشركة، والتخصيص الأفضل للموارد، وبالتالي خفض تكلفة التمويل وزيادة الربحية التي تعظم العائد الذي يجنيه المستثمر.
- **دراسة (طلحة أحمد، 2012): أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة مجمع صيدال–[2]**، هدفت الدراسة إلى التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وصياغة الجوانب الفكرية لها وكيفية الإستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، واعتمد الباحث في دراسته على الإحصاء الوصفي والإستدلالي من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على

[1] عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان، السنة الجامعية 2007-2008.

[2] طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة مجمع صيدال–**، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011-2012.

مديري وأصحاب القرار، وخلصت الدراسة إلى أن المجمع يحترم معظم مبادئ حوكمة الشركات الخمسة المقترحة من طرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، والتي توفر أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وجودة عالية بحيث ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين مع المجمع، وأن هناك علاقة ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

- **دراسة (عبد الرزاق حسن الشيخ، 2012): دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين–**[1]، هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، وتحديد مدى تطبيق الإدارة لها، واعتمد الباحث في دراسته على المسح الشامل لمجتمع الدراسة وذلك من خلال توزيع استبيان على جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وخلصت الدراسة إلى أن شركات المساهمة تحرص على تطبيق حوكمة الشركات بغرض تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من أثر عامل المعلومات المضللة، وأن هناك هيئات للإشراف والرقابة تعمل نحو اتباع أسلوب مهني لتنفيذ متطلبات الحوكمة، من حيث ضرورة توفر مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية المنشورة.
- **دراسة (ضويفي حمزة، 2015): فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي –دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز–**[2]، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الحوكمة بشكل عام ومن منظور محاسبي، والتعرف على مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح بقوائمها المالية الواردة في المعيار المحاسبي 1، والتعرف كذلك على العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات وأثرها على كفاءة الوظيفة المالية للشركة، واعتمد الباحث في دراسته على الإحصاء الوصفي والإستدلالي بالإعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد فصل بين منصب مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في عينة الدراسة، أما بقية عناصر الحوكمة فهي تطبق بنسب جيدة، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة له تأثير إيجابي على كل من مقومات الإفصاح ومؤشرات الأداء المالي، وخلصت الدراسة كذلك إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يتباين في مختلف الدول حسب

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين–**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، قسم المحاسبة والتمويل، السنة الجامعية 2012.

[2] ضويفي حمزة، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي – دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014-2015.

خصوصية بيئة الأعمال لكل دولة ولا يوجد نظام أو نموذج بعينه يمكن تطبيقه في كافة البلدان على كافة الشركات، أما نموذج حوكمة الشركات في الجزائر فهو نموذج مغلق وذلك لعدم وجود الأسواق التنافسية التي تمارس دور الرقابة والإشراف، وممارسة مبادئ الحوكمة في الجزائر موزعة في مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات.

- **دراسة (العابدي دلال، 2016): حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**[1]، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، آلياتها ومبادئها وكيفية الإستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى أن شركة أليانس تلتزم بتجسيد مبادئ حوكمة الشركات بغية خلق الثقة لدى مختلف الأطراف الفاعلة مع الشركة، كما أن التزامها بمبادئ الحوكمة يساعد على توفير أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وجودة عالية، وهذا ما يؤدي إلى كسب ثقة كافة الأطراف الفاعلة مع المؤسسة ورعاية مصالحهم.

ج. دراسات تناولت المحاسبة الإبداعية والمعلومات المحاسبية.

- **دراسة (أحمد حسن علي عبد الله، 2015): أثر استخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية**[2]، هدفت الدراسة إلى التعرف على كل من المحاسبة الإبتكارية وجودة المعلومات المحاسبية وقياس أثر استخدام الشركات للمحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية، وإعتمد الباحث في دراسته على أداة الإستبانة وتوزيعها على فئتين وهما الإدارة المالية العليا والمدققين الخارجيين، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر لإستخدام المحاسبة الإبتكارية في النظام المحاسبي والمتمثلة في (أداة بطاقة الأداء المتوازن، أداة الحوكمة، أداة موثوقية النظام الإلكتروني Sys Trust، أداة موثوقية الموقع الإلكتروني Web Trust على موثوقية المعلومات، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لموثوقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية تبعا لمتغير عينة الدراسة، ولصالح المديرين الماليين.

[1] العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015-2016.

[2] أحمد حسن علي عبد الله، **أثر استخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الأردن، كلية الإقتصاد والأعمال، السنة الجامعية 2014-2015.

- **دراسة (راصدي صبرينة، 2017): أثر المحاسبة الإبداعية على قياس وتقييم أداء المؤسسات –دراسة حالة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لولاية بجاية–**[1]، هدفت الدراسة إلى توضيح المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية والتعرف على أساليبها المستخدمة وأثرها على موثوقية البيانات المحاسبية، ودوافع الإدارة من إستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية القياس المحاسبي والبيانات المالية المقدمة وانعكاساتها في تقييم الأداء، والتعرف كذلك على مدى ممارسات إدارات المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد القوائم المالية المنشورة، وأهم التوجهات والوسائل الكفيلة بكشف هذه الممارسات، وخلصت الدراسة إلى أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تتمثل في معالجة الأرقام المحاسبية والتلاعب بها من أجل التحكم في مستوى الأرباح بما يخدم مصالح بعض الأطراف في المؤسسة، وأن الهدف الرئيسي من هذه الممارسات هو التهرب الضريبي وتجنب المفاوضات مع نقابات العمال لزيادة الأجور، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لولاية بجاية تقوم بالتلاعب بأرباحها تجاه تخفيضها، ليس من أجل التجميل أو التحسين الوهمي لوضعها المالي ولكن بهدف تحقيق أهداف أخرى.
- **دراسة (حدادي سارة، 2020): دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية –دراسة حالة مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية–**[2]، هدفت الدراسة إلى توضيح الجوانب المتعلقة بمفهوم المحاسبة الإبداعية ودراسة دوافعها وأساليبها، وإبراز علاقة قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق بممارسات المحاسبة الإبداعية والتعرف على واقع تطبيقها في الشركات الجزائرية محل الدراسة، والوقوف على الدور الذي يقوم به محافظي الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، واعتمد الباحث في دراسته على الإحصاء الوصفي والإستدلالي بالإعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، وخلصت الدراسة إلى أن المحاسبة الإبداعية عمل قانوني ينحصر في إطار النظام المحاسبي المالي وأن الدافع الوحيد للشركات الجزائرية لممارسة المحاسبة الإبداعية هو التقليل من الربح الخاضع للضريبة وهذا ما يؤدي إلى التقليل من مصداقية وعدالة المعلومات المالية ودرجة الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

---

[1] راصدي صبرينة، **أثر المحاسبة الإبداعية على قياس وتقييم أداء المؤسسات –دراسة حالة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لولاية بجاية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، السنة الجامعية 2016-2017.

[2] حدادي سارة، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية –دراسة حالة مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2019-2020.

من خلال البحث والإطلاع الذي قمنا به على الدراسات السابقة، نجد أن أغلبها تناولت دراسة متغير أو متغيرين من متغيرات الدراسة فقط، في حين لم نجد أي دراسة تناولت المتغيرات الثلاثة للدراسة (الحوكمة، المحاسبة الإبداعية، جودة المعلومات المحاسبية) وقامت بوصف وتحليل العلاقة الإحصائية بينهم، حيث تسهم هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في إبراز دور مبادئ وآليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية أو الحد منها وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى توضيح وتحليل العلاقة الإحصائية التفاعلية بين المتغيرات الثلاثة واستخلاص آثار كل من الحوكمة والمحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية، كما عملت على تشخيص الواقع العملي للحوكمة والمحاسبة الإبداعية وكذا المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها في ظل حوكمة مؤسسات التأمين.

10. هيكل الدراسة:

بناءً على الدراسات السابقة، وانطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع، وقصد الإلمام بحيثيات ومتطلبات البحث ومعالجة مشكلته واختبار الفرضيات، وبغرض الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة، يرى الباحث تقسيم البحث هذا إلى أربع فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات: سنتطرق في هذا الفصل إلى نشأة حوكمة الشركات ومختلف المفاهيم المتعلقة بها والمبادئ التي تقوم عليها، بالإضافة إلى الآليات الداخلية والخارجية وأهم المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها، كما سيتم التطرق إلى الحوكمة في شركات التأمين من خلال تحديد أهم المبادئ التي تقوم عليها وأهميتها وخصائصها، وفي الأخير سنتطرق إلى أثر تطبيق الحوكمة على شركات التأمين.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية: سيعالج هذا الفصل التطور التاريخي للمحاسبة الإبداعية وأهم العوامل التي ساعدت على ظهورها ودوافع استخدامها، بالإضافة إلى أخلاقيات وأساليب المحاسبة الإبداعية، كما سيتم التطرق إلى أشكال المحاسبة الإبداعية وكيفية الكشف عنها وأهم نماذج قياس الممارسات المستخدمة، وفي الأخير وبغرض مكافحة هذه الممارسات الإحتيالية وغير الأخلاقية سنتطرق للإتجاهات الحديثة للحد و/أو التقليل منها.

الفصل الثالث: محاسبة شركات التأمين في ظل الحوكمة: سنتناول في هذا الفصل ماهية التأمين من خلال التطرق إلى نشأة وتقسيمات التأمين وتصنيف شركات التأمين، إضافة إلى طبيعة ومبادئ وأهداف محاسبة التأمين، كما سنتطرق إلى التنظيم المحاسبي في شركات التأمين من خلال التعريف بالنظام المحاسبي وخصائصه ومدونة الحسابات الخاصة بشركات التأمين، وفي الأخير سيتم التعرف على كيفية معالجة المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها في ظل الحوكمة من خلال التطرق إلى الإفصاح المحاسبي والمعلومات المحاسبية وعلاقتهما بالحوكمة وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الرابع: دراسة حالة عينة من مؤسسات التأمين في الجزائر: سنتطرق في هذا الفصل إلى نشأة وتطور التأمين في الجزائر وأهم شركات التأمين الناشطة، إضافة إلى التعرف على هيئات الإشراف والرقابة التي وردت في القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07، كما سنتناول بعض إحصائيات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة من 2016 إلى 2020 من خلال التطرق إلى إحصائيات تأمينات الأشخاص وإحصائيات تأمينات الأضرار، وفي الأخير سيتم توزيع استبيان على عينة من مؤسسات التأمين الناشطة في ولايتي تيسمسيلت وتيارت (CAAR, SAA, CIAR, CAAT,CASH, 2A, TRUST, ALLIANCE, CNMA) وهذا بعد إجراء مقابلات مع الإطارات العاملة في هذه المؤسسات بغرض شرح وتوضيح الإستبيان، كما سيتم عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك لدراسة الجوانب المتعلقة بالحوكمة والمحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية والآثار المترتبة على ذلك.

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

إن الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات.

لقد أصبحت حوكمة الشركات أحد العبارات الأكثر استعمالا في بيئة الأعمال ومن الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، نتيجة لرغبة أغلب الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين في تجنب الفساد الإداري والمالي الذي كان أحد أسباب الأزمة الأسيوية نهاية التسعينات، وكان وراء انهيار عدة شركات عالمية على غرار شركتي "أنرون Enron و ورلد كوم World com" الأمريكيتين، وأزمة المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات في الدول المتقدمة، الأمر الذي دعا إلى إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والرقابة والإشراف الفعال على الشركات والإلتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة للشركات وتنظيم العلاقات وتحديد الأدوار بين مجلس الإدارة والملاك والإدارة التنفيذية للشركة.

بناءً على ما سبق وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأى الباحث إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: حوكمة الشركات (المفاهيم، الأهداف والمبادئ).

المبحث الثاني: محددات وآليات حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: الحوكمة في شركات التأمين.

المبحث الأول: حوكمة الشركات (المفاهيم، الأهداف و المبادئ).

إهتم العديد من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة ومجالات أخرى بمفهوم حوكمة الشركات، باعتباره أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وبين الملاك، وازداد هذا الإهتمام إثر إفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى وتعرضها لصعوبات مالية كبيرة، فقام العديد من الباحثين إلى تبني مفاهيم متعددة لحوكمة الشركات ودراسة خصائصها، والمبادئ التي يجب التقيد بها لإرساء هذا المفهوم وتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه، واختلفت هذه الدراسات في نتائجها باختلاف آراء الكتاب والباحثين.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات.

لا يوجد هناك اتفاق موحد حول مفهوم حوكمة الشركات، حيث تعددت المفاهيم بتعدد وجهات النظر، سواء من طرف الباحثين، المفكرين أو المنظمات، وذلك نظرا لتدخل مجموعة من الأمور الإقتصادية، المالية، الإجتماعية والأخلاقية وكذلك ارتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف المتعاقدة للشركة كالإدارة، المساهمين وذوي المصالح.....إلخ.

أولا: نشأة مفهوم حوكمة الشركات.

كلمة الحوكمة مشتقة من الأصل اللاتيني (Gubernare) وتعني التوجيه وكان يقصد بها توجيه السفينة، لكن الإشارة إلى هذا المصطلح في الأدبيات الإقتصادية يعود إلى عام 1776م عندما أكد آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم إلى الحاجة إلى فصل الملكية عن الإدارة، ثم جاء (Berle and Means) في عام 1932م في ندوتهم "الشركات الحديثة والملكية الخاصة (The Modern Corporation and Private Property)" حيث أشاروا إلى أن المؤسسات أصبحت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى الإنفصال بين الملكية والرقابة للفت الإنتباه إلى ما يمكن أن يحدث من مشاكل في المؤسسة نتيجة فصل الملكية عن الإدارة ونتيجة التشتت الكبير في الملكية والذي سيؤدي إلى ضعف تأثير الملاك على الإدارة أو إلى عدم الإهتمام بالأنشطة اليومية للإدارة[1].

ومع ظهور شركات المساهمة في بداية السبعينيات وازدياد تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين، طالبت هذه الأخيرة بمجموعة من القوانين واللوائح تعمل على حماية مصالح المساهمين وتحد من التلاعب المالي

[1] عمر علي عبد الصمد، **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية – دراسة نظرية تطبيقية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012، ص14.

والإداري، حيث قام كل من (Jensen and Mackling) عام 1976م بدراسة حول مشكلة الوكالة (حتمية الصراع بين الإدارة والملكية) فكان لهما الدور الكبير في وضع نظرية الوكالة في شكلها الحديث[1].

ولقد كان الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة (Cadbury) في ديسمبر 1992م تقريرها والمشكل من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية للحوكمة (The Financial Aspect of Corporate Governance) والذي طالبت فيه اللجنتان الشركات باتباع معايير ومبادئ الشركات على الأعمال وذلك بعد الإدعاءات المتزايدة حول نقص الثقة والتقارير المالية من قلة المساهمين في بورصة لندن[2].

في حين أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاسها والفضائح المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية في نهاية عام 2001م، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (Organization for Economic Co-Operation and Devlopment) بعنوان: مبادئ حوكمة المؤسسات (Principale of Corporate Governance) وهو أول إعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم[3].

كما أخذت العديد من المجموعات في القطاع الخاص زمام المبادرة منذ سنة 2000م، لتطبيق حوكمة الشركات في العالم العربي، حيث قام المنتدى العالمي لحوكمة الشركات في البنك الدولي، ومركز المشروعات الدولية الخاصة، إلى جانب شركات محلية في مصر، الأردن، المغرب، لبنان....إلخ، في سنة 2003م، بإطلاق مبادرة إقليمية لتقييم حوكمة الشركات في دول مختارة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما اللقاء الإقليمي الثاني لحوكمة الشركات فقد عقد في بيروت عام 2004م، مركزا على تحسين الشفافية والإفصاح كأحد أهم التحديات لتطبيق ممارسة الحوكمة بشكل سليم في القطاعين العام والخاص، واقترح الملتقى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة اعتبار حوكمة الشركات حجر الأساس للتطور والنمو الإقتصادي في القرن 21،

---

[1] ضويفي حمزة، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي – دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015/2014، ص 2-3.

[2] العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2016/2015، ص 12.

[3] محمد جميل حبوش، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات – دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين ومدراء شركات المساهمة العامة**، رسالة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية، 2007، ص 22.

وضرورة التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص وشركات المجتمع المدني لإحداث التوازن الضروري للتنمية المستدامة، وضرورة إيجاد إطار مؤسسي للإشراف على تنفيذ الحوكمة المؤسسية[1].

ثانيا: مفهوم حوكمة الشركات:

هناك عدة جوانب لمفهوم الحوكمة نذكر منها:

1- مفهوم الحوكمة لغويا: يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، وهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الإنضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة[2].

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها[3]:

- **الحِكْمَةُ:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- **الحُكْمُ:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- **الإحْتِكَامُ:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية، وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- **التَحَاكُمْ:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2- مفهوم الحوكمة اصطلاحا: لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمفهوم حوكمة الشركات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها، وقد يرجع تنوع التعاريف إلى التداخل في العديد من الأمور التنظيمية والإقتصادية والمالية والإجتماعية، ومنها نذكر ما يلي:

أول دراسة تطرقت إلى تعريف الحوكمة هي تقرير cadbury المشكل من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان: الأبعاد المالية لحوكمة الشركات في سنة 1992م، حيث عرف مصطلح الحوكمة "نظام بمقتضاه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها"[4].

وفي سنة 1999م وفي إطار تقرير البنك الدولي حول حوكمة المؤسسات، قدم cadbury تعريفا أكثر

---

[1] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 5-6.

[2] عمر علي عبد الصمد، **مرجع سابق**، ص15.

[3] علي عبد الصمد عمر، **حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 32.

[4] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 15.

تحديدا للحوكمة من تعريفه السابق كما يلي: "تقوم حوكمة المؤسسات بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وأهداف الأفراد والمجتمع، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل"[1].

أما منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) التي تعرفها بأنها "النظام الذي تدار وتراقب به شركات المساهمة العامة"[2].

كما يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها "التنمية والتطوير الإداري بالشركة، ويكون ذلك من خلال خبرتها، والبرامج التي تطرحها، والمشروعات التي تنفذها، ونوع التكنولوجيا التي تستخدمها"[3].

أما الإقتصاديان (Shleifer And Vishny) فيعرفانها بأنها "مجموعة من الآليات التي من خلالها يؤمن المستثمرون أنفسهم للحصول على عائد على استثماراتهم"[4].

وفي دراسة للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC) International Federation of Accountants 2004) بالإشتراك مع معهد المحاسبين الإداريين Management Accountants Institute (IMA)، اعتبر أن مفهوم حوكمة الشركات هو جزء من مفهوم أشمل، أطلق عليه حوكمة المنظمة Entreprise Governance، حيث تم تعريف حوكمة المنظمة بأنها "مجموعة المسؤوليات والممارسات التي يتم اتباعها من قبل مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية، بهدف وضع استراتيجية تضمن تحقيق الأهداف، والتحقق من أن المخاطر يتم إدارتها بشكل ملائم، وأن موارد المنشأة يتم استخدامها بشكل مسؤول[5].

كما تعرف بأنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لإستثماراتهم، أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسة لتعظيم ربحيتها وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة

[1] مصطفى يوسف كافي وآخرون، **الحوكمة المؤسسية**، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، 2018، ص43.

[2] سالم بن سلام بن حميد الفليتي، **حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 24.

[3] **نفس المرجع** ، ص 24.

[4] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 19.

[5] عصمت أنور صحصاح، **المراجعة وحوكمة البنوك**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2014، ص25.

الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالمؤسسة مثل: (حملة السندات، العمال، الدائنين والمواطنين) من ناحية أخرى[1].

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر عدة معاني أساسية لحوكمة الشركات وهي[2]:

- مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات؛
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى؛
- التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح؛
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين. يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل: مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

في حين يرى الباحث أنه يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها مفهوم رقابي، يتضمن مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الأطراف المشتركة في إدارة الشركات والرقابة عليها، ويهدف إلى ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي لجميع المستويات الإشرافية والتنفيذية بالشركات، وتحقيق الإشراف الخارجي والداخلي الفعال، من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ التي تصدرها الجهات الرقابية والمهنية.

3- المفهوم المحاسبي للحوكمة: يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العائد المناسب وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا[3].

4- المفهوم القانوني للحوكمة: يشير هذا المفهوم إلى المنظور القانوني والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، ويشير فقهاء القانون في هذا المفهوم إلى الإطار المتكامل من القواعد القانونية

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 15.

[2] علي عبد الصمد عمر، **مرجع سابق**، ص 32.

[3] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ومجلس الإدارة**، مصر، إتحاد المصارف العربية، 2015، ص14.

الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات التي تحافظ على الكيان المؤسسي للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفدين من الشركة[1].

5- المفهوم الإداري للحوكمة: الحوكمة هي مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقات بين أصحاب المصالح المختلفة وتشمل القواعد والضوابط والإجراءات الإدارية الداخلية في المؤسسة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة[2].

المطلب الثاني: أهمية و أهداف حوكمة الشركات.

لحوكمة الشركات أهمية كبرى في تحقيق واقع متميز للمجتمع والشركات وتعد من أهم العمليات الضرورية لحسن عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالإلتزامات والتعهدات لضمان سير عمل الشركات بشكل قانوني واقتصادي سليم، كما يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الإقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الإستثمارات للشركات والإقتصاد بشكل عام.

أولا: أهمية حوكمة الشركات.

حظيت حوكمة الشركات بإهتمام كبير في الآونة الأخيرة نتيجة لعدد من حالات الفشل الإداري و المالي التي منيت بها العديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة ودول شرق آسيا على سبيل المثال، ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الفشل الإداري والمالي تبين أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات مكن القائمين على هذه الشركة من الداخل، سواء كانوا مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين و الموردين وعموم الجمهور[3]. ويظهر ذلك كما يلي:

1- الأهمية القانونية: تتمثل الأهمية القانونية فيما يلي[4]:

أ- يؤدي تطبيق المبادئ إلى صياغة القوانين واللوائح والقرارات التي تحكم وتراقب الشركات وإذا ظهر أي قصور في التطبيق يمكن تعديل تلك التشريعات لتتماشى مع الأوضاع المتجددة بالسوق؛

---

[1] سالم بن سلام بن حميد الفليتي، **مرجع سابق**، ص 23.

[2] علي عبد الصمد عمر، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص 312.

[4] سميحة القليوبي، **الإلتزام بالإفصاح والشفافية في نظام حوكمة الشركات السعودية**، الطبعة الأولى، مكتبة القانون و الإقتصاد، الرياض، 2017، ص 29-30.

ب– يترتب على تطبيق هذه التشريعات العمل على وفاء كل الأطراف بالتزاماتها والوفاء بحقوق الأطراف الأخرى وتضم هذه الأطراف (حملة الأسهم، حملة السندات، مجلس الإدارة والمديرين، العمال، البنوك وأصحاب المصالح الأخرى)؛

ج– التغلب على سلبيات تنفيذ العقود والتي تنتهك العقود المبرمة[1]؛

د– تنظيم العلاقات بين أصحاب الملكية في الشركة وإدارة الشركة وهي العلاقة التي يجب الفصل فيها بين الملكية والإدارة لتجنب أيَّ ممارسات إدارية سيئة أو استغلال بعض أعضاء الإدارة لمراكزهم في تحقيق مكاسب شخصية على حساب رأس المال؛

هـ– يؤدي تطبيق المبادئ إلى قيام الشركات بالإفصاح والشفافية والإلتزام بالمعايير المحاسبية من خلال وجود النصوص القانونية في التشريعات المختلفة؛

و– يعتبر التطبيق الجيد لآليات الحوكمة أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها.

2– الأهمية الإقتصادية: تتمثل الأهمية الإقتصادية فيما يلي[2]:

أ– تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتدعيم التنافسية: إن الشركات بدون هياكل حوكمية لديها إمكانية محدودة للوصول إلى التمويل في أسواق المال العالمية طالما أن بعض الأطراف سوف يستثمرون فقط في الشركات التي لديها هيكل حوكمي جيد، لأنهم يعتقدون أن الشركات التي ليست لديها هياكل حوكمية يمكن أن تتعرض للخطر و الفشل و الإنهيار أكثر من غيرها بسبب ضعف المحاسبة لديها؛

ب– تحسين أداء الشركة: هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الإقتصادي للشركة، فالشركة التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مديرين بمستويات عالية الكفاءة وتتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوحي لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين معها بالثقة، وتعمل على تخفيض مخاطر الإستثمار ومنه تخفيض تكلفة رأس المال من خلال وضع استراتيجية وأهداف واضحة للشركة وتحديد الطرق المناسبة لتنفيذها وتوفير الحوافز للعاملين والإدارة لأداء واجباتهم بكفاءة وفعالية وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية للشركة؛

ج– تحقيق التنمية الإقتصادية: تعمل حوكمة الشركات على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة، وتدعيم تنافسيتها بالأسواق مما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية تجعلها قادرة على خلق فرص

[1] غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 67.

[2] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 23-24.

عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق[1]؛

د– تحسين فعالية الإقتصاد الوطني: هناك ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات و نظام الإقتصاد في أي بلد فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تقتصر فقط على فشل الإستمارات وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك ألا وهو ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها، حيث أن المسألة لم تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات بل إنها تشير إلى فقدان مصداقية النظام الإقتصادي كله، وعليه يجب النظر في تحسين حوكمة الشركات باعتبارها تمثل مكسبا لكافة الأطراف ذات الصلة، فهي تعد مكسبا للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال، وتعد مكسبا لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة في المدى الطويل وأخيرا هي تعد مكسبا للإقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظله.

3– الأهمية الإجتماعية: تتمثل الأهمية الإجتماعية فيما يلي:

أ– إن الشركات جزء من المجتمع الذي تعيش فيه، فإذا صلحت صلح الإقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها يمتد ليضر أعداد كبيرة من فئات الإقتصاد والمجتمع، والشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، فإذا انتعشت زاد الطلب على الوظائف وبالتالي تخفيض معدل البطالة و زيادة التوظيف يؤدي إلى زيادة الدخول والمدخرات وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الإجتماعية[2]؛

ب– تعتبر حوكمة الشركات سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، وذلك لأنه من خلال تلك الآلية التي توفر للأفراد قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لإستثماراتهم، وفي ذات الوقت تعمل على قوة وسلامة أداء المؤسسات، ومن ثم تدعيم استقرار وتقدم الأسواق والإقتصاديات والمجتمعات[3].

وتتجلى أهمية حوكمة الشركات في تطبيق مبادئ الحوكمة مما تساعد الشركات على الإبتكار في مجال الأعمال وتعمل على استقرار الأسواق المالية خاصة في الدول النامية، وأصبحت حوكمة الشركات عنصرا

[1] غضبان حسام الدين، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] سميحة القليوبي، **مرجع سابق**، ص 32.

[3] مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مرجع السابق**، ص 79.

مهما جدا في تحقيق التنمية كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الإنتاجية وتدعيم معدلات النمو الإقتصادي للدول على المدى البعيد[1].

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات.

لحوكمة الشركات مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، تسعى من خلالها الشركات لتحقيق أهدافها أثناء أدائها لدورها بصورة عامة، تشمل معظمها ضبط وتنظيم نشاط الشركة بالقدر الذي يضمن التزامها ببنود عقودها والقوانين التي تنظم عملها، مما يضفي عليها استقرار التعامل ورصانته، فينعكس بذلك إيجابا على تحسين المناخ الإقتصادي فتقل فيه مخاطر الخروج عن أحكام القانون[2]. ويمكن تحديد أهم أهداف حوكمة الشركات كما يلي[3]:

- الفصل بين الملكية و الإدارة و الرقابة على الأداء؛
- تحسين الكفاءة الإقتصادية للشركات؛
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء؛
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين، وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة؛
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤولية أعضائه؛
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- تمكين الشركة من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب؛
- إمكانية مشاركة المساهمين، الموظفين، الدائنين والمقرضين والإضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات؛
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالإقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي.

---

[1] رضوان هاشم حمدون عثمان، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية**، مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص 32.

[2] **نفس مرجع** ، ص 35.

[3] عبد الصبور عبد القوي علي مصري، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات**، مكتبة القانون و الإقتصاد، الرياض، 2012، ص 40.

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الإستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الإلتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ[1].

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات.

لقد كان القصد من وجود مبادئ حوكمة الشركات مساعدة حكومات دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والدول الأخرى في جهودهم المتعلقة بتقييم وتحسين الأمور القانونية والإطار التشريعي لحوكمة الشركات في بلدانهم، وكذلك من أجل تزويد التوجيهات والإقتراحات للأسواق والمستثمرين والشركات المساهمة وغيرها من الجهات التي لها دور في عملية تطوير حوكمة شركات جديدة، ويعتبر قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح ووضعها تحت تصرف من يريد الإطلاع عليها وفي الوقت المناسب، وعدم حجب المعلومات التي من شأنها الإضرار بمصالح الشركة هو تطبيق فعلي لمبادئ الحوكمة[2]. وعموما تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب (OCED) لعام 2004 كما يلي:

أولا: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

يعتبر هذا المبدأ من أحدث المبادئ حيث تم إضافته في عام 2004م، ويتطلب المبدأ وجود إطار تشريعي وإداري للشركات يحدد مسؤوليات الجهات الإشرافية بشكل واضح، بما يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية، بوضع حزمة من القوانين تدعم الجهات القائمة على تنفيذ القوانين، وتحري النزاهة الواجبة في من يقومون بتنفيذها، ويتحقق ذلك بوجود إطار قانوني بتوفير عدة قوانين تنظم عمل الشركات[3].

[1] رضوان هاشم حمدون عثمان، **مرجع سابق**، ، ص 37.

[2] مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 59.

[3] سميحة القليوبي، **مرجع سابق**، ص 41.

ولكي يكون هناك ضمان لوجود إطار فعال لحوكمة الشركات هنالك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الإعتبار وهي[1]:

- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الإقتصادي الشامل ونزاهة السوق؛
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي متوافقة مع أحكام القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ؛
- ينبغي أن تكون المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي محددة بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛
- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية، التنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

ثانيا: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

وهو المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، بحيث يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين، وتشمل هذه الحقوق الأساسية على[2]:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية؛
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- المشاركة والتصويت في الإجتماعات العامة للمساهمين؛
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛
- الحصول على حصص من أرباح الشركة.

[1] غضبان حسام الدين، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] رضوان هاشم حمدون عثمان، **مرجع سابق**، ، ص 37.

ثالثا: المعاملة العادلة للمساهمين.

تعتبر المعاملة العادلة لجميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك مع مراعاة ما يلي[1]:

أ– معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الإستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة؛

ب– حظر الإتجاه أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية ويمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري؛

ج– يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

رابعا: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يضمن نظام حوكمة الشركات ما يلي[2]:

- يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركة وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الإستمرارية للشركات السليمة ماليا؛
- يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- يجب إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم؛
- يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء؛

[1] طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة مجمع صيدال –**، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، السنة الجامعية 2011-2012، ص 26.

[2] مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 64-65.

- توفير المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب ذوي المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب؛
- يجب السماح لذوي المصالح، بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، بالإتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم؛
- يجب أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فعال كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

خامسا: الإفصاح والشفافية.

في هذا الإطار ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح الدقيق عن المعلومات والذي يجب أن يشمل على الأقل[1]:

- النتيجة المالية للشركة ونتيجة الإستغلال؛
- ملكية الحصص الأساسية وحقوق التصويت؛
- سياسة التعويض لأعضاء مجلس الإدارة والهيئات التنفيذية الفاعلة وكذا إعطاء معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم وظروف سيرورة الإنتخاب، وضمان عدم انتمائهم إلى مجلس الإدارة في شركات أخرى؛
- الصفقات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة؛
- الأخطار المتوقعة؛
- القضايا المتعلقة بالموظفين والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛
- هياكل وسياسات الحوكمة وخصوصا محتوى القانون واستراتيجية التسيير المحررة من طرف الشركة والعملية التي تنفذ بواسطتها.

كما يجب أن تتصف المعلومات المفصح عنها بمعايير الجودة العالمية والإفصاح المالي وغير المالي، و أن تقوم الشركة بالتدقيق السنوي من خلال مدقق خارجي مؤهل ومستقل مكلف من قبل مجلس الإدارة والمساهمين للتأكد من شرعية وصدق الحسابات ويكون مسؤول أمام المساهمين والشركة ككل بممارسة مهامه بمهنية وكفاءة.

[1] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 23-24.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة:

لمجلس الإدارة عدة مسؤوليات نذكر منها[1]:

- يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين؛
- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛
- ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الإعتبار إهتمامات كافة أصحاب المصالح.

من خلال ما سبق، يرى الباحث أن مبادئ الحوكمة ليست ملزمة كما أنها لا تستهدف تقديم توجيهات تفصيلية للتشريعات الوطنية، بل الغرض منها يتمثل في أن تكون بمثابة نقاط مرجعية بالإمكان استخدامها من قبل صانعي السياسة في غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة الشركات والتي تعكس ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية، وتعد المبادئ دائمة التطور بطبيعتها وينبغي استعراضها في ضوء التغيرات الكثيرة التي تطرأ على الظروف المحيطة واستهدافا للحفاظ على القدرة التنافسية للشركات في العالم الذي تسوده تغيرات مستمرة، فينبغي على تلك الشركات أن تُدْخِل التجديدات المستمرة على مبادئ الحوكمة وأن تطور تلك المبادئ على النحو الذي يكون من شأنه مواكبة المتطلبات و الإستفادة من الفرص المتاحة.

وعليه يمكن تحديد طبيعة مبادئ حوكمة الشركات في عدة نقاط هي[2]:

- أنها ذات طبيعة عالمية يمكن تطبيقها في أي دولة؛
- أنها مبادئ إرشادية للشركات؛
- أنها مبادئ عامة بسبب تطبيقها العالمي ومن خلال هذه المبادئ يمكن وضع مبادئ خاصة بكل دولة؛
- أنها مبادئ مرنة وقابلة للتطور؛

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، القاهرة، 2004، ص 11.

[2] سميحة القليوبي، **مرجع سابق**، ص 39.

- أنها مبادئ غير ملزمة إلا إذا تضمنها تشريع قانوني.

الشكل (1.1): مبادئ حوكمة الشركات.

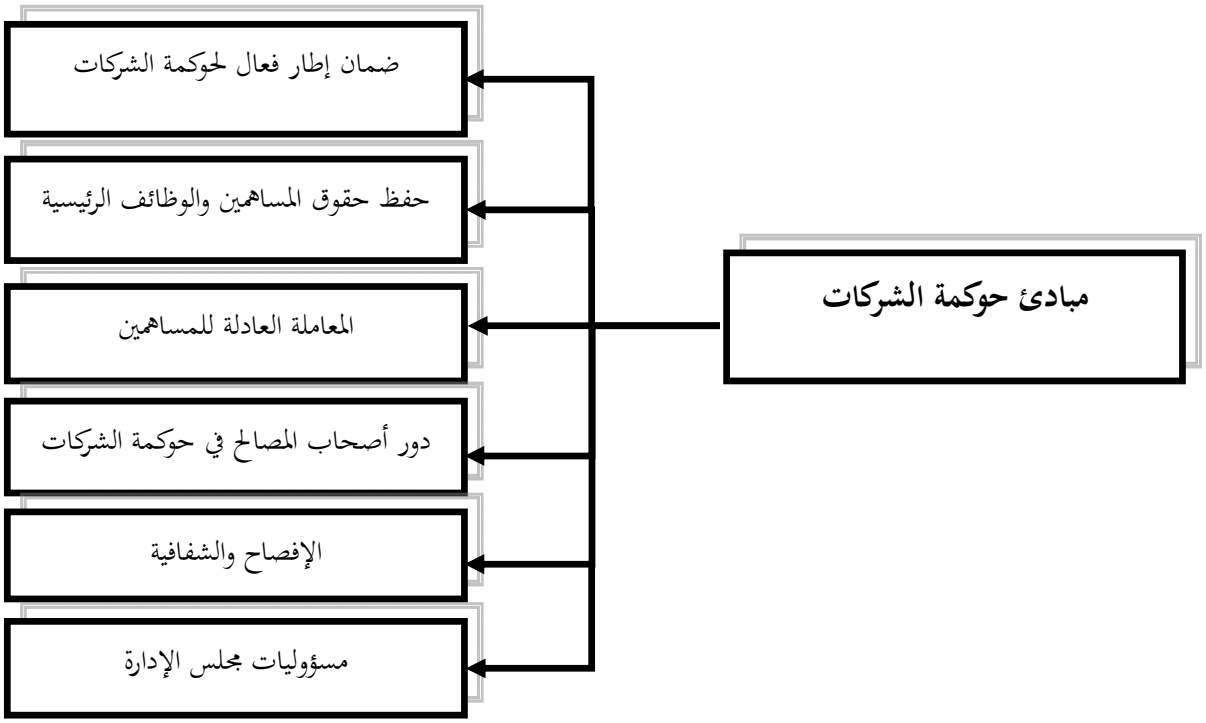

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: محددات وآليات حوكمة الشركات.

يرتكز التطبيق الجيد للحوكمة على جودة مجموعتين من الضوابط والآليات إحداهما تتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة بالشركة ويطلق عليها الآليات الخارجية، أما المجموعة الثانية وهي الآليات الداخلية والتي تتعلق بالبيئة الداخلية للشركة وهذه الآليات تتحكم فيها مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية وهي تختلف باختلاف نموذج الحوكمة المتبع وحسب البيئة التي تعمل فيها الشركة[1].

المطلب الأول: محددات وأنظمة حوكمة الشركات.

لكي تتمكن الشركة من الإستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة والوصول إلى النظام الفعال لحوكمة الشركات يتطلب توفير مزيج متكامل من المحددات والضوابط الداخلية والخارجية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة.

[1] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 30.

أولا: المحددات الخارجية.

تشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة ويشمل القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي الذي تعمل من خلاله الشركات، وقد يختلف من دولة لأخرى وهي عبارة عن:

1- القوانين واللوائح: تتمثل في كفاءة وفعالية القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي للدولة مثل: قوانين الشركات، قوانين العمل، وقوانين الإستثمار ورأس المال، والقوانين المتعلقة بالإفلاس وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية وغيرها[1].

2- كفاءة النظام المالي والمصرفي: يؤدي النظام المالي والمصرفي الجيد والكفء إلى تشجيع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات من جهة، ومن جهة أخرى من حيث وجود أجهزة الرقابة لدى هذه الجهات وقدرتها في إحكام الرقابة على الشركات ومجالس إدارتها[2].

3- كفاءة الأجهزة الرقابية: تتمثل الكفاءة في الجانب المالي، المحاسبي والتنظيمي وتعمل على إحكام الرقابة على الشركات، والتحقق من دقة وسلامة بياناتها ومعلوماتها المالية، وتحرص على التزام هذه الشركات بكافة القوانين والإجراءات المعمول بها[3].

4- دور الشركات غير الحكومية: تتمثل في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه الشركات جمعيات المحاسبين والمراجعين، ونقابات المحامين، شركات التصنيف الإئتماني والإستشارات المالية[4].

5- المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق: يتعلق الأمر بالتقيد بمعايير موحدة تكون ملزمة التطبيق لتعزيز خاصية المقارنة بين المعلومات المالية على المستوى العالمي، ووضع آلية للتقيد بها وتوحيد المعالجات التي تستخدم لقياس الأحداث المالية وتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومات[5].

---

[1] فكري عبد الغني محمد جوده، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، رسالة ماجستير، فلسطين، غزة، 2008، ص 21 (بتصرف).

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 19 (بتصرف).

[3] **نفس المرجع**، ص 18 (بتصرف).

[4] عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباحة، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان، 2008، ص 44-45 (بتصرف).

[5] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 33.

6- وجود قطاع مصرفي جيد: تعتبر الشركات المصرفية أحد أهم نشر الفكر والمبادئ الحوكمية في القطاعات الإقتصادية المختلفة، بحيث لا يمكن لآية مؤسسة أو شركة مزاولة أعمالها بنجاح دون التعامل مع الشركات المصرفية، فالمصارف هي المانح الأساسي للتمويل في الأسواق، ومن هنا فإن إهتمام البنوك بقضايا الحوكمة وتوفير الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرار بمنح الإئتمان للعملاء هو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة[1]. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين أو القواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة وإلى تقليل المخاطر والتعارض بين العائد الإجتماعي والعائد الخاص.

ثانيا: المحددات الداخلية.

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدّد كيفية اتّخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة[2].وتشمل هذه المحددات على ما يلي[3]:

1- القواعد والأسس والتعليمات التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛

2- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

3- الحوكمة التي تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي؛

4- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدّخرات ورفع معدلات الاستثمار؛

5- العمل على ضمان حقوق الأقلّية وصغار المستثمرين ودعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية؛

6- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.

---

[1] **نفس المرجع**، ص 33.

[2] مراد كواشي، **أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال**، مجلة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 1، المجلد 25، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017، ص 176 .

[3] كامل يوسف بركة، **دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العامة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 102.

الشكل(2.1): المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

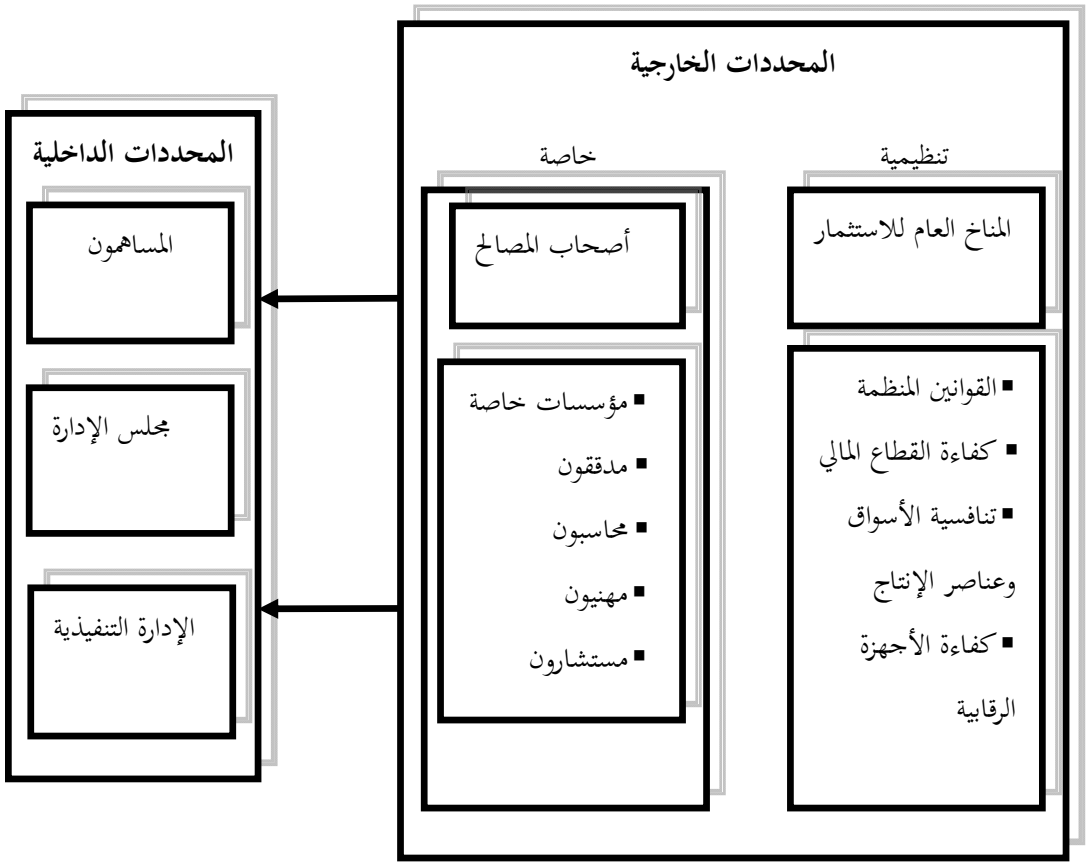

المصدر: علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص47.

ثالثا: أنظمة حوكمة الشركات.

يتم التمييز بين شكلين أساسيين لأنظمة حوكمة الشركات وفقا للهيكل الذي تقوم عليه الشركة. يتمثل هاذين النظامين في: نظام الداخليين (الهيكل المركز) ونظام الخارجيين (الهيكل المشتت)[1].

1- نظام الداخليين (الهيكل المركز): يعتمد هيكل الملكية في هذا النظام على تركز رأس المال في أيدي عدد محدد من المساهمين، والذين يمثلون في الغالب بنوك أو مؤسسات عائلية، وينتشر هذا النظام في الدول التي تعتمد بدرجة أكبر في التمويل على البنوك ولا تلعب الأسواق المالية دورا كبيرا ومهما مثل اليابان وألمانيا.

[1] مصطفى يوسف كافي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 96-97.

في هذه الحالة فإن هؤلاء المساهمون هم الذين يستوفون حاجة الشركة الكبيرة من الأموال، وبالتالي يسيطرون ويتحكمون بالشركة وسيرها، باعتبارهم يملكون أغلبية الأسهم وبالتالي أغلبية حقوق التصويت، كما أن لهم تأثير مباشر وكبير على مجلس الإدارة من خلال التمثيل المباشر لهم فيه، حيث أن تضارب المصالح في هذا النوع من الأنظمة يكون ما بين المساهمين الكبار وصغار المساهمين.

2- نظام الخارجيين (الهيكل المشتت): يتميز هذا النظام بوجود عدد كبير من المساهمين حيث يملك كل منهم عدد صغير من الأسهم، وينتشر هذا النظام في الدول التي تعتمد بشكل كبير في تمويلها على السوق المالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

هذا النموذج يتميز بنسيج اقتصادي يعتمد على الفصل التام بين الملكية والرقابة والذي يعود إلى الإنتشار الكبير لرأس المال. الرقابة المفروضة على المديرين عن طريق السوق المالية، حيث أن المدير يكون مسؤول عن أي خسائر قد تتكبدها الشركة في ظل التعامل في السوق المالية.

هذه الحالة تفرض حماية قانونية كبيرة للمساهمين مما يفرض اعتماد معايير الشفافية وتقديم المعلومات المالية الموثوقة، وبالتالي يكون المديرون أكثر قابلية للتصريح وإعطاء المعلومات الصحيحة. كما يكون تعارض المصالح في هذا النظام بين المديرين والمساهمين مع إعطاء الأولوية في بعض الأحيان للمساهمين باعتبارهم أصحاب الملكية.

المطلب الثاني: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

تتمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في القوى التي تقع خارج الشركة، خصوصا في بيئة تتميز بقوة التشريعات في هذا المجال، وتكمن أهميتها في أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة وتحتوي على العناصر التالية:

1- السوق: تؤدي الآليات الداخلية غير الفعّالة لحوكمة الشركات إلى تدخل السوق من أجل التحكم في الشركة، ومن بين آليات التدخل: عمليات الشراء، الإندماج والاستحواذ، وقد يكون للسوق دور غير مباشر على الشركة يؤدي إلى زيادة كفاءتها عبر تهديد عملية شراء أو أنّ الشركات المحمية من عمليات شراء السوق لها أسعار أسهم أقل[1]، حيث توجد ثلاثة أنواع من الأسواق وهي:

[1] عثمان عثمانية، **الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة: دراسة مقارنة بين بعض الشركات الأمريكية والجزائرية**، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة تبسة، سنة 2011/2010، ص 41.

أ- سوق المنتجات أو الخدمات: تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من "هيس وإمبافيو، Hess & Impavido" وذلك من خلال أنه:"إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو أنها غير مؤهلة)، فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي ستتعرض للإفلاس"، إذا فإن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا[1].

ب- أسواق العمل: تعمل أسواق العمل الديناميكية كآلية للحوكمة، بحيث تتيح للشركة إمكانية تغيير الموظفين غير الفاعلين بسهولة، مما يشجع الشركات على دفع صحيح لقادتهم في وظائفهم بناءا على أدائهم بالاحتفاظ أو جذب موظفين (مسيرين) أفضل، هذا ما يشعر الموظفين بنوع من القلق على أدائهم، بحيث يتولد لديهم نوع من التحفيز بوضع أنفسهم بشكل إيجابي في هذا السوق، ويقول gadhoum في هذا الصدد "المسير أو المدير الذي لا يحقق نتائج إيجابية لا يطلب بإلحاح في سوق العمل من قبل الشركات الناجحة"[2].

ج- سوق رأس المال: في الواقع السوق المالية كآلية للحوكمة تعمل على شفافية التسيير والإدارة، وتجعل قراراتهم وتصرفاتهم تنعكس دائما على تنمية وتحسين عوائد وإيرادات الشركة، وخلاف ذلك فإنّ سعر السهم يمكن أن يتأثر بهذه القرارات وينخفض بحدة، وعليه فإن مجلس الإدارة يمكن أن يتخذ إجراءات ضد الإدارة، وهذه الإجراءات تتمثل أساسا في عزل أو توقيف علاوته الدورية أو تنزيل درجته الإدارية، وممكن أن تكون معنوية كالتنبيه أو التأنيب أو الإنذار، كما يجب الإشارة إلى أن تأثير الأسواق المالية على الإدارة لا يكون إلا إذا كانت هذه الأسواق تتمتع بكفاءة عالية. كذلك نجد تأثير الأسواق على الإدارة يكون من خلال العرض العام للشراء الذي هو بمثابة تحفيز سلبي للمديرين، حيث أثبتت العديد من الدراسات أنّ عمليات الاستحواذ هي تأديب لسلوكيات المديرين من خلال تخوفهم من فقدان الوظيفة[3].

---

[1] أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية – دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250–**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2014/2013، ص 90.

[2] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 41.

[3] **نفس المرجع**، ص 41.

2- القوانين والتشريعات المطبقة: تعتبر النظم القانونية والتشريعات المطبقة لحماية حقوق المستثمرين وحل مشكلة الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم آلية جيدة لحوكمة الشركات، وذلك من خلال وضع مجموعة من القواعد والضوابط التي تهدف إلى حماية المستثمرين سواء كانوا مساهمين أو دائنين من استغلال الإدارة لهذه الأموال، أو استغلال كبار المساهمين لأموال الأقلية من حملة الأسهم، كما أنها تزيد من قدرة الشركات في الحصول على التمويل اللازم، وتؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل[1].

3- المدقق الخارجي: يقوم عموماً بتقسيم البيانات المالية لضمان مطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها، ويقدّم رأياً حول الحالة الحقيقية والعادلة للصحة المالية للشركة، كما يفحص الالتزام من خلال قواعد ومعايير معيّنة، وبالتالي فهو يقدّم نظرة مستقلة لحالة الشركة المالية، ويعتبر التدقيق الخارجي من بين الآليات الخارجية التي تراقب الشركات من خلال ما يهدف إليه[2]. ومن خصائص المراجعة الخارجية ما يلي[3]:

- تهدف المراجعة الخارجية إلى إبداء الرأي في القوائم المالية من أجل وضع الشركة في صورة ناجحة من حيث النمو والربحية؛
- تتم المراجعة وفق إطار متكامل ومنظم؛
- إعطاء الرأي حول الرقابة الداخلية وبيان نقاط الضعف في هذا النظام؛
- استقلالية المراجع الخارجي عن الشركة؛
- تعد عملية اتصال من خلال نقل المعلومات والبيانات المالية بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات؛
- إبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المتعلقة بالوضعية المالية للشركة وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية السليمة المتعارف عليها.

مما سبق نستنتج أهمية المراجعة الخارجية والأدوار المنوطة بها، فالمراجعة الخارجية مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميزون باستعمالهم للبيانات والقوائم المالية في اتخاذ القرارات.

4- مراقبة الدائنين: ترتبط بعض الشركات بالدائنين بصورة وثيقة، بسبب حجم ديونها والتي تكون كبيرة في بعض الأحيان، وبالتالي تكون الشركة عرضة لتدخل هؤلاء الدائنين في حالة حدوث مشاكل في حوكمة الشركات. وقد

[1] عباس حميد التميمي ، **مرجع سابق**، ص 07 (بتصرف).

[2] Oliver Marnet, **Behaviour and rationality in corporate governance,** Oxon: Routledge, 2008, p 29.

[3] رجب السيد، عبد الفتاح محمد الصحن، محمود ناجي درويش، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 07.

بين "شلايفر وفنشي، Shleifer & Vishny" عام 1997م أن الدائنين الكبار يؤدون دورا مماثلا للمساهمين الكبار، لأن هؤلاء الدائنين يملكون استثمارات كبيرة في الشركة، وبالتالي دافع قوي لمراقبة الإدارة[1].

5- الإندماج والإكتساب: مما لا شك فيه أن الإندماج والإكتساب يعدان من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات عبر العالم، ويشير كل من "جون وكيديا، John & Kedia" إلى وجود العديد من الأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الإكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة في (الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الإستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الإندماج أو الإكتساب، أما في الشركات المملوكة للدولة فتشير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى أن (الحكومة الصينية على سبيل المثال) قد استفادت من هذه الآلية، وذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدرا من الإسقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الإكتساب والإندماج. ولكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات[2].

6- الجمعية العامة: تلعب الجمعية العامة دورا محوريا في حوكمة الشركات، لأنها تخلق الصلة بين المساهمين والشركة وإعطاء فرصة للمساهمين للتعبير عن آرائهم، من خلال ممارسة التصويت لإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة لتفويض السلطة لهم، وبصفة عامة الجمعية العامة تسمح للمساهمين بممارسة أساليب الحوكمة كما يلي[3]:

- اختيار أعضاء مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات؛
- الإطلاع على الحسابات وتوزيع الأرباح وزيادة وتخفيض رأس المال؛
- إعتماد وتعديل القانون الأساسي للشركة؛
- المصادقة على القرارات المتعلقة باندماج الشركة أو التصفية.

المطلب الثالث: الآليات الداخلية والأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

تتمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في القوى التي تقع داخل الشركة، وتكون في شكل قوانين ولوائح داخلية تتضمن عدة إجراءات مثل: تنظيم الإدارة العليا، احترام حقوق المساهمين، نوعية الرقابة، سياسة المكافآت....إلخ، والتي تؤثر بصورة كبيرة على ممارسات حوكمة الشركات داخل الشركة.

[1] Luis correia da silva et al, **Davidend policy and corporate governance,** New york: Oxford University Press Inc, 2004, p 31.

[2] أمينة فداوي، **مرجع سابق**، ص 91-92.

[3] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 39.

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تتمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات فيما يلي:

1- مجلس الإدارة[1]: هو عبارة عن هيكل من الأشخاص يقومون بتوجيه إدارة الشركة والإشراف عليها، ويُنتخب أعضاؤه من خلال المساهمين عن طريق عدد الأصوات المجموعة والمتناسبة عادةً مع الأسهم المحمولة. وتسند له وظيفة الرقابة والمساعدة في إعداد استراتيجية الشركة إضافة إلى تمثيل الشركة بأحسن صورة وضمان خلق القيمة لأصحاب المصلحة، ولتفعيل حوكمة الشركات على مجلس الإدارة أن يكون مستقلاً من خلال تعيين مديرين من خارج الشركة ضمن أعضاء مجلس الإدارة بنسبة تساوي أو تفوق النصف، واختيار الحجم الأمثل الذي لا يؤثر سلباً على سيرورة اتّخاذ القرار، إلى جانب دور مجلس الإدارة في حماية الشركة، فهو يقوم أيضا بضمان خلق القيمة لأصحاب المصلحة على أساس مستدام، وبالتالي عليهم ممارسة الحكم على بعض الأبعاد الحرجة مثل: المخاطرة مقابل المكافأة، المدى القصير مقابل المدى الطويل، الإشراف العملي مقابل الإدارة التحفيزية، الإعتبارات الأخلاقية مقابل ممارسات السوق، وجعل التوازن في المصالح التنافسية لمختلف أصحاب المصلحة، ويقوم بتشكيل عدّة لِجان من بينها:

- **لجنة التدقيق:** تساهم في دعم إشراف المجلس على الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، الإفصاح المالي وأنشطة المراجعة.
- **لجنة التعيين:** تهتم بدعم وظيفة إشراف المجلس فيما يتعلق بتحديد المترشحين والتوصية للتعيين في مجلس الإدارة، كما تهتم بقضايا حوكمة الشركات داخل الشركة وبالاتصالات مع المساهمين.
- **لجنة المكافآت:** تساعد على وظيفة الإشراف على القضايا المتعلقة بالتصميم، مراجعة وتنفيذ برامج التقييم ومكافئة المديرين والمديرين التنفيذيين.
- **لجنة إدارة المخاطر:** تتولى مراجعة وفحص المسائل المتعلقة بحماية الأفراد والممتلكات لإنجاز أهداف الشركة وتحقيق الربحية المستهدفة، وهذا يشمل النظر في برامج إدارة المخاطر وتقديم توصيات ملائمة للمجلس، واللجنة مكلفة أيضا بفحص مدى قيام مجلس الإدارة والإدارة بعملهم بالتوافق مع جميع تشريعات إدارة الموارد البيئية ذات العلاقة[2].

[1] عثمان عثمانية، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005، ص 30.

- **لجنة المراجعة:** هي عبارة عن لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتشمل مسؤوليتها الأساسية في الإشراف على إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها ودعم استقلال المدقق الخارجي ومناقشته لنتائج التدقيق، وتقييم أداء المدقق الداخلي ودعم استقلاله، والتأكد من ملاءمة نظام الرقابة الداخلية ودرجة أدائه بالشركة وتقييم الإلتزام بتطبيق قواعد الحوكمة[1]. وتهدف إلى ما يلي[2]:
  - مساعدة المدقق الخارجي في إتمام عمله بكفاءة وفعالية وموضوعية؛
  - الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركة؛
  - مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية واختيار السياسة المحاسبية الملائمة أكثر؛
  - التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.

2- المراجعة الداخلية: تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة، وذلك عن طريق زيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعون الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركة، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي[3]. فقد امتد دورها ليشمل أيضا التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في هذا الخصوص[4].

3- المساهمون الكبار: المساهم الكبير هو مساهم نشيط، راغب وقادر على مراقبة الإدارة العليا عمليا، ويمتلك حصة كبيرة من رأس مال الشركة، ويؤدي دور المراقب الرئيسي لعمل الإدارة العليا، وعادة ما يكون المساهمون الكبار الأساسيين ضمن الأصناف التالية: الشركات القابضة، المؤسسات المالية، الشركات الصناعية والتجارية، المستثمرون الأفراد، العائلات أو المديرين. ويؤدي المساهمون الكبار دورا محددا لدرجة تركيز ملكية الشركة، كما يؤثرون على نوعية حوكمة الشركات[5].

---

[1] علي عبد الصمد عمر، **مرجع سابق**، ص 137.

[2] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] عباس حميد التميمي، **مرجع سابق**، ص 8.

[4] سليم طرابلسي، خير الدين معطى الله، **المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 9، جامعة غرداية، 2016، ص462.

[5] عثمان عثمانية، **مرجع سابق**، ص 39.

4- سياسة الحوافز الإدارية: تعتبر الحوافز المؤثر الداخلي الذي يوجه بوصلة العاملين في منظمات الأعمال، وتعرف الحوافز على أنها المقابل للأداء المتميز، كما تعرف على أنها مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تدفع العاملين نحو بذل جهد أكبر للإقبال على تنفيذ المهام بجهد وكفاءة. والحوافز الإدارية هي على عدة أشكال[1]:

أ- الحوافز المادية: وتأخذ شكل الزيادة الدورية وغير الدورية في الأجور والمكافآت، الترقية وتحسين ظروف العمل المادية والنفسية.

ب- الحوافز المعنوية: وهي عبارة عن عوامل غير ملموسة مثل المشاركة في اتخاذ القرارات، المعاملة الحسنة، شهادات التقدير والإعتراف بالإنجاز الناجح للفرد من قبل مسؤوليه.

ومن أجل أن تكون الحوافز فعالة وتحقق أهدافها في نظام الحوكمة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص أهمها:

- ربط الحوافز بالسياسات الأخرى للإدارة والإستراتيجيات العامة للشركة؛
- إرتباط الحوافز بحاجات العاملين وأدائهم وأن تكون مرتكزة على أسس واضحة ومفهومة ومقبولة من قبل العاملين؛
- أن يتم وضع معايير محددة للأداء والسلوك أو مؤشرات لإنجاز الأهداف بأساليب علمية مبنية على الواقع؛
- عدم تغيير طرق التحفيز أو الأساليب الخاصة بالحوافز أو عمليات التحفيز بطريقة عشوائية أو دون مبررات أساسية تجيز عملية التحفيز؛
- علانية نظام الحوافز المعتمد، لكي تزداد ثقة العاملين فيه وعدم جنوح توقعاتهم بالنسبة للحوافز.

5- التنظيم القانوني: يشتمل التنظيم القانوني على كافة القوانين، والأنظمة، والتشريعات، واللوائح، والإجراءات، والأوامر الإدارية، والتعليمات وكذلك المعايير التي تنظم أعمال الشركات، فضلا عن الهيئات الرقابية التي تمارس إلزاميا أو طوعيا مهام المتابعة والإشراف عليها[2].

[1] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 34-35.

[2] عبد الصبور عبد القوي علي مصري، **مرجع سابق**، ص 123.

ويؤدي التنظيم القانوني الجيد والفعال في الشركات إلى تحقيق عدة أهداف منها[1]:

- تحقيق مصالح الأفراد والمؤسسات والشركات والمجتمع؛
- زيادة ثقة العملاء الحاليين والمراقبين والمستخدمين؛
- تطوير أداء الشركات والتغلب على المشكلات المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي تحقيق أهدافها في أقل وقت ممكن؛
- سهولة الحصول على المعلومات، وزيادة الثقة، وتحقيق العدالة والشفافية، ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

6- نظام المعلومات المحاسبي: هو نظام خاص لجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات، ذات القيمة المتعلقة بالأحداث الإقتصادية، في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الجهات المستفيدة من المعلومات لمساعدتهم في إتخاذ القرارات[2]. ويتكون نظام المعلومات المحاسبي من[3]:

- **المدخلات**: وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها؛
- **المعالجة**: وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام؛
- **المخرجات**: وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

كما تسعى نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع؛
- يجب أن تتوافر في بياناته وتقاريره الدقة في الإعداد والنتائج؛
- يجب أن يحقق شروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها.

[1] رضوان هاشم حمدون عثمان، **مرجع سابق**، ص 278.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 1998، ص 67.

[3] بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة اقتصادية – دراسة حالة –**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2012/2011، ص 10.

[4] جعفر عبد الإله، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التامين**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، ص 25.

شكل(3.1): آليات حوكمة الشركات.

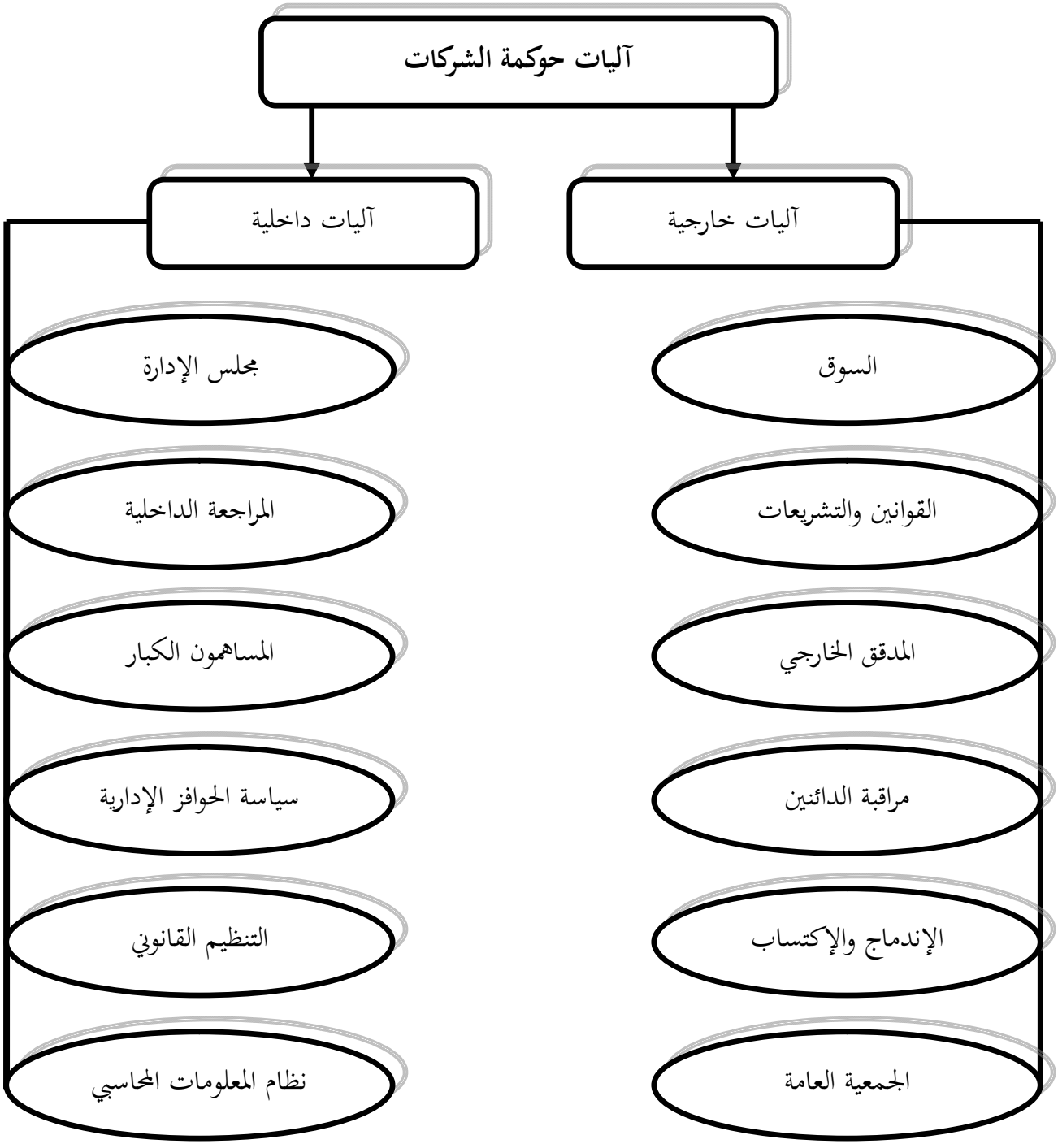

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق حوكمة الشركات، وهذه الأطراف هي[1]:

أ- المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل مما يحدد استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل فإنّ عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلّص رغبة المساهمين في زيادة أنشطتهم ما يؤثّر على مستقبل الشركة. ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة[2].

ب- مجلس الإدارة: يتشكل مجلس الإدارة من المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، حيث يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين، والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين[3].

ج- إدارة الشركة: تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، كما تعتبر حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوموا بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة، وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة[4].

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] سعاد عبو وآخرون، **مساهمة حوكمة الشركات في رأس المال الفكري**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف19-20 نوفمبر 2013، ص256.

[3] Jacques Igalens, Sébastien Point, **vers une nouvelle gouvernance des entreprises,** 1ère édition, éditions Dunod, Paris, France, 2009, P 7.

[4] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية –**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 27.

د- أصحاب المصالح: وهي مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف. وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمين تحقيق الإستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات إئتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة[1].

شكل(4.1): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

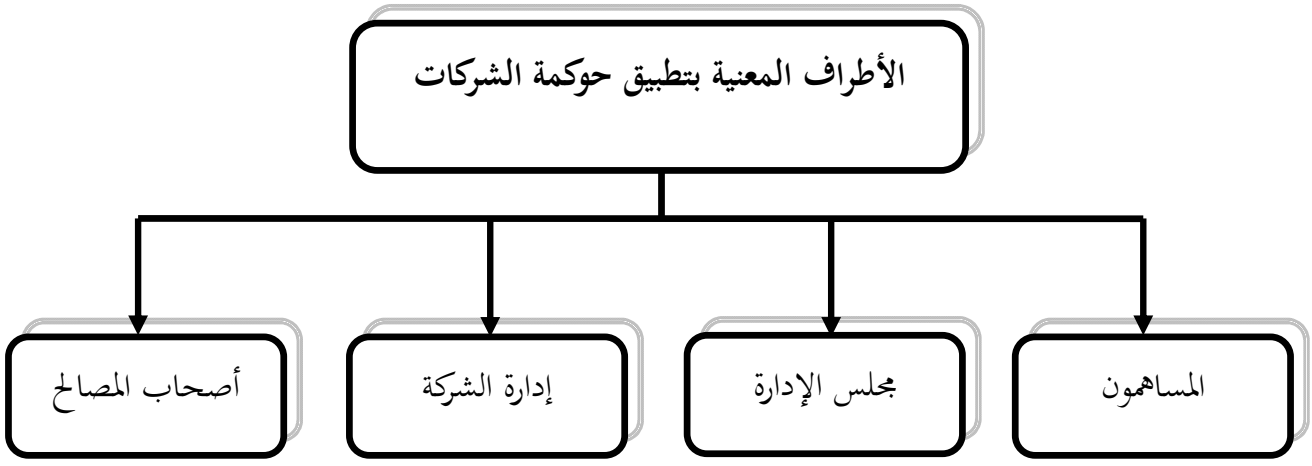

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

[1] محمد عبد الله محمد العبيدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 22 (بتصرف).

المبحث الثالث: الحوكمة في شركات التأمين.

بالنظر إلى الطبيعة الخاصة بهذا النوع من الشركات، تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة، وأسعارها تحدد وفقا للأسس الرياضية والإحتمالات، ويتمحور وجود هذه الشركات على مفهوم الخطر سواء بالنسبة لتحمل بعض الأخطار التي يتعرض لها الزبائن أو المخاطر التي تتعرض لها هي نفسها، زيادة على ذلك ملازمتها للتطور الإقتصادي ومجاورة التحولات التي تطرأ عليها ومحاولة مسايرة إحتياجات زبائنها، وهو الأمر الذي أدى إلى تعقد علاقاتها بالأطراف المختلفة سواء داخل الشركة أو خارجها.

وفي هذا السياق فإن الإطار العام لنظام الحوكمة في شركات التأمين يستند على مجموعة من الآليات التي تستخدم لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بالشكل الذي يلائم ظروف الشركات، وبيئة العمل الخاصة بها، وتنقسم هذه الآليات إلى مجموعتين هما:

المطلب الأول: الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين.

تتمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، وأن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة. وتتكون من العناصر التالية:

أولا: الخبير الإكتواري.

يتمثل عمل الخبير الإكتواري فيما يلي:

أ- مفهوم الخبير الإكتواري: les actuaires الإكتوارية علم يعتمد بشكل أساسي على علوم الرياضيات والإقتصاد والمالية والإستثمار والتأمين وإدارة الخطر والإحصاء وتطبيقاتها في مجال حساب وتقييم المخاطر المستقبلية والإلتزامات المالية على المدى القريب والبعيد ويعرف أيضا بعلم التأمين إذ تعتبر شركات التأمين هي أكثر المؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الدراسات طبقا لطبيعة نشاطها الذي يستلزم القيام بالتنبؤات المستقبلية وتقييم المخاطر المحتملة بأساليب كمية، وكذلك البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين الإجتماعي والمعاشات وصناديق التقاعد وشركات الإستثمار وغيرها من المؤسسات المالية، وتعتبر جداول الحياة والوفاة أحد أهم تطبيقات هذا العلم[1].

[1] عبد الحفيظ أوسكين، خيرة زينب بوسماحة، **الضوابط الأخلاقية والقانونية للمهن الحرة المتعلقة بالتأمين التعاوني، (نماذج مقارنة من التشريعات العربية)**، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الجزائر، وهران، 7-2011/12/8، ص 507.

وتعرف كلمة إكتواري حسب الجمعية الدولية للإكتواريين بالمفكر المتعدد المواصفات الإستراتيجية المتمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والإقتصاد وحساب الإحتمالات والعلوم المالية، وقد لقب الإكتواري بالمهندس المالي ومهندس الرياضيات الإجتماعية لأن تركيبته الفريدة التي يتحلى بها من تحليل وصفات عمل، يستعملها للتوجه نحو تنوع متنامي من التحديات المالية والإجتماعية في العالم كله ويقوم بتطبيق المعرفة بالرياضيات والإحصاء والشؤون المالية لتصميم أنظمة المعاشات وتنفيذها، والتأمين الإجتماعي الصحي والتأمين ضد الكوارث والأخطار، يحلل الإحصاءات الملائمة والبيانات الأخرى، ويطبق المبادئ الإحصائية والرياضية لإعداد جداول الإحتمالات المتعلقة بالمخاطر والوفيات والحوادث والأمراض والعجز والبطالة والتقاعد، يحسب أقساط التأمين ومعدلات الإسهامات المالية المطلوبة استنادا إلى بعض العوامل مثل المصروفات الإدارية وأسعار الفائدة والعمر والجنس ومهنة العميل أو العملاء، يحسب القيمة التنازلية لوثائق التأمين التي تنتهي قبل انقضاء فترة التعاقد، يتأكد من الإستثمار السليم والربح لرأس المال وأن الإحتياطي قادر على الوفاء بالإلتزامات في أي وقت، يحدد قاعدة عادلة لتوزيع الفائض في عمليات التأمين التي تأخذ بمبدأ المشاركة في الأرباح، يعزز أسس وإجراءات السلامة والصحة المهنية ويوفر وسائل الحماية والوقاية. وعرف الخبير الإكتواري كذلك بأنه من يجمع بين فهم وإدراك النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والإقتصاد والعلوم المالية ويستخدم ذلك في المخاطر المستقبلية ومن ثم اقتراح الحلول لما ينتج عنها من مشكلات، ويمكن للإكتواري أن يساهم في نقاط كثيرة في مجالات التقاعد والتأمين بأنواعه وتغطياته المختلفة، ومن مجالات عمله تطوير أعمال الشركات والمؤسسات، تحليل عوائد الإستثمار، تحليل تطور المخاطر، تحليل المصاريف العامة للمؤسسات والشركات والعمل على تحقيق التوازن بين الأصول والإلتزامات وتوزيع الأرباح، وتسعير التغطيات التأمينية ومعدلات الإحتفاظ في اتفاقيات إعادة التأمين وكذا المساهمة في العديد من المهام ذات الطبيعة المالية والمحاسبية[1].

[1] رافي نزار جميل، **المحاسبة الإكتوارية ودورها في تعظيم قيمة الوحدة الإقتصادية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 35، 2016، ص 151.

من خلال هذه التعاريف يمكننا تعريف الإكتوارية على أنها:

علم يعتمد على علوم الرياضيات، الإحصاء، الإقتصاد والمالية ويستخدم ذلك في مجال حساب وتقييم المخاطر المستقبلية والتنبؤ بها ويحلل الإحصاءات والبيانات الملائمة وحساب الأقساط وتحقيق التوازن بين الأصول والإلتزامات.

ب- عمل الخبير الإكتواري[1]: يعتبر الخبير الإكتواري من الأطراف المحورية والحساسة لتجسيد الإطار العام للحوكمة في شركات التأمين وذلك بالنظر إلى أهمية هذه الوظيفة في هذا القطاع بالذات، وبالنظر إلى العلاقة المتشعبة التي قد تنشأ بين هذا الأخير والأطراف الأخرى المكونة لهيكل الحوكمة في شركات التأمين، بحيث يتم وضع الخبراء الإكتواريين بغرض تقييم الوضع المالي وتقييم الإلتزامات التقنية للشركة وكذلك دوره الإستشاري حول إدارة المخاطر، وفي هذا الصدد يقوم مجلس الإدارة بالإعتماد على نتائج التقييم لإتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة، وفي المقابل يقوم مجلس الإدارة بتقييم أداء هؤلاء الخبراء عن طريق لجنة التدقيق أو بالإعتماد على خبراء إكتواريين مستقلين لتقييم أدائهم.

لضمان أداء الخبراء الإكتواريين لأعمالهم وفقا لمبادئ الحوكمة يجب أن تتوفر لديهم إمكانية التواصل المباشر مع أعضاء مجلس الإدارة عن طريق وضع خطوط لتقييم التقارير مباشرة إلى رئيس المجلس وفي الوقت المناسب لها، أما بالنسبة لميزانية الخبير الإكتواري فيتم تقديرها من قبل لجنة التدقيق بالتشاور مع مراجعة الحسابات الداخلية ولا يتم تحديدها من قبل الإدارة فقط، وفي هذا السياق يمكن للخبير الإكتواري التشاور مع مراجعي الحسابات الخارجيين حول الأداء المالي للشركة.

كما يبرز عمل الخبير الإكتواري بشكل أساس في القطاع التأميني فهو لا يقدم الإحصائيات الخاصة فقط وإنما يتعاطى بكافة المسائل الفنية والإدارية والمالية، ومن أهمها[2]:

- تقديم المعلومات والبيانات الإكتوارية الصحيحة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة؛
- يعتبر مسؤولا مسؤولية مبنية مما يقدمه لشركة التأمين من نصائح وملاحظات في القبول والإختيار، وفي أعمال أنظمة الرقابة؛

[1] شنافي كفية، **آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التامين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخامس والأربعون 2010، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 343.

[2] عبد الحفيظ أوسكين، د. خيرة زينب بوسماحة، **مرجع سابق**، ص 509.

- مراجعة المركز المالي للشركة، مع تقويم مقدرة الشركة على تسديد التزماتها المستقبلية؛
- تحديد نسب الإحتفاظ؛
- تسعير المنتجات التأمينية للشركة، وتحديد واعتماد المخصصات الفنية للشركة؛
- الإطلاع على السياسة الإستثمارية للشركة وإبداء توصياته عليها، تقريرا سنويا عن كفاية المخصصات الفنية للشركة، وإعداد تقرير سنوي آخر عن تسعير المنتجات التأمينية للشركة؛
- تقديم الرأي الموضوعي بعيدا عن الإلتباس واحتمال التفسير بشأن جميع الأعمال الإكتوارية التي تطلب منه وفقا للمفاهيم والأسس المتعارف عليها في مهنته؛
- ألا يتغاضى عن أي أمر قد يشكل مخالفة للقوانين والأنظمة وتعليمات الهيئة أو إساءة للوضع المالي والفني للشركة أو ما قد يؤثر في مصالح وحقوق حملة الوثائق والمستفيدين وأن يعلم مجلس إدارة الشركة بها حال اكتشافه لها؛
- المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالوضع الفني والمالي للشركة كما يحظر على الإكتواري إعطاء أي معلومات مغلوطة عن الشركة لأي جهة كانت.

ثانيا: المراجع الخارجي[1]: تعتبر البيانات المالية المتعلقة بالوضعية المالية لشركة التأمين بما في ذلك تقارير الخبير الإكتواري من مسؤولية مجلس الإدارة إلا أن الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الخارجي يتمثل في إبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد هذه البيانات وفقا للمعايير السليمة والمتعارف عليها لإعداد هذه التقارير لتكون ذات مصداقية بحيث يمكن الإعتماد عليها من قبل المشرفين وغيرهم من أصحاب المصالح كالمساهمين ووكلاء التأمين، ووكلاء التصنيف وسلطات الضرائب، وقد تمتد وظيفة المراجع الخارجي لتشمل توفير الضمانات بشأن هذه التقارير المقدمة للمشرفين على شركة التأمين كالتقارير المالية التكميلية، أو تقارير عن تنفيذ شركة التأمين لإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

[1] International Association of Insurance Supervisors, Organization for Economic Co-operation and Developement 2007, **Extract from recommendation on corporate governance: main elements of insurers corporate governance,** p 10.

وكما أن الخبير الإكتواري يلعب دورا مهما في إعداد البيانات المالية لشركة التأمين، وفي هذا الصدد يقوم مجلس الإدارة بالإعتماد على المراجع الخارجي لإبداء الرأي في هذه البيانات، وبوجه خاص مراجعة معالجة الخبير الإكتواري للمخصصات التقنية والإلتزامات التقنية الأخرى للشركة والتأكد من أنها تعتمد على بيانات موثوقة وأنه تم حسابها وفقا لمناهج مقبولة، لأن حساب هذه الإلتزامات عموما يتطلب خبرة خاصة وأساليب وتقنيات خاصة، وفي هذا الإطار يمكن للخبير الإعتماد على المراجع الخارجي بأخذ رأيه الإستشاري فيما يتعلق بملاءمتها للشركة.

المطلب الثاني: الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين.

وهي كل الإجراءات والأساليب التي تضعها الشركة ويتم الإشراف عليها من قبل مجلس الإدارة، تسمح هذه الآليات بخلق التوازن بين السلطة والرقابة على إدارة الشركة، وتساعد على تماثل المعلومات بين أطراف الوكالة، وهذه الآليات تكون عادة في شكل قوانين ولوائح داخلية. وتتكون من العناصر التالية:

أولا: مجلس الإدارة.

مجلس الإدارة بشكل عام يتكون من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين، وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية، ومن هنا ناقشت العديد من الدراسات، أن تركيبة مجلس الإدارة وتسمية الأعضاء الذين هم من خارج الإدارة التنفيذية يمثل عاملا مهما في دوره كآلية من آليات حوكمة الشركات، فمن منظور الوكالة تكون قدرة مجلس الإدارة على العمل بحرية وإشراف فعالة على مدى درجة استقلاليته عن الإدارة، والتي تتحدد بعدد الأعضاء من خارج الإدارة التنفيذية، وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة لقطاع التأمين، فنجد أن هذا الأخير يخضع على خلاف غيره من القطاعات، للرقابة الشديدة ولضوابط خاصة، بالنظر إلى أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات ينصب في حماية المؤمنين والوفاء بمختلف الإلتزامات التي تقع على عاتقها من جهة، وأن الأموال التي تعمل بها شركات التأمين هي أموال ملك للغير أي ليست ملكها وهو الأمر الذي يحتم عليها أخذ كل الحيطة والحذر من ناحية كل الأطراف المتدخلة سواء الداخلية أو الخارجية[1].

[1] حساني رقية وآخرون، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012، ص18.

ثانيا: المراجعة الداخلية.

تعتبر هذه الوظيفة واحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة، ولقد أخذت اهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت الكثير من المؤسسات المالية ومن بينها مؤسسات تأمينية لأنها هي المؤهلة للإكتشاف المبكر للأخطاء والإنحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها[1].

وتتميز المراجعة الداخلية بالخصائص التالية[2]:

- وظيفة تقييم مستقلة: يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها؛
- وظيفة تأكيدية: يقوم بتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ليتمكن من التعامل مع المخاطر بشكل مناسب؛
- وظيفة موضوعية: القيام بأداء عمله دون تميز مما يسمح للمراجع أن يوفر خدمات التأكد والإستشارة إلى الإدارة وجميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة؛
- وظيفة استشارية: من خلال تزويد إدارة الشركة بالإستشارات والإقتراحات المناسبة وفي الوقت المناسب.

ثالثا: إدارة المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر في شركة التأمين من أهم الوظائف التي يعتمد عليها مجلس الإدارة لوضع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالشركة، وتتمثل مهام وأدوار إدارة المخاطر في إطار حوكمة شركات التأمين فيما يلي[3]:

- تكفل سلامة وظائف الرقابة في الشركة عن طريق تدعيمها بإجراءات رقابية أخرى؛
- وجود نظام إدارة مخاطر فعال من شأنه أن يزود مجلس الإدارة بالتحليلات المتعلقة بأداء الشركة واستعراض التقارير اللازمة لذلك؛
- إعطاء نظرة شاملة حول الشركة وعن المخاطر التي تواجهها؛
- تقديم المقترحات اللازمة للمسؤولين حول سبل وكيفية إدارة الشركة وفقا للإستراتيجيات الموضوعة؛

---

[1] عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2009، ص 52.

[2] فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق الداخلي في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص62.

[3] شنافي كفية، **آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التامين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخامس والأربعون 2010، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 346.

- تقديم التقارير المفصلة لمجلس الإدارة عن مدى تعرض الشركة للمخاطر والإجراءات التي يتعين اتخاذها لإدارتها؛
- تقديم الإستشارة للمجلس فيما يتعلق بإدارة المخاطر في الأمور الإستراتيجية في الشركة كعمليات الإندماج أو الإستحواذ وكذلك المشاريع الكبرى والإستثمارات.

المطلب الثالث: حوكمة التأمين.

نظرا لما يشهده قطاع التأمين من تطورات على الساحة الإقتصادية كباقي شركات الأعمال والمؤسسات المالية الأخرى، أصبحت حوكمة الشركات حاجة ملحة للقطاع بالنظر إلى حجم العمالة به وكمية الإستثمارات التي يقوم بها، إلى جانب القطاعات الإقتصادية الأخرى المتأثرة به.

أولا: مبادئ حوكمة التأمين.

لكي لا تبقى الحوكمة في شركات التأمين على مستوى النقاش النظري والفلسفي قامت العديد من الهيئات والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لتكون دليلا تطبيقيا لممارسة هذا النظام نوجز هذه المبادرات في القائمة التالية[1]:

- مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCED)؛
- مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئات الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات (*ACAM) والذي لخص أهم المبادئ في: أسس تنظيم وتشغيل السلطة وأسس الرقابة الداخلية والإلتزام بالإضافة إلى الشفافية والرقابة الخارجية.
- مبادئ الحوكمة الصادرة عن معهد الحوكمة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين.

وفيما يلي أهم المبادئ المنصوص عليها من طرف هذه الهيئات وكل مبدأ ينقسم إلى مبادئ جزئية:

1- التحديد الدقيق للمسؤوليات: أي تحدد المسؤوليات بدقة ونظام الشركة (مجلس الإدارة، المدير العام، لجان الإدارة.....إلخ)؛

[1] نبيل قبلي، **دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التامين**، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، 2017، ص 60-61 (بتصرف).

2- الرقابة الداخلية: هي تلك الرقابة التي تنبع من داخل الشركة وتكون موجهة لتحقيق مختلف أهداف الشركة؛

3- الشفافية والرقابة الخارجية: أي أن تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية شفافة ومتوفرة، وهذا لتسهيل الأمر على المراقبين الخارجيين؛

4- الشفافية والإفصاح: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المرتبطة بتأسيس الشركة، ومن بينها المركز المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، حيث تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوة السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم حيث تشير تجارب كثيرة من الدول ذات الشركات الكبرى أن الإفصاح يمكن أن يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين ومن شأنها استقطاب رؤوس أموال جديدة؛

5- المساءلة: وتعني الإفصاح عن الأنشطة وأداء شركة التأمين والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونا مساءلة الشركة.

ثانيا: أهمية وخصائص حوكمة التأمين.

أ- أهمية حوكمة التأمين: للحوكمة أهمية بالغة في شركات التأمين وهذا يظهر فيما يلي[1]:

1- شركات التأمين تمثل مكون أساسي وحيوي في الإقتصاد القومي وحدوث أي هزات مالية لهذه الشركات يؤثر على الإقتصاد ككل؛

2- شركات التأمين تمثل حامل للخطر فهي تتطلب إجراءات وقواعد تساعد على المحافظة على حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق؛

3- الحوكمة تمثل مسألة حيوية لإدارة الخطر في الشركة لتخفيض الخسائر التي ترجع إلى عدم كفاية إجراءات الرقابة الداخلية؛

4- الحوكمة أساسا هي مزيج من القوانين والقواعد التي تضعها الجهات الرقابية كهيئة الإشراف والرقابة لتأكيد امتثال واستجابة الشركات بالإلتزام؛

[1] عيد أحمد أبو بكر، **دراسات وبحوث في التأمين –بحوث علمية محكمة–**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 106.

5– الحوكمة توفر الربط بين الملاك والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛

6– حوكمة شركات التأمين تضمن حماية حقوق المساهمين وكذلك المحافظة على حقوق حملة الوثائق.

ب– خصائص حوكمة التأمين: تضمن خصائص حوكمة الشركات الإلتزام بالسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق المصالح لجميع الأطراف، كما لها دور في تفعيل أصحاب المصالح ككل وتتجلى فيما يلي[1]:

1. **الانضباط:** ويتحقق من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، ووجود حافز لدى الإدارة إتّجاه تحقيق سعر سهم عادل والتقدير السليم لحقوق الملكية، بالإضافة إلى إستخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي بتقديم صورة واضحة ودقيقة؛
2. **الإفصاح والشفافية:** يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده ونشر التقارير المالية السنوية والبيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت وتلافي التأثيرات غير الضرورية نتيجة الضغوطات؛
3. **الاستقلالية:** وتتحقق من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وجود رئيس مجلس الإدارة منسّق عن الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين لإمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة؛
4. **المساءلة:** أي مساءلة الإدارة التنفيذية، ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعّال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حال تجاوز مسؤولياتهم وسلطاتهم.
5. **المسؤولية:** وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس إدارة الإشراف بدور تنفيذي، ووجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدورية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله،

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005، ص03.

وكذا مراجعة المدققين الخارجيين للتقارير والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية وإحترام حقوق المجموعات ذات المصلحة؛

6. **العدالة:** وتتحقق من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، وحق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتياجات العامة، المكافأة العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم كالمشاركة في تعيين المديرين واتّخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح؛

7. **المسؤولية الاجتماعية:** وتتحقق من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة، بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.

ثالثا: أثر تطبيق الحوكمة على شركات التأمين.

إن تطبيق حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين يمكن أن يحقق ما يلي:

أ- حل مشكلة الوكالة: من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة داخل شركات التأمين وتجسيد مبادئها وآلياتها الداخلية والخارجية، تضمن حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس الإدارة داخل هذه الشركات بالإضافة إلى حماية مصالح حملة الوثائق، تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين، إقامة نظام مالي سليم وما يستوجبه ذلك من قيام السلطات الحكومية بواجباتها في ضمان استقرار النظام في الأجل الطويل والإعتماد على مكوناته والذي يعتبر التأمين واحد من أبرز هذه المكونات[1].

ب- تنمية أسواق التأمين وكفاءتها وفعاليتها: إذ أنه يجب على المشرعين والمشرفين على صناعة التأمين وضع الإطار السليم لتنمية هذه الصناعة والعمل على إنجاحها وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب عن تردي الأسواق وعيوبها ومحاولة تصحيحها، وهذا ليس من مصلحة المستهلك فحسب وإنما من مصلحة الإقتصاد ككل من خلال توفير أفضل حماية لثروة البلد في الحاضر والمستقبل، وإتاحة مزيد من الأموال

[1] عزيزة بن سمينة، طبني، **حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على الشركات التعاونية**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة شلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 11.

لأغراض التنمية، وتعزيز مالية الدولة من خلال زيادة الموارد المستمدة بصورة مباشرة وغير مباشرة من أداء قطاع التأمين[1].

ج- تحقيق وظيفة التأمين الحمائية: باعتبار التأمين أداة لتقليل الخطر فهو يعمل على حماية المستهلك عن طريق تطبيق القواعد التنظيمية الخاصة بالتأمين حيث يعتبر تعويض الضرر من أساسياتها، وللوصول إلى أنجع النتائج يكون هذا في إطار الحوكمة التي تكفل سلامة المؤمن لهم وسلامة شركات التأمين في الآجال الطويلة بما يضمن عدم حدوث أي خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم[2].

من خلال ما سبق نستنتج أنّ مبادئ الحوكمة تساهم فيما يلي:

- زيادة ثقة المستثمرين وخلق الحافز لدى مجلس الإدارة بمتابعة أهداف الشركة؛
- فرض الرقابة الفعالّة على شركات التأمين وخلق الميزة التنافسية بها؛
- توسيع مسؤوليات الرقابة في المؤسسة لكل من الإدارة والمساهمين.

د- حماية وتعزيز حقوق المساهمين: يعتبر مبدأ حماية حقوق المساهمين من أهم مبادئ الحوكمة، حيث تؤكد هذه الأخيرة على حقوق المساهمين في التداول والشراء والبيع وغيرها، عن طريق عدة إرشادات تضمن تطبيق هذا المبدأ منها تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات المتعلقة بهذا السهم وإتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في انتخابات الجمعية العامة[3].

ذ- إدارة المخاطر التأمينية بفعالية: تقوم الحوكمة بإضافة قيمة للشركة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر الشركة تدار بفاعلية وكذلك من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر عن طريق اعتماد مبدأ المراجعة على أساس المخاطر وهذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من طرف ممثليهم وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم[4].

---

[1] زينة دير، **حوكمة شركات التأمين في الجزائر، واقع وتحديات: دراسة حالة الشركات الوطنية للتأمين" وكالة أم البواقي"**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص59،60.

[2] عيد أحمد أبو بكر، **مرجع سابق**، ص 105-106.

[3] سالم بن سالم بن حميد الفليتي، **مرجع سابق**، ص 31.

[4] دريس رشيد، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 19-20 نوفمبر 2013، ص 219.

ر- **زيادة القدرة التنافسية لشركة التأمين:** للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية لشركات التأمين، حيث تعمل على جذب الإستثمارات ودعم الأداء التأميني وزيادة الحصة السوقية على المدى الطويل إضافة إلى دورها في تفادي الأزمات المالية[1].

ز- **زيادة الإفصاح والشفافية:** يذكر البعض أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الأخر ويتأثر به، وأن الإفصاح المالي والمحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المالي والمحاسبي يؤدي إلى حماية المستثمرين[2].

س- **زيادة جودة المعلومات المحاسبية:** إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على أن جودة المعلومات المحاسبية أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المالية إلى جانب الإلتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، فتطبيق مبدأ الإفصاح في الحوكمة يحقق الشفافية ويجب أن يتفق هذا الإفصاح مع معايير جودة المعلومات المحاسبية، باعتبار أن الإفصاح من مبادئ الحوكمة فهو من عناصر جودة المعلومات المحاسبية وكذلك إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية باعتبار هذه الأخيرة أحد الركائز الأساسية التي يمكن الإعتماد عليها في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة فضلا عن دورها في عملية التنبؤ لتحليل القرار الإستثماري[3].

---

[1] حمدي معمر، فلاق صليحة، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط شركات التأمين التعاوني**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 19-20 نوفمبر 2013، ص 273.

[2] أنس عبد الله محمد الأمين، **أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصاريف التجارية السودانية**، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 184 (بتصرف).

[3] عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2018/2017، ص 101.

خلاصة:

بعد التعرف على الإطار النظري لحوكمة الشركات يمكن القول أن الحوكمة تقوم على مجموعة من الآليات، المبادئ، القوانين واللوائح التي تعمل على تنظيم نشاط الشركات وحمايتها من المخاطر المحيطة بها وضمان استمراريتها وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، فمن خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول على تطبيق قواعد ومبادئ وآليات الحوكمة إضافة إلى كل من المساهمين والإدارة وأصحاب المصالح.
- بالرغم من الإهتمام الكبير بحوكمة الشركات، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم، ويرجع السبب في ذلك إلى تداخله في العديد من الأبعاد التنظيمية، المحاسبية، المالية، الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية للشركة.
- بالإضافة إلى المبادئ والآليات التي تقوم عليها حوكمة الشركات فإنها تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات لكي تصبح الحوكمة ذات فعالية ولها الأثر الملموس وتحقق الإفصاح والشفافية، الثقة والعدالة، وحماية أصول الشركة.
- يختلف تطبيق حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة، كما أنه لا يوجد نظام أو نموذج موحد فعال يمكن تطبيقه في كافة الدول وعلى جميع الشركات.
- تسعى شركات التأمين كغيرها من المنشآت الإقتصادية إلى التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات، لكن الطبيعة والمميزات الخاصة لنشاط التأمين تجعل من الصعب تطبيقها بشكل منفرد، ولذلك قامت بعض الهيئات المختصة في التأمين بتقديم جملة من المبادئ والآليات الداخلية والخارجية، ولعل أهم هذه المبادئ والآليات ما يتعلق بالتحديد المناسب للمسؤوليات وكذا الرقابة الداخلية والخارجية (توفر خبير إكتواري) بالإضافة إلى ضرورة الإلتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح وقابلية المساءلة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية

تمهيد:

تطورت المحاسبة عبر تاريخها الطويل استجابة للتطورات البيئية لاسيما الإقتصادية منها، إذ تطورت أساليبها ومبادئها وقواعدها استجابة لتلك التطورات، حتى أصبحت تعتبر نظام للمعلومات تعمل على قياس وإيصال نتائج الأحداث الإقتصادية الخاصة بالوحدات الإقتصادية إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، ورغم أن هذا التعدد يعد ثراءً فكريا وعمليا للمحاسبة ويمثل جانبا إيجابيا في هذا التطور، فقد أفضى من بين الأمور الأخرى إلى احتمال تقديم بيانات لا تعطي صورة دقيقة عن المركز المالي وحسابات النتيجة نتاجا لهذا التعدد من جهة، ولتباين قدرات المحاسبين وتضارب مصالح المستفدين من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، من خلال ما يعرف اليوم بالمحاسبة الإبداعية.

ظهر مفهوم المحاسبة الإبداعية ضمن ما يمكن تسميته استخدام أفضل الأسس والقواعد والسياسات المحاسبية، بتفنن وإبداع لتحقيق الموثوقية في المعلومات المالية، وهذا الهدف الأسمى والأساسي لها، ولكن الجنوح في النوايا جعل هناك وجها قاتما لهذا المفهوم باتخاذه مجالا للتلاعب والإحتيال. حيث أصبحت المحاسبة الإبداعية محل تركيز وإهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، ولعل ما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من أزمات مالية وانهيارات مؤسسية على غرار شركتي "أنرون Enron و ورلد كوم World com" والذي أرجعه الكثير من الباحثين في الفكر المحاسبي إلى التلاعبات المالية والمحاسبية التي ترجع في أحد جوانبها الهامة إلى ممارسات غير أخلاقية من طرف المحاسبين للتأثير الإيجابي على سمعة الشركة في الأسواق.

بناءً على ما سبق وللإلمام أكثر بالموضوع إرتأى الباحث إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: المحاسبة الإبداعية (التطور التاريخي، ماهية المحاسبة).

المبحث الثاني: أخلاقيات و أساليب المحاسبة الإبداعية.

المبحث الثالث: نماذج قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية والإتجاهات الحديثة للحد منها.

المبحث الأول: المحاسبة الإبداعية (التطور التاريخي، ماهية المحاسبة).

تعد المحاسبة الإبداعية من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية، تعدد البدائل، والطرق والسياسات المحاسبية، بحيث يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية بتحريفها وتضليل مستخدمي البيانات المالية دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية، وقد أصبحت المحاسبة الإبداعية محل تركيز وإهتمام المحاسبين والمدققين في السنوات الأخيرة خاصة بعد انهيار شركة Enron، وتحميل شركة Anderson Arthur جزءا من مسؤولية هذا الإنهيار لكونها الشركة المسؤولة عن تدقيقها، وإتهامها أيضا بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للوحدة الإقتصادية مستغلة أساليب محاسبية تسمح بإظهار النتائج على غير حقيقتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمحاسبة الإبداعية.

من فكرة اعتبار المحاسبة فن من فنون الإبداع، ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية منذ ثمانينات القرن الماضي، من خلال استطاعة المحاسب المبدع تصميم القوائم المالية، في تحريف الأرقام وتحويل القوائم المالية بالشكل الذي ترغب فيه الإدارة لتحقيق أهدافها المحددة مسبقا.

أولا: نشأة المحاسبة الإبداعية.

ظهر مفهوم المحاسبة الإبداعية بشكل رئيسي من قبل الممارسين، الصحفيين الماليين والمعلقين على نشاط السوق المالي، وهذا من خلال تحليلهم للمعلومات الواردة (الصادرة) إلى سوق الأوراق المالية وتفهمهم لدوافع المؤسسات لهذه الممارسات التي تهدف إلى تضليل المستثمرين من خلال عرضها بما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يرغبونها. كما ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية لأول مرة في كتاب المفكر الإنجليزي "Ian Griffiths" عام 1986م بعنوان "المحاسبة الإبداعية". هذا وقد أطلقت على المحاسبة الإبداعية مصطلحات عديدة مثل: إدارة الأرباح، تمهيد الدخل والمحاسبة التجميلية[1].

لقد ازداد تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية في فترة الثمانينات، عندما واجهت الشركات حالة من الركود حتمت البحث عن سبل وآليات لإنتاج أرباح أفضل، في إطار ما يعرف بإدارة الأرباح Earning Smoothing، بغرض تجميل الصورة المالية للشركة، ولم تكن تلك الأرباح حقيقية بل نتجت عن تلاعب في تطبيق البدائل المحاسبية المتاحة مما حقق أرباحا صورية للشركات وأكسبها الوقت حتى لا تصل إلى مرحلة

[1] راصدي صبرينة، **أثر المحاسبة الإبداعية على قياس وتقييم أداء المؤسسات – دراسة حالة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لولاية بجاية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، السنة الجامعية 2017/2016، ص 122.

الإفلاس في الوقت الحقيقي لكنها وصلت له رغم الأرباح الظاهرة المبتدعة في القوائم المالية[1]، حيث أن عندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! لهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها[2]. وقد نتج عن هذا إفلاس العديد من الشركات في دول شرق آسيا عام 1997م، وانهيار شركة Enron لتسويق الكهرباء والغاز عام 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة شركة Worldcom الأمريكية للإتصالات وغيرها من الشركات العالمية وتبعها تصفية شركة المراجعة Anderson Arthur لتحميلها المسؤولية القانونية والمالية والمحاسبية كونها المسؤولة عن مراجعة حسابات شركة Enron إذ اتهمت بالتواطؤ لإظهار القوائم المالية لمعلومات غير دقيقة وغير صحيحة مستغلة البدائل المحاسبية المتاحة[3].

بالإضافة إلى ذلك، توجد عوامل أخرى مثل ضغط الأسواق المالية، أهمية المستثمرين المتزايدة في المجموعات الكبيرة المسعرة، حدة المنافسة في إطار الأزمات، تدهور النتائج ووضعية المؤسسة، احتياجات التمويل، نقص (عدم كفاية) الأموال الخاصة، ضرورة احترام بعض المؤشرات (مؤشر المديونية، نتيجة السهم، حجم الميزانية أو رقم الأعمال)، وخاصة في حالة تعيين محافظ الحسابات، وكذلك تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة، المصدر الرئيسي لظهور المحاسبة الإبداعية. فمثلان تتمثل مصلحة المديرين في تقليل الضرائب والأرباح الموزعة، بينما مصلحة المساهمين تعظيم العائد على استثماراتهم، أما مصلحة الموظفين تتمثل في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، ومصلحة الدولة تحصيل الضرائب أكثر[4].

---

[1] عطيوي سميرة، بديسي فهيمة، **الحوكمة وقاية من الفسادالإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية – حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء والغاز Enron** –، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 28/27، نوفمبر 2012، ص 15.

[2] ضويفي حمزة، محمودي أحمد، **دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018، ص 375.

[3] الصيح عبد الحميد مانع، **إشكالية المحاسبة الإبداعية وأثر المعايير الدولية للتقارير المالية عليها**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، عمان، ماي 2016، ص 75.

[4] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 169.

ثانيا: العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية.

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور وتطور ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أهمها مايلي[1]:

أ- حرية الإختيار للمبادئ المحاسبية: تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للمؤسسة أحيانا أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية، حيث تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالإختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة وهذا يترتب عليه اختيار المؤسسة الطرق المحاسبية التي تتلائم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء الشركة. مثال ذلك أنه في الكثير من البلدان يسمح للمؤسسات أن تختار ما بين سياسة إطفاء نفقات البحث والتطوير حال حدوثها أو رسملتها وإطفائها على مدى فترة حياة المشروع.

ب- حرية التقديرات المحاسبية: تتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض احتساب الإهتلاكات عادة ما تتم هذه التقديرات داخل المؤسسة وهذا يتيح الفرصة للمحاسب المبدع التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها.

ج- توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية: يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الإنطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسبا فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة[2].

د- ركود الأسواق المالية: في منتصف الثمانينات أين ساد الركود الإقتصادي، لم تجد الشركات ملجأ لها لتمويل حاجياتها سوى البنوك، ولما ظهر قانون منع الوساطة المالية عام 1984م، اتجهت هذه الشركات

[1] عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص 82-83.

[2] ضويفي حمزة، محمودي أحمد، **مرجع سابق**، ص 376.

مباشرة نحو السوق المالي لتمويل حاجياتها، وبزيادة عدد المستثمرين في الشركات المدرجة في البورصة وسعي هؤلاء لرفع مردوديتهم المالية الإستثمارية، تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية لرفع الجودة الإستثمارية، فكيف في حال ركود تلك الشركات أن تلبي حاجة مستثمريها كمعدل العائد على الإستثمار، عليها تقديم الصورة الصحيحة والصادقة من خلال بياناتها المالية كأفضل وسيلة للتواصل بين المؤسسة وجمهورها، إلا أنها وأمام الضغوطات لم تجد سوى تقديم صورة نظرية بإظهار أرقام ونتائج تعبر عن أرباح أفضل ولا تطابق الواقع، وبهذا ظهرت فكرة إبتداع الفن المالي[1].

هـ- تواطؤ مراجعي الحسابات وشركات التدقيق: إن المداخيل التي تحصل عليها كبرى مكاتب المراجعة وتدقيق الحسابات الخمس في العالم: " Ernst & Young, Price water house coopres, Arther Andersen, Deloitte, Touche Tohmatsu"، والتي تراوحت مابين 26 و 65 مليار دولار، كما قدرت حصة شركة التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية مابين 30% إلى 60% من المداخيل الإجمالية للشركة، تعتبر هذه الحصص الخيالية خير دليل على أن أغلب الشركات، وقبل انهيارها مثل (إنرون) كانت تتواطأ مع مراجعي الحسابات للتستر على تلاعبها بالبيانات المالية (آرثر أندرسن)[2].

ثالثا: دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية.

هناك مجموعة من الأسباب دفعت لإستخدام المحاسبة الإبداعية وهي:

أ- التأثير على سمعة الشركة إيجابا في السوق: تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية أحيانا بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الإستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي ودون تدخل من إدارة المؤسسة، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة المؤسسة سوف تتأثر صورتها بسمعة سلبية تجاه السوق وخصوصا أمام مساهميها، لذلك فإن أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية يكون هدفه التأثير إيجابا على سمعة المنشأة[3].

[1] أمينة فداوي، **مرجع سابق**، ص 120.

[2] **نفس المرجع**، ص 121 (بتصرف).

[3] مومن فاطمة الزهراء، وآخرون، **دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2017، ص 368.

ب- الحصول على التمويل أو المحافظة عليه: غالبا ما تسعى إدارات المؤسسات على الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني المؤسسات من مشاكل في السيولة اللازمة لإستمرار عمليتها التشغيلية أو الإستثمارية وأحيانا لسداد التزاماتها، ولكي تحصل على تمويل من المؤسسات المالية فإنها سوف تخضع لشروط مرتفعة يجب توافرها قبل الموافقة على منح هذا التمويل ومن ضمن هذه الشروط الواجب توافرها للموافقة على التمويل هو أن يكون نتيجة النشاط والوضع المالي للمؤسسة خلال الفترة من استلام التمويل لغاية سداده يسمح بسداد أصل التمويل والفوائد المترتبة عليه وهذه الشروط لا يمكن للمؤسسة المالية أن تقدره أو تتوقعه إلا من خلال قراءتها وتحليلها للوضع المالي السابق لهذه الشركة طالبة التمويل، وهنا تلجأ المنشآت إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين قيمتها الأمر الذي سيؤثر على إتخاذ القرار الإئتماني لدى المؤسسات المالية[1].

ج- لغايات التلاعب الضريبي: تقوم بعض المنشآت المالية من خلال أساليب المحاسبة الإبداعية من تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة في النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم احتساب قيمة الإقتطاع الضريبي بناءً على قيمة هذا الوعاء[2].

د- لغاية التصنيف المهني: تتنافس العديد من المنشآت المالية التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم أو أعلى من منافسيها في عمليات التصنيف المهني الذي تجريه بعض المؤسسات الدولية والمحلية ويستند هذا التقييم على العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية ووضع الشركة من ناحية القوة المالية وبالتأكيد يستدل على هذا من خلال قراءتهم للقوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات ولهذا تلجأ العديد من المؤسسات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة[3].

هـ- لتقوية فرصة استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية: أحيانا تسمح قوانين بعض المؤسسات من أن يقوم مدراء وموظفين الشركة من تداول سهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين، ففي هذه الحالة سيقوم

[1] **نفس المرجع**، ص 369.

[2] عماد سليم الأغا، **مرجع سابق**، ص 85.

[3] ضويفي حمزة، محمودي أحمد، **مرجع سابق**، ص 376 (بتصرف).

هؤلاء المدراء من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق الأمر الذي يقوي فرصتهم من الإستفادة بالمعرفة الداخلية لأخبار المؤسسة[1].

و- الحصول على مكافآت كبيرة للمديرين: حيث يقوم المديرون بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وذلك لزيادة الأرباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح[2].

ز- تجنب التكلفة السياسية: تتمثل تلك التكلفة في الأعباء التي قد تتحملها الوحدات الإقتصادية كبيرة الحجم نتيجة القوانين والأنظمة والمتطلبات التي تفرضها الدولة مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الإقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة[3].

ح- تخفيض احتمال انتهاك عقد الدين: إن اتفاقيات الديون غالبا ما يضع فيها الدائنون بعض القيود مثل القيود على التوزيعات المدفوعة أو إعادة شراء الأسهم أو إصدار ديون إضافية وعلى غير ذلك من الشروط، وهذه القيود في الغالب يعبر عنها على شكل نسب أو أرقام محاسبية مثل مستويات رأس المال العامل أو معدلات تغطية الفوائد أو صافي حقوق الملكية لهذا أحيانا تقوم الإدارة في المنشآت التي ترتفع فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية أي تزداد فيها نسبة الرفع المالي على استخدام الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح لتجنب ما يسمى في اتفاقيات الديون Technical defaut بالتقصير الفني[4].

المطلب الثاني: ماهية المحاسبة الإبداعية.

يطلق مصطلح المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعيا وراء إحداث تحسين شكلي إما في ربحها أو مركزها المالي وذلك من خلال الإستفادة من تعدد البدائل المتوافرة في السياسات والطرق المحاسبية التي تسمح للشركة من

[1] أبو تمام، **مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي**، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013، ص 24.

[2] مومن فاطمة الزهراء، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 369.

[3] عماد سليم الأغا، **مرجع سابق**، ص 85.

[4] باخيجة عبد الله محمد طالب، **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة السليمانية، العراق، 2013، ص 26.

اتباعها عند إعداد القوائم المالية مما يؤثر في نوعية البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على موثوقية البيانات المالية[1].

أولا: مفهوم المحاسبة الإبداعية.

بالرغم من أن عدد كبير من الباحثين والكتاب قد تطرقوا لمفهوم المحاسبة الإبداعية، إلا أنه مازال هناك الكثير من التباينات حول تقديم مفهوم موحد للمحاسبة الإبداعية وهذا راجع لإختلاف توجهاتهم من جهة ولوجود العديد من المصطلحات المشابهة لهذا المفهوم من جهة أخرى، مثل إدارة الأرباح Earnings managements، تمهيد الدخل Income smoothing، إدارة الإفصاح Disclosure managements وتلبيس الحسابات Account dressing....إلخ، وفيما يلي أهم التعاريف.

تعرف المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر الصحفي المتخصص في مجال الأعمال (Griffiths) " أن كل شركة في البلد تتلاعب بأرباحها بطريقتها الخاصة، وأن كل مجموعة من الحسابات المنشورة (الصادرة) تستند (مبنية) إلى أساس الدفاتر التي أعدت بصورة دقيقة و كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة تم تغييرها كليا من أجل حماية وإخفاء الجريمة وبصورة شرعية كليا.....إنها المحاسبة الإبداعية"[2].

في حين يرى (Michael Jameson) أن " العملية المحاسبية تشمل على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض، وهي التي تعرف بالمحاسبة الإبداعية"[3].

ويضيف (Smith) وفقا لخبرته كمحلل استشاري أن "النمو الظاهري في الأرباح الذي حدث في الثمانينات كان نتيجة للتلاعب المحاسبي، وليس نتيجة للنمو الإقتصادي"[4].

---

[1] صالح جليل إبراهيم، **أثر أخلاقيات مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية لمكاتب البصرة،ميسان وذي قار**، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، العراقية، المجلد 9، العدد 17، 2016، ص 269-270.

[2] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 123.

[3] دوخي مقدم يمينة، **أثر تطبيق المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية**، مجلة المؤسسة، العدد 3، 2004، ص 176.

[4] يونس الزين، عبد الحميد حسياني، **خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة – حالة فضيحة شركة إنرون –**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 378.

أما الأكاديمين (Nacer & Pendlebury) فقد عرفها على أنها "عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استغلال الثغرات الموجودة في القواعد والمبادئ المحاسبية، أو بالإستفادة من اختيار أساليب القياس والإفصاح لتغيير القوائم المالية إلى ما يرغب به معدو القوائم المالية، أو بهدف تحويل القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته[1].

أما (Amat & Blake) فيعرفان المحاسبة الإبداعية بأنها " عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الإلتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضل معد هذه الكشوفات أن يبلغ عنه"[2].

في حين يعرفان كل من (Comiskey & Mulford) المحاسبة الإبداعية على أنها " مجموع الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، وتتضمن خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية، خداع التقرير المالي، أو أي إجراء أو خطوة تجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل"[3].

وقد أطلق عليها (محمد مطر) مصطلح المحاسبة الخلاقة، وعرفها على أنها " الإجراءات التي تقوم بها في بعض الأحيان إدارات الشركات من أجل تحسين صوري إما في ربحيتها أو في مركزها المالي أو كلاهما معا، وذلك باستغلال الثغرات الموجودة في اساليب واختيارات التدقيق الخارجي، أو بالإستفادة من تعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تجيزها المعايير المحاسبية الدولية أو غيرها مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها، سواء بشأن أساليب القياس أو أساليب الإفصاح المتبعة عند إعداد البيانات المالية المنشورة، مما يؤثر سلبا على نوعية الأرقام التي تظهر تلك البيانات سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي، ومن ثم على مصداقية النسب المالية"[4].

أما (العاني) فيستخدم مصطلح المحاسبة المبدعة بدلا من المحاسبة الإبداعية ويعرفها بأنها " عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الإلتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات

[1] Naser, K. and Pendlebury, M. **A Note on the use of creative accounting,** British Accounting, Review 24, 2008, p 115.

[2] Amat, O., Blake, J. and Dowds, R., **The ethics of creative accounting,** Journal of Economic Literature, 1999, Vol 62, p 164.

[3] Charle Mulford, Eugence Comiskey, **The financial numbers game, detecting creative accounting practices,** 1st edition, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, Canada, 2002, p 15.

[4] محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية**، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 101.

الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه على ما يفضل معد الكشوفات أن يبلغ عنه، وهي أيضا عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلا من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية"[1].

في حين (Rosenfield) عرف المحاسبة الإبداعية بكونها ذلك " السلوك الذي تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل"[2].

من هذه التعاريف يتبين أن مصطلح المحاسبة الإبداعية لا يتضمن المدلول اللغوي لكلمة الإبداع، ولا المفهوم الفعلي للكلمة، ومن ثم يتضح أن مفهوم المحاسبة الإبداعية الحقيقي هو الذي يظهر في مختلف الإنجازات التي استطاعت المحاسبة من خلالها إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المحاسبية، التي صادفت مرارا التطورات المختلفة للمحاسبة.

وهناك من يرى أن مفهوم المحاسبة الإبداعية يمكن النظر إليه من زاويتين هما[3]:

الأولى إيجابية: وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات، كما يمكنها أن توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية مفيدة ومجدية لمستعمليها، وتعمل على التجديد والتطوير في الطرق والإجراءات المحاسبية؛

الثانية سلبية: وتتمثل في اتباع الحيل وأساليب التغليط والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة.

من خلال ما سبق يقدم الباحث تعريف عن المحاسبة الإبداعية " بحيث تعد شكل من أشكال التلاعب والإحتيال في مهنة المحاسبة، وتعمل على تغيير القيم المحاسبية الموضوعية إلى قيم غير موضوعية، وغالبا ما يمتلك ممارسي المحاسبة الإبداعية قدرات مهنية محاسبية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه، من خلال الإستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة".

---

[1] موقع المحاسبون دوت نت، www.infotechaccountants.com، تم الإطلاع عليه يوم 17.01.2020، الساعة 11 صباحا.

[2] سمير كامل محمد عيسى، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية –**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم 45، العدد رقم 2، مصر، جويلية 2008، ص 12.

[3] بالرقي تيجاني، **المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 12، 2012، ص 34.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنه توجد قواسم مشتركة للمحاسبة الإبداعية من أهمها[1]:

- ممارسة عامة وشائعة؛
- ممارسات لا يمكن تجنبها بشكل مطلق؛
- ممارسات يمكن تقديم تأكيد معقول بخصوصها؛
- ممارسات قانونية لأنها في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية؛
- ممارسات استغلالية في إطار اختيار التقديرات المحاسبية؛
- ممارسات احتيالية تعمل على تغيير الأرقام الحقيقية إلى أرقام غير حقيقية؛
- ممارسات ضارة بأطراف داخلية وخارجية.

ثانيا: أشكال المحاسبة الإبداعية.

بما أن المحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال التلاعب بالبيانات المحاسبية فإنها تتخذ عدة أشكال نوضحها كما يلي:

أ- المحاسبة النفعية (المتعسفة) Aggessive Accounting: هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبة محددة أو هي التطبيق المتعسف والمتعمد للمبادئ المحاسبية لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء كانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا[2].

ب- إدارة الأرباح Ernings Management: هي التلاعب في الدخل بالزيادة أو النقصان قصد الوصول إلى هدف محدد ومخطط بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأ به من قبل محلل مالي، أو ليكون متوافقا مع مسارات محددة للعمل[3].

1. مفهوم إدارة الأرباح: هناك الكثير من التعاريف نذكر منها:

يرى Rosenfield 2002 أن إدارة الأرباح "هي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل

[1] ضويفي حمزة، محمودي أحمد، **مرجع سابق**، ص 375-376 .

[2] أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير 2014، ص 252 (بتصرف).

[3] طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الإبتكارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 46 (بتصرف).

الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار على المدى الطويل"[1].

وتعرف على أنها "اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الإقتصادية لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات، لتعديل التقارير المالية، سواء كانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الإقتصادي للوحدة الإقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير"[2].

2. طرق إدارة الأرباح: هناك ثلاثة طرق لإدارة الأرباح وهي[3]:

- **إدارة الإستحقاق؛**
- **اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية؛**
- **التغيرات المحاسبية الإختيارية.**

ج- تمهيد الدخل Income Smoothing: هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الإتجاه المرغوب، ويتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى وذلك بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع ونقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض، من خلال تخزين الأرباح في صورة احتياطات أو مخصصات[4].

1- مفهوم تمهيد الدخل: هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

عرف Imholf 1981 تمهيد الدخل على أنه "حالة خاصة من الإفصاح غير الملائم عن المعلومات المالية بطريقة معينة تحمل انحرافات منخفضة ومصطنعة لتمهيد الدخل". أما Jenes 2011

[1] سمير كامل محمد عيسى، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الإقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية –دراسة تطبيقية–**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد رقم 17، العدد 1، غزة، فلسطين، 2009، ص 823.

[3] سمير كامل محمد عيسى، **مرجع سابق**، ص 17-18 (بتصرف).

[4] مروان خضر أبو هلال، **بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا**، أطروحة دكتوراه، فلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية الدراسات العليا، 2011/2010، ص 15 (بتصرف).

فيرى أن تمهيد الدخل هو "استخدام التقنيات المحاسبية لضمان الدخل المستقر، وبعبارة أخرى هو إلغاء الإرتفاع الطبيعي للربح المحاسبي"[1].

2- طرق تمهيد الدخل: نميز بين طريقتين وهما[2]:

- **التمهيد الطبيعي للدخل:** ويقصد به أن يتولد الدخل بشكل طبيعي مستقر نسبيا من خلال طبيعة عمليات المنشأة والإنتاج والتشغيل.
- **التمهيد المصطنع للدخل:** وهو بدوره ينقسم إلى:
- **التمهيد الحقيقي للدخل:** من خلال الصفقات والمعاملات الحقيقية، ويقصد به اتخاذ بعض القرارات الإدارية التي قد تؤثر على توقيت وقوع الأحداث المالية.
- **التمهيد المحاسبي للدخل:** ويقصد به التلاعب المحاسبي الذي تقوم به الإدارة من أجل تخفيف تقلبات الدخل.

د- التلاعب بالتقارير المالية Fraudulent Financial Reporting: يعرف التلاعب بالتقارير المالية بأنه إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية، بهدف تضليل مستخدمي البيانات المالية، وهذا النوع من التلاعب يعتبر عملا مخالفا للقانون[3].

هـ- ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية Creative Accounting Practives: إن المحاسبة الإبداعية هي استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية، أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على أرباح صورية عن طريق التلاعب في قيم المصروفات والإيرادات[4].

و- محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة: يرى Jones 2011 أن محاسبة التخلص من الخسائر في سنة رديئة هي "ممارسة حديثة المنشأ في الفكر المحاسبي، حيث تقلل هذه الممارسة من ربح المنشأة

---

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص 62.

[2] أمينة فداوي، **مرجع سابق**، ص 136 (بتصرف).

[3] هاني محمد الأشتر، **إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية –**، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص 30 (بتصرف).

[4] ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية العمال، قسم المحاسبة، 2009، ص 22.

في بعض الفترات ولكنها تبالغ في الخسائر، وتعد استراتيجية التخلص من الخسائر في سنة رديئة تحريفا لقائمة الدخل وذلك بغرض إظهار النتائج الرديئة بصورة أسوء، وتستخدم هذه الطريقة في الفترات الرديئة، فمن خلال المبالغة في الخسائر يمكن للمنشاة أن تصنع أرباح السنة التالية"[1].

المبحث الثاني: أخلاقيات و أساليب المحاسبة الإبداعية.

لا يكتمل سير الحياة الإنسانية بانتظام إلا بضوابط سلوكية تنظم علاقة الناس فيما بينهم وتمثل الأخلاق أهم الضوابط التي حثت عليها التشريعات السماوية، والأخلاق تعد بمثابة دعامة أولى لحفظ الأمم والمجتمعات وضمان سيرها، والحكم على أي حضارة ومدى تقدمها أو تدهورها هو حكم على مدى التزامها بالأخلاق الفاضلة أو عدمه، كما أنها أساس لصلاح جميع الأعمال والعبادات التي يقوم بها الفرد لتحقق له السعادة في الدنيا والأخرة.

المطلب الأول: المحاسبة الإبداعية من منظور أخلاقي.

لكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجيا مع الزمن إلى أن تم الإعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبيا وقانونيا، ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسة المهن المختلفة وخاصة العلمية منها مثل المحاسبة، بحيث تتضمن هذه الأنظمة الأسس والواجبات والحقوق والخطوات التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد.

أولا: تعريف أخلاقيات المهنة أو الأعمال.

تعرف أخلاقيات المهنة " بأنها نظام المبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معيارا للسلوك المهني القويم، فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجيا مع الزمن إلى أن تم الإعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبيا وقانونيا"[2].

كما تعرف أخلاقيات المهنة كذلك " بأنها بعض المعايير والمبادئ الأخلاقية التي ترتقي بالمهنة وتحد مما يشينها على وجه الحصر، أي أنها تتعلق بما يجب فعله وما لا يجب فعله فهي تتجه إلى خصوصيات المهنة سواء فيما هو صواب أو ما هو خطأ"[3].

[1] أمينة فداوي، **مرجع سابق**، ص 138.

[2] عماد سليم الأغا، **مرجع سابق**، ص 106.

[3] نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 334.

أما الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) فعرف أخلاقيات المهنة " بأنها مجموعة من المبادئ، القيم، أو مبادئ السلوك التي تقود القرارات، إجراءات وأنظمة المنظمة بالطريقة التي تساهم في مصلحة ورفاهية أهم أطراف المؤسسة، وتحترم حقوق كل العناصر التي تتأثر بعملياتها"[1].

وتعرف كذلك بأنها " نظام المبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معيارا للسلوك المهني القويم". أما أخلاقيات الأعمال فهي " تتعلق بسلوكيات الأفراد في نشاطاتهم العملية المختلفة، وهذا يشمل طريقة تعاملهم مع زملائهم والزبائن وأي شخص آخر يتعامل مع الوحدة الإقتصادية"[2].

يرى الباحث من خلال التعاريف السابقة أن أخلاقيات المهنة عبارة عن التزام أخلاقي مهني في ممارسة مهنة المحاسبة مبني على مجموعة من المبادئ والقواعد والأحكام والأصول المتعارف عليها والمقبولة عند أصحاب مهنة المحاسبة.

إذ من المتعارف عليه أن كل المداخل النظرية للمحاسبة لها جانب أخلاقي يرتكز على ثلاثة مبادئ أخلاقية أساسية وهي[3]:

- **الصدق**: إذ تعني هذه الخاصية، أنه يجب على المحاسب المهني أن يكون صادقا وواضحا (صريحا) في كل أعماله وعلاقاته التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، المطابقة للحقيقة، أي وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس المطبقة والظواهر المراد التقرير عنها. بمعنى يتوجب على المحاسب، التعبير بصدق في تمثيل المضمون (الجوهر) وليس مجرد الشكل، كما أن الصدق في التعبير عن الواقع الإقتصادي يتطلب الإفصاح عن معامل الخطأ الذي قد يصاحب الأرقام المحاسبية، فخاصية الصدق تتطلب تجنب نوعين من أنواع التحيز هما:

- التحيز في سياسة الحيطة والحذر؛
- التحيز من قبل القائم بعملية القياس، كما في حالة عدم الأمانة أو في حالة نقص المعرفة والخبرة.

- **القدرات المهنية والحيطة**: إذ يتوجب على المحاسب استمرارية المحافظة على مستوى من المعارف والقدرات الضرورية (الأساسية) لضمان (أمانة) الزبون أو صاحب المؤسسة على أن يتلقى خدمات عالية

[1] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 175.

[2] أمينة فداوي، **مرجع سابق**، ص 140.

[3] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 175-176.

الجودة والمستوى، والمبنية على آخر التطورات العملية. كما يجب على المحاسب التعامل بالحيطة والحذر تبعا للتقنيات القابلة للتطبيق والإمتثال بالقواعد المهنية لتقديم الخدمات المهنية.

- **الموضوعية وعدم التحيز**: وتتعلق هذه الخاصية بحيادية المعلومات، فهي تعني تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه المحاسب أثناء إعداد وعرض المعلومات المحاسبية وذلك من أجل الوصول إلى النتائج المستهدفة أو بهدف التأثير في سلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية. باختصار تعني خاصية الموضوعية القيام بإعداد التقارير المحاسبية بطريقة تخدم جميع فئات المستخدمين دون التمييز بين تلك الفئات، أو تغليب فئة على حساب الفئات الأخرى، أي التعامل بالعدالة بين كل الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية.

إن وجود دستور أخلاقي يعد أساسا مهما من الأسس العامة، التي تقوم عليها أي مهنة، ومتطلبا لحفظ كيانها وصيانة استقلاليتها، فالمهنة تتميز بوجود مجموعة من الأخلاق المهنية الخاصة بها، التي يفترض أن يلتزم بها جميع الملتحقين بهذه المهنة، والروابط المهنية تراقب باستمرار مدى التزام كل مهني بأخلاقيات مهنته، ومدى حبه لها، وانتمائه واعتزازه بها، ومدى مساهمته في دعمها وتطويرها والدفاع عنها. والدستور الأخلاقي لأي مهنة يضم القواعد المرشدة لممارسة مهنة ما للإرتقاء بمثاليتها وتدعيم رسالتها، ورغم أهميته في تحديد الممارسات والأولويات داخل مهنة معينة، إلا أننا لا يمكن أن نفرضه بالإكراه ولكن بالإلتزام، وأن الطريقة الوحيدة للحكم على مهنة معينة هو سلوك أعضاء تلك المهنة إزاءها، والحفاظ على قيم الثقة والإحترام والكفاءة والكرامة[1].

ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسة مهنة المحاسبة، بحيث تتضمن هذه الأنظمة الأسس والواجبات والحقوق والممنوعات التي يجب التقيد بها عند ممارسة تلك المهنة. إذ أنه على المستوى التنظيمي والتشريعي، إهتمت العديد من الهيئات التشريعية والمهنية بأساليب المحاسبة الإبداعية وأصدرت العديد من القرارات والقوانين في Cadbury للتصدي لممارسة المحاسبة الإبداعية والتي كان منها تقرير 1992 ببريطانيا وصدور قانون (Sarbane oxly act 2002) في الولايات المتحدة الأمريكية، كما دفع لجان إصدار المعايير المحاسبية إلى إعادة النظر في مدى صلاحية وفعالية معايير المحاسبة للتصدي لتلك الممارسات[2].

[1] أسامة محمد خليل الزيناتي، **دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في المستشفيات الحكومية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، غزة، 2014، ص 22.

[2] بالرقي تيجاني، **مرجع سابق**، ص 40.

إذ يرى جل الباحثين في المجال الإقتصادي والمالي أن عدم تطبيق أخلاقيات المهنة في مجال المحاسبة والتدقيق كان السبب الرئيس في الإنهيارات والفضائح المالية للعديد من الشركات في مختلف الدول على غرار شركة إنرون الأمريكية (Enron) التي استحوذت على إهتمام الرأي العام العالمي، وكذلك شركة ورلدكوم (World Com) وشركة زيروكس (Zerox)، مما أدى إلى الإعتراف بأن أخلاقيات المهنة هي ضرورة مطلقة لكل الأعمال والوظائف في الإقتصاد والمجتمع، وباتت الحاجة الملحة إلى الثقة في الأنشطة الإقتصادية حقيقة لا يمكن التغاضي عنها.

وعليه يمكن اعتبار ممارسات المحاسبة الإبداعية من المنظور الأخلاقي ممارسات مكروهة وسلوك غير أخلاقي، لكونها ممارسات تخرق القوانين والنظم وأيضا لكونها غير عادلة لمستخدمي التقارير المحاسبية. أي عدم تحلي المحاسب على مقتضيات الأمانة وأداء وظيفته بالشكل الذي يرغب رؤيته من زاوية مستخدمي القوائم المالية، ويجلب ثقتهم في تلك القوائم، بالإضافة إلى ذلك عدم التطبيق السليم للقواعد المحاسبية وغيرها سواء لمنفعة خاصة، أو بهدف الإنحياز لمصلحة فئة بعينها عند إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما يتعارض مع الإعتبارات الموضوعية والإستقلال المهني[1].

ثانيا: مصادر أخلاقيات المهنة.

هناك مجموعة من المصادر التي تعتبر الأساس الذي تنطلق منه أخلاقيات المهن كافة في بلورة أخلاقياتها، والتي تعكس واقع المجتمع في شتى ميادينه وهي[2]:

أ- المصدر الديني: يمثل هذا المصدر في المجتمع الإسلامي، أهم مصادر أخلاقيات المهنة، إذ أنه يوفر لأخلاقيات المهنة خلق الرقابة الذاتية في الفرد، فالمهني يمكن أن يتهرب من الرقابة السياسية أو الإجتماعية أو القانونية لكنه لا يستطيع أن يتهرب من رقابة الله سبحانه وتعالى.

ويشتمل هذا المصدر على المبادئ والتنظيمات التي تحقق سعادة الإنسان والمجتمع في كل المجالات، وعلى القواعد العامة الصالحة لهداية الناس، وتنظيم حياتهم في كل زمان ومكان، ويشتمل أيضا على القوانين الوضعية، وهي الأوامر والنواهي التي وضعها البشر أنفسهم، لتنظيم حياتهم بالمحافظة على حقوق الناس، وتحديد واجباتهم لنشر العدالة والمساواة بينهم، لذلك تعد التشريعات والقوانين

[1] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 178.

[2] أسامة محمد خليل الزيناتي ، **مرجع سابق**، ص 23-24.

والأنظمة المعمول بها مصدرا من المصادر الأخلاقية، ويقصد بالتشريعات دستور الدولة والقوانين كافة المنبثقة عنه، ونظام الخدمة المدنية، واللوائح والتعليمات الأخرى على أنواعها المختلفة التي تحتوي على أخلاقيات كثيرة، من حيث الإنضباط بالوقت، والتقيد به والإحترام، والإبتعاد عن المحسوبية، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وعدم إفشاء أسرار العمل، وعدم قبول الرشوة.

ب- المصدر الإجتماعي: إن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به، التي تنظم حركته، وتحدد قيمه ومعتقداته وعلاقاته، وولاء وانتماء أفراده، ومن المعروف أن أهم ما يُكون ثقافة المجتمع الجوانب الإجتماعية المتمثلة في القيم، والمعتقدات، والعادات، ونمط العيش، وممارسات الحياة الإجتماعية. وقد يحمل المهنيون إلى أي مؤسسة يعملون فيها عادات المجتمع الأكبر الذي يعيشون فيه، وتقاليده وأعرافه، سواء كانت هذه العادات والتقاليد أمراضا اجتماعية، أم قيم وتقاليد إيجابية، فالمجتمع الذي يتمسك أفراده بمصالحه الضيقة، فإن ذلك يؤثر في السلوك المهني، فينقل هذه الأنماط من السلوك إلى مؤسسة العمل.

ج- المصدر الإقتصادي: تتحكم الظروف الإقتصادية السائدة في المجتمع، في جميع أفراده ومن بينهم المهنيون والإداريون، إذ أن الظروف الإقتصادية الصعبة، تدفع بأفراد المجتمع غالبا إلى أنماط من السلوك بعيدة عن المعايير الخلقية. فإذا كان الشخص يعيش في وضع اقتصادي مريح، ويمكنه العيش بكرامة مع أفراد أسرته، فإنه من السهل أن تتوقع منه أخلاقيات رفيعة والتزاما أكيدا، أما إذا كان وضعه الإقتصادي لا يمكنه من الوفاء بالتزاماته المتعددة تجاه أسرته ومجتمعه، فيتوقع منه الإنحراف، والغش، والإرتشاء، واستغلال الوظيفة، ولعل أهمية البعد الإقتصادي قد تتضاعف بشكل كبير في الوقت الحاضر، إذ تطرح التكنولوجيا في كل يوم الكثير من المغريات، وإذ تسود النزعة الإستهلاكية بين الناس.

د- المصدر السياسي: ويقصد به نمط النظام السياسي الذي يسير المجتمع، وانعكاس توجهات هذا النظام على الأفراد، فإذا كان النظام السياسي يؤمن بالتعددية، والمشاركة، والحوار، واحترام الرأي، فإنه سوف يتأثر إيجابيا في قيم الأفراد وقناعاتهم المهنية، وإذا كان النظام دكتاتوريا فاسدا لا يتورع عن النهب، ويشجع القيم البالية، فإن تأثيره سلبي في توجهات الأفراد في كل المؤسسات.

وحين يقوم المهني بأداء واجباته في ظل أوضاع سياسية قائمة، فإن سلوكه يتأثر بطبيعة هذه الأوضاع وخصائصها، فالنظام السياسي الذي يتخذ من الصالح العام غاية له، يتعين عليه الإيمان بالحرية،

والشفافية، والديمقراطية، والمساءلة، ومن هنا فإن النظام يؤدي إلى ازدهار الأخلاق المهنية، أما النظام السياسي الذي يفتقر إلى الرقابة القضائية، والإدارية والشعبية، ويميل نحو الإستبداد والظلم، فيؤدي إلى تغذية السلوك اللاأخلاقي على مستوى الأفراد عامة ومستوى أفراد المهنة خاصة.

هـ- المصدر الإداري التنظيمي: تعد القوانين والأنظمة والتشريعات من المصادر الرئيسية التي تتحكم في تسيير الإدارة في المنظمات، ويقصد به البيئة التنظيمية التي يعمل فيها الفرد بكل ما فيها من قوانين ولوائح، وأنظمة، وقيم وتقاليد ومثل تحدد سلوك العاملين فيها، وتوجه مسارهم، ومما يؤثر في قيم الفرد والتزامه وأسلوب عمله الذي تطبق فيه مبادئ الإدارة داخل التنظيم، وانماط تقسيم العمل، ونظم الإستراحة والمكافأة، وأشكال الرقابة والعقاب، وإننا يجب أن ندرك أيضا أن هناك تفاعلا خصبا بين البيئة التنظيمية والبيئة الإجتماعية العامة، فاللوائح والقوانين المطبقة في المؤسسة تستمد في العادة، أو تتأثر على الأقل بالقوانين النافذة في البلاد، وأنماط القيم والسلوك السائد في المؤسسة، وهي عينة ممثلة لأنماط القيم والسلوك الشائعة في المجتمع.

ثالثا: أهمية أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة.

لأخلاقيات مهنة المحاسبة أهمية بالغة لجميع الأطراف ذوي المصالح ومستخدمي القوائم المالية نذكر منها[1]:

- الحد من التدخلات الداخلية والخارجية في عمل المحاسب مما يعزز استقلالية المحاسب عن الإدارة؛
- التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم مثل العولمة والتجارة العالمية وما ترتب على ذلك من توجه لتدويل التعليم والتأهيل المحاسبي وضرورة وجود قواعد سلوكية لضبط الممارسات في العمل المحاسبي؛
- ظهور بعض الممارسات الخاطئة مثل المحاسبة الإبداعية والتهرب الضريبي وغسيل الأموال؛
- تنامي الحاجة لتطبيق قواعد الحوكمة وتفعيل دور المراجع الداخلي ومفاهيم الشفافية؛
- ارتباط عمل المحاسب بمجموعة من الأطراف ذوي المصلحة (مساهمين، مستثمرين، مقرضين، جهات حكومية،.....إلخ)، مما يتطلب تفعيل قواعد أخلاقيات وسلوكيات المهنة لتنظيم عمل المحاسب وتوجيهه لتجنب السلوكيات الضارة بمصلحة مستخدمي القوائم المالية؛

[1] محمد المعتز، ياسر الماوري، **مقومات مهنة المحاسبة وعلاقتها بالمحاسبة الإبداعية في الدول العربية – دراسة استطلاعية على المهنيين والأكاديميين في اليمن–**، جامعة الأندلس، مجلة الأندلس، العدد 12، المجلد 10، أكتوبر 2016، ص 147-148.

- ضبط العمل المحاسبي وسلوكيات المنتمين للمهنة، من خلال سن القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات وسلوكيات المهنة، وتطبيق العقوبات على مخالفي هذه القواعد.

المطلب الثاني: أساليب المحاسبة الإبداعية (الإفصاح، التوقيت والتقدير).

تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها مجالا للإختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة حيث تختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، إلا أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون في كثير من الأحيان متأثرا بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه أثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها[1]. ومن أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية ما يلي:

أولا: اساليب المحاسبة الإبداعية في الإفصاح. من أساليب المحاسبة الإبداعية في الإفصاح نجد:

أ- التمويل خارج الميزانية: ويعرف بالتمويل الخفي وهو تمويل أو إعادة تمويل عمليات الشركة دون أن يظهر ذلك في ميزانيتها وبدون الخروج عن المتطلبات النظامية[2]. أي جعل الديون والتزامات المؤسسة خارج الميزانية والتحكم في نسبة المديونية، الأمر الذي يسمح لها بالحصول على المزيد من القروض الإئتمانية من خلال تغيير وإظهار الوضعية المالية على غير حقيقتها لتضليل الجمهور، المساهمون والمقرضون[3].

ب- منشآت الغرض الخاص: تظهر في قيام الشركة بإنشاء منشأة تابعة لممارسة نشاط معين، وتحويل بعض أصول الشركة والتزاماتها إلى المنشأة التابعة دون إدماجها في قوائمها المالية[4]. ومن أمثلة التلاعب التي تحدث في هذا الإطار ما يلي[5]:

---

[1] دهميش وآخرون، **أخلاقيات المحاسبة الإبداعية**، المؤتمر العلمي الأول، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2005، ص 4.

[2] Terry Smith, **Accounting for growth, stripping the camouflage from company accountants,** Century busines, 1996, p 76.

[3] ميسون بنت محمد بن علي القري، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية – دراسة ميدانية–**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 54.

[4] درحمون هلال، نساب عائشة، **عوامل إخفاق المدقق الخارجي في الكشف المبكر عن ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة 2، العدد 13، ديسمبر 2015، ص 259.

[5] بوسنة حمزة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح – دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية–**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 112-113 (بتصرف).

- تقوم الشركة الأم بتحويل جزء من القروض والسلفات المشكوك في تحصيلها إلى المؤسسات ذات الغرض الخاص، مع عدم إظهار أي إلتزامات عرضية مرتبطة بالأصول المحولة في ميزانية المؤسسة الأم.
- تقوم الشركة الأم بتحويل القروض البنكية الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة التي أنشئت لهذا الغرض، أي إخفاء هذه القروض من ميزانيتها، وهذا بهدف تحسين مركزها المالي.
- تقوم الشركة الأم بتحويل القروض البنكية الكبيرة التي تحصلت عليها المؤسسات ذات الغرض الخاص إلى ميزانيتها، وبهذا تظهر هذه القروض البنكية في قائمة التدفقات النقدية على أساس أنها أنشطة تشغيلية بدلا من إظهارها على أنها أنشطة تمويلية.

ج- التغيرات المحاسبية[1]: نلاحظ عند تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية، أن هناك مجالا للإختيار بين بدائل محاسبية لكثير من عناصر بنود القوائم المالية، والقرار في اختيار أحد البدائل يعود على عاتق الإدارة التي تختار بدورها البديل المحاسبي الأكثر مساعدة لها في صنع القرارات الرشيدة، التي تؤثر حتما على جودة الأرقام التي تظهرها القوائم المالية ومن ثم شفافية ونوعية المعلومات المنشورة. ويعتبر تغيير الطرق المحاسبية التي تتبعها إدارة المؤسسة أشهر أدوات إدارة الأرباح وتدخلها في القياس المحاسبي نظرا لتأثيرها على الأرباح حيث تستغل الإدارة الإختيارات المتاحة في هذا المجال بما يتناسب مع أهدافها، أي أن تبني هذه التغيرات المحاسبية يكون بعد دراسة بمدى تأثيرها على الأرباح والتوقيت المناسب الذي تحدده الإدارة لتحقيق هدفها من المعلومات المحاسبية وتكون تلك التغيرات إما في السياسات المحاسبية المتبعة، أو التقديرات المحاسبية، أو التغير في الوحدة المحاسبية.

- **التغيرات في التقديرات المحاسبية:** مثل التقديرات المحاسبية للعمر الإنتاجي للأصول الثابتة، تقدير قيمة الخردة، تقدير مخصصات التعويضات والضمان، تقدير إنجاز الأعمال، تقدير القيم القابلة للتحصيل.
- **التغيرات في الوحدة المحاسبية:** مثل التغيرات في حالات اندماج الشركات، تغيرات في حالة الإستحواذ، وتغيرات في نسب الملكية.

[1] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 196-197 (بتصرف).

ثانيا: أساليب المحاسبة الإبداعية في التوقيت.

من بين الأساليب الأكثر استعمالا التلاعب في توقيت الصفقات، وهذا من أجل تحديد سنة معينة لتحمل الأرباح أو الخسائر، إضافة كذلك إلى التلاعب في توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية، وهذا إما بتعجيل أو تأجيل تنفيذ الأعمال. ونجد من بين العناصر التي يمكن التلاعب في توقيت تنفيذها الإعتراف بالإيرادات والمصروفات.

أ- الإعتراف بالإيراد: تعترف الشركة بالإيراد بين المدخل المحافظ وفيه يؤجل المحاسب تسجيل الإيراد إلى حين التأكد من تحققه، وغير المحافظ وفيه يتم الإستعجال في تسجيل الإيراد قبل تحققه[1]. ومن الأمثلة على ذلك نجد عقود الإنشاء طويلة الأجل والمبيعات إما الحقيقية أو الوهمية. يقصد بالإعتراف المبكر بالإيراد تسجيل الإيراد بشكل سريع ومبكر فيما عملية البيع لا تزال موضع شك قبل الشحن أو التسجيل أو قبل التزام الزبون بالدفع، وإضافة إلى ذلك هناك طريقة أخرى تتمثل في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة[2]، ومن بين الأساليب نجد:

- تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك، تقوم الإدارة بالإعتراف وتسجيل الإيرادات محاسبيا ودفتريا قبل التزام الزبون بدفع ثمنها، أي قبل اكتمال العملية ذاتها على أرض الواقع[3].
- نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة، تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنها يمكن أن تكون صعبة[4].

[1] درحمون هلال، نساب عائشة، **مرجع سابق**، ص 259.

[2] Howard, Schilit, **financial shenanigan,** second édition, MC, Grow-Hill, 2002, p 63.

[3] رشاد حماد، **مرجع سابق**، ص 97.

[4] محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في الأردن**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص 11.

- تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة وهذا عندما تفشل الشركة تماما في تحقيق أي إيرادات فتقوم بتسجيل عمليات بيع وهمية في دفاترها وذلك لتضخيم إيراداتها، وعادة ما تكون تلك الإيرادات في شكل مردودات المشتريات، دخول استثمارية والنقد الناتج عن عملية الإقتراض[1].

ب– الإعتراف بالمصروف: يعتبر الإعتراف بالمصروف من المجالات المحاسبية الأكثر اعتمادا على التقديرات والتوقعات القائمة على الحكم الذاتي والشخصي مما يسمح للمحاسب بالتحكم في أرقامها وتوجيه أرباحها حسب المصلحة[2]. ومن بين الأساليب نجد[3]:

- رسملة بعض المصروفات التشغيلية وتأجيلها لفترات لاحقة قد لا تكون لها علاقة بها أو زيادة عدد السنوات التي يتم توزيع تكاليف الأصول أو الأعباء المرسملة عليها في صورة اندثار. أو تقوم الإدارة برسملة فوائد القروض التي لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل فوائد القروض التي لا تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة خلافا لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي (23).
- المعالجة الخاطئة للمصروفات غير المتكررة أو غير العادية (الرأسمالية). حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة والذي يؤدي بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية. أو قد تتم معالجة المصروفات العادية مثل مصاريف الصيانة على أنها مصاريف غير عادية (رأسمالية) لغرض تضخيم الأرباح.
- اتباع سياسة متحفظة غير ملائمة. مما يترتب عليها الإعتراف الفوري بالخسائر حتى ولو كانت غير متحققة وتأجيل جانب من الأرباح الحالية إلى المستقبل وفي حينه ربما يستفيد من هذه الأرباح أي فريق آخر للإدارة.
- التلاعب في مصروفات الإندثار على الموجودات الثابتة. حيث تقوم الشركات أحيانا بالتلاعب في تكوين واستخدام المخصصات بغرض التحكم في مستوى الأرباح المحققة في كل فترة محاسبية بما يتناسب مع ما قد تعلنه من توقعات في هذا الشأن، وذلك عن طريق المغالاة في تقدير قيمة المخصصات في الفترات المحاسبية التي تحقق أرباحا مرتفعة وبالتالي تخفيض أرباح الفترة الحالية.

---

[1] نعيم تومان مرهون الزيادي، **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2015، ص 199 (بتصرف).

[2] Ignacio de la torre, **creative accounting explosed,** published py : palgrave macmillan, 2009, p 85.

[3] نعيم تومان مرهون الزيادي، **مرجع سابق**، ص 199–200.

- تأجيل دفع المصروفات الخاصة بالفترة الحالية إلى الفترة القادمة عندما تواجه الشركات ظروفا صعبة لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة تلك الظروف على أمل أن المستقبل سيكون أفضل من سابقه. بالرغم من أن تأخير المصروفات الإختيارية يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء المنشأة، فتأخير الصيانة، البحوث والتطوير وتدريب العاملين قد يؤدي إلى تعطل المعدات، خسارة حصة المنشأة في السوق وتخفيض الإنتاجية.
- عدم تحميل الفترة بالخسارة الحاصلة في المخزون نتيجة تلف في كمية المخزون أو انخفاض في قيمته السوقية، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي (2) الخاص بالمخزون إلى أنه يجب تحميل أي تخفيض في قيمة المخزون ناتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن القيمة الدفترية وكذلك كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي تحققت فيها هذه الخسائر.

ثالثا: اساليب المحاسبة الإبداعية في التقدير.

يعتمد التقدير المحاسبي على عدة معطيات منها النتائج المحققة، الوضعية الحالية والتطلعات المستقبلية، فكلما كانت التقديرات مبنية على أسس سليمة ودراسة علمية كلما كانت هذه التقديرات المحاسبية ذات مصداقية وقليلة الإنحرافات. ومن أهم هذه الأساليب نجد:

أ- سياسة رسملة المصروفات: نظرا لتعدد الأساليب المحاسبية من جهة واعتماد التقدير المحاسبي على الحكم الشخصي والذاتي من جهة ثانية، فإنه بإمكان إدارة المؤسسة التلاعب في التقديرات من خلال[1]:

- تسجيل بعض المصاريف التشغيلية الخاصة بالفترة الحالية كأصول ثابتة؛
- عدم تسجيل استحقاق بعض المصاريف الحالية كمصروفات التأمين والضرائب؛
- تحميل المصاريف الخاصة بأحد الأصول الثابتة على أصل آخر ذو معدل اهتلاك أقل وفترة اهتلاك أطول؛
- تخفيض اهتلاك بعض الأصول الثابتة التي يتم اهتلاكها بطريقة إعادة التقدير وذلك للمغالاة في تقدير قيمة تلك الأصول في نهاية الفترة؛

[1] أمين سيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، مكتبة نور، مصر، 2005، ص 73.

- تحميل بعض المصاريف الخاصة بعقود أعمال منتهية خلال الفترة الحالية على عقود أعمال أخرى مازالت تحت التنفيذ ومسجلة كمخزون أعمال تحت التنفيذ؛
- إطفاء تكاليف البحث والتطوير والشهرة بحيث يتم تمديد فترة الإطفاء وينتج عن ذلك تخفيض المصاريف وبالتالي زيادة إيرادات الفترة الحالية والعكس صحيح.

ب- اهتلاك الأصول الثابتة: تلجأ إدارة المؤسسة بصفة عامة والمحاسب بصفة خاصة إلى استغلال تعدد طرق حساب الإهتلاكات بما يتماشى ومصلحة الإدارة، إما بتحميل السنوات لقسط اهتلاك متناقص أو متزايد أو بطريقة القسط الثابت، حيث توزع التكلفة بالتساوي على سنوات العمر الإنتاجي المقدر مع أن المبادئ المحاسبية لا تنص على قوانين تحدد العمر الإنتاجي للأصول مما يتيح الفرصة أمام الإدارة لتحديد أعمار الأصول حسب مصلحتها الذاتية[1].

ج- المبالغة في تقييم المخزون: إن المبالغة في تقدير المخزون يقلل من تكلفة البضاعة المباعة، ويضخم قيمة الأصل وبالتالي يزيد من صافي الدخل. وهناك العديد من الطرق أهمها[2]:

- عدم تخفيض قيمة الفاقد والتالف من البضاعة من قيمة مخزون آخر الفترة؛
- إعادة تغليف البضاعة التالفة والراكدة وإعادة تقييمها على أساس أنها بضاعة سليمة؛
- استلام بضاعة من الموردين في نهاية الفترة وجردها وتقييمها بالمخزون بالرغم من عدم تسجيلها في الدفاتر كمشتريات وعدم تسجيل المبلغ الدائن المستحق للموردين في جهة الخصوم.

المطلب الثالث: أساليب المحاسبة الإبداعية في التصنيف والعرض.

تتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال التصنيف داخل كل قائمة مالية كما يلي:

أولا: قائمة الدخل: تعرف قائمة الدخل بالقائمة التي تظهر نتائج عمليات المؤسسة من خلال العرض التفصيلي لإيراداتها والمصروفات المترتبة عليها، ولا تقتصر أهمية هذه القائمة فقط في مجرد احتساب النتائج بل تمتد إلى توضيح مصادر تلك النتائج والأحداث التي أفضت إلى ذلك[3]. إضافة إلى ما تم ذكره في أساليب المحاسبة الإبداعية في التوقيت (الإعتراف بالإيراد والمصروف) يمكن التلاعب في أرقام قائمة الدخل كما يلي[4]:

[1] Charles W, Mulford Eugence, Comiskey, **op cit,** p 221.

[2] أمين سيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص 77 (بتصرف).

[3] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 170.

[4] محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، **مرجع سابق**، ص 102-103 (بتصرف).

أ- المبيعات. وذلك من خلال:

- إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام ليتم إلغاؤها بعد ذلك في العام التالي؛
- إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع سهلة؛
- تسجيل بضاعة الأمان المرسلة للوكلاء كمبيعات.

ب- تكلفة البضاعة المباعة. وذلك من خلال:

- تغيير غير مبرر في الطريقة المتبعة في تقييم المخزون مثلا من طريقة FIFO إلى طريقة LIFO؛
- تضمين كشوفات الجرد أصنافا راكدة؛
- تأجيل إثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى العام القادم.

ج- مصاريف التشغيل. وذلك من خلال:

- رسملة مصاريف إيرادية لا تنطبق عليها شروط الرسملة، كمصاريف الإعلان والصيانة؛
- إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة؛
- استخدام معدلات أو نسب اهتلاك أو إطفاء بأقل من تلك الشائعة والمتعارف عليها في القطاعات الإقتصادية التي تندرج المنشأة في إطارها.

د- نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة. وذلك من خلال:

- تسجيل مبيعات ليس لها قيمة اقتصادية؛
- تسجيل النقد المستلم من عمليات الإقتراض باعتباره إيرادات؛
- تسجيل العائدات الناشئة عن مردودات المشتريات باعتبارها إيرادات؛
- اعتبار عائدات الإستثمارات إيرادات تشغيلية.

ونجد كذلك على سبيل المثال[1]:

- مصاريف الإهتلاك عند التملك؛
- تقليل المصاريف المستحقة الدفع؛
- زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة؛

[1] رشاد حماد، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية –**، مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 97 (بتصرف).

- تضخيم المبيعات والربح الإجمالي؛
- الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للإلتزامات؛
- تقييم الأرصدة بالعمولات الأجنبية.

ثانيا: قائمة المركز المالي: وتتمثل في القائمة المالية التي تعكس الوضع أو المركز المالي للمؤسسة التي تتضمن موجودات (أصول) المؤسسة بمختلف أنواعها، الإلتزامات (الخصوم) المترتبة عليها وحقوق الملكية بتاريخ معين، كما تساعد في التنبؤ بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية[1]. حيث يمكن التلاعب في قائمة المركز المالي كما يلي[2]:

أ- الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الإعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الإعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

ب- الأصول الثابتة: حيث لا يتم الإلتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية كذلك يتم التلاعب في نسب الإندثار المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة.

ج- الإستثمارات المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

د- النقدية: ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

هـ- الذمم المدينة: ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.

---

[1] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 170.

[2] ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية –**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 32، 2010، ص 8-9.

و- الإستثمارات طويلة الأجل: تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الإستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.

ز- الموجودات المحتملة: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه.

ح- المطلوبات المتداولة: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.

ط- المطلوبات طويلة الأجل: مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.

ي- المخزون: في هذا البند تتركز عملية التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون.

ك- حقوق المساهمين: مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بندا من بنود السنوات السابقة.

ونجد كذلك على سبيل المثال[1]:

- تضخيم مصاريف إعادة الهيكلة؛
- التضخيم في حسابات الأصول المدينة؛
- تقليل الإلتزامات؛
- تضخيم الممتلكات والمعدات؛
- تضخيم المستحقات الإختيارية؛
- زيادة الإحتياطيات؛
- التلاعب في طرق تقييم الأدوات المالية.

[1] سيد عبد الرحمن عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، سنة 2012، ص 61 (بتصرف).

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية: تعتبر قائمة التدفقات النقدية ترجمة واقعية لنشاط المؤسسة، من خلال إظهار جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، التي تم تصنيفها (تدفقات) وفقا للأنشطة التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية[1]. بحيث يتم التلاعب في قائمة التدفقات النقدية من خلال[2]:

- تسجيل النفقات التشغيلية واعتبارها نفقات استثمارية أو تمويلية أو العكس؛
- تستطيع المؤسسة دفع تكاليف التطور الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وتبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية؛
- توفر إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب؛
- التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لإزالة البنود غير المتكررة.

رابعا: قائمة التغير في حقوق الملكية: حيث تعتبر هذه القائمة حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة الميزانية، وتستخلص من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايته. إن جميع بنود قائمة التغيرات في حقوق الشركات معرضة لأساليب المحاسبة الإبداعية كالتغيرات الوهمية في زيادة أو تخفيض رأس المال المدفوع، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب. إضافة إلى ما سبق تتمثل مجالات المحاسبة الإبداعية كما ذكرها ولخصها Amat و Gowthorpe سنة 2011 في كل من[3]:

- نظام المعلومات المحاسبي؛
- القياس المحاسبي؛
- سوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية؛
- طرق توزيع أو تحميل المصروفات المختلفة؛
- العمليات المتبادلة ما بين شركات المجموعة (القابضة والتابعة)؛
- الأساليب المختلفة والمتبعة لعرض القوائم والتقارير المالية؛

[1] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 171.

[2] شعباني لطفي، زرقواد وسام، **ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر في ظل قوانين وأخلاقيات المهنة**، مجلة العلوم والعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 35، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جويلية 2018، ص 407.

[3] راصدي صبرينة، **مرجع السابق**، ص 172 (بتصرف).

- أساليب التحليل المالي.

بناءً على ما سبق عرضه، نستنتج أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما، وتتعلق هذه الأخيرة إما بتوقيت العمليات أو تقدير الحسابات أو الإفصاح عنها أو تصنيفها وطريقة عرضها في القوائم المالية. وتؤدي هذه الممارسات بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عموما، وبطريقة تؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات من خلال التلاعب بمحركات الأداء التي تطرقنا إليها من خلال عرض أساليب المحاسبة الإبداعية[1].

المبحث الثالث: نماذج قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية والإتجاهات الحديثة للحد منها.

بعدما تم التطرق إلى أهم العوامل، والدوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية، نبحث الآن عن أهم الطرق لقياس هذه الممارسات، وهذا من خلال مجموعة من النماذج المالية المقترحة لقياس إدارة الأرباح وتمهيد الدخل، وفي المقابل ظهرت العديد من الإتجاهات الحديثة للحد من هذه الممارسات.

المطلب الأول:نماذج قياس إدارة الأرباح.

تشير معظم الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح، إلى أن إدارة المؤسسة تستخدم المستحقات الإختيارية (التقديرية) لتغيير النتائج المعلنة بين الفترات المالية، حيث تتمثل الخطوة الأولى في كل نماذج الإستحقاق الإجمالي في تحديد المستحقات الكلية، كما تتكون المستحقات الكلية من المستحقات الإختيارية التي تخضع للتقدير والحكم الشخصي والمستحقات غير الإختيارية التي تخضع للتطبيق الحقيقي والعادل لمبادئ المحاسبة على أساس الإستحقاق.

تحديد المستحقات الكلية. تتحدد المستحقات الكلية عبر جميع النماذج وفق المعادلة التالية[2]:

المستحقات الكلية = المستحقات الإختيارية + المستحقات غير الإختيارية

ويعبر عنها كما يلي:

$$\mathbf{TA_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}}$$

[1] **نفس المرجع**، ص 212.

[2] أمينة فداوي، **مرجع سابق**، ص 175.

بحيث:

$\mathbf{TA_{i,t}}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{NDA_{i,t}}$: المستحقات غير الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{DAC_{i,t}}$: المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

ويتم تحديد المستحقات الكلية وفق منهجين:

منهج قائمة التدفقات النقدية: حسب هذا المنهج يتم حساب المستحقات الكلية وفق المعادلة التالية[1]:

$$\mathbf{TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}}$$

بحيث:

$\mathbf{TA_{i,t}}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{NI_{i,t}}$: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{CFO_{i,t}}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

منهج الميزانية العامة: حسب هذا المنهج يتم حساب المستحقات الكلية وفق المعادلة التالية[2]:

$$\mathbf{TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}}$$

بحيث:

$\mathbf{\Delta CA_{i,t}}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{\Delta Cash_{i,t}}$: التغير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{\Delta CL_{i,t}}$: التغير في الإلتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{\Delta DCL_{i,t}}$: التغير في الديون الطويلة الأجل المدرجة ضمن الإلتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{DEP_{i,t}}$: إجمالي مخصصات الإهتلاكات والمؤونات للشركة (i) في السنة (t).

تعتبر المستحقات الإختيارية الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يمكن كشف ممارسات إدارة الأرباح، بحيث يتم قياسها باستخدام إحدى النماذج التالية:

[1] Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan, **corporate gouvernance and earnings management an empirical evidence form pakistani listed companies,** European journal of scientific research, volume 26, n°04, seychelles, 2009, p 633.

[2] Henrik Hoglund, **detecting earnings management using neural network,** hanken school of economics, finland, 2010, p 08.

أولا: نموذج هيلي Healy 1985.

يقوم نموذج هيلي على قيمة المستحقات الإختيارية بحيث يعتبرها أساس ممارسة إدارة الأرباح، وعلى هذا يقوم بتقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وأخرى غير اختيارية، ويعتمد هذا النموذج على فترة التقدير. ويظهر من خلال المعادلة التالية[1]:

$$\mathbf{EDAC_{i,t} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1}}$$

بحيث:

$\mathbf{EDAC_{i,t}}$: المستحقات الإختيارية التقديرية للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{TAC_{i,t}}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{A_{i,t-1}}$: إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية السنة (t-1).

من أبرز الإنتقادات التي وجهت لهذا النموذج أنه يعتبر أن المستحقات غير إختيارية ثابتة عبر الزمن ومساوية لمعدل المستحقات الكلية لفترة التقدير.

ثانيا: نموذج جونز Jones 1991.

يعتمد نموذج جونز بالأساس على التغيرات الإقتصادية التي تؤثر على نسبة المستحقات الكلية، بحيث يقوم على تقنية الإنحدار التي تأخذ بعين الإعتبار التغير في رقم الأعمال والقيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات، الممتلكات والآلات) والتي هي أقل عرضة للتلاعب من طرف المسيرين. ويظهر النموذج من خلال المعادلة التالية[2]:

$$\mathbf{NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t}/A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}}$$

بحيث:

$\mathbf{NDA_{i,t}}$: المستحقات غير الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$\mathbf{A_{i,t-1}}$: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

$\mathbf{\Delta REV_{i,t}}$: التغير في رقم الأعمال للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1).

[1] Tianran Chen, **analysis on accrual based models in detecting earnings management,** lingnan journal of banking finance and economics, vol 02, art 05, 2010, p 58.

[2] Ines Fakhfakh, Ben Amar, **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, études comparative des entreprises françaises et américaines,** thèse du doctorat publiée, faculté des sciences économique, sociales et de gestion, université de Reims Champagne Ardenne, France, 2009, p 72.

$\mathbf{PPE_{i,t}}$: القيمة الصافية للتجهيزات المادية للشركة (i) في السنة (t).

$\boldsymbol{\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3}$: معالم خاصة بالنموذج يتم تحديدها باستخدام معادلة الإنحدار.

$\boldsymbol{\varepsilon_{i,t}}$: الخطأ العشوائي الذي يمثل قيمة المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

وبعدها يتم حساب المستحقات الإختيارية عن طريق الفرق بين المستحقات الكلية (TAC) والمستحقات غير الإختيارية (NDA)، كما هو موضح في المعادلة التالية[1]:

$$\mathbf{DAC = TAC / A_{i,t-1} - (\alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\triangle REV_{i,t}/A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}))}$$

لم يخلو هذا النموذج بدوره من الإنتقادات، بحيث يفترض أن رقم الأعمال غير إختياري، في حين يمكن اختيار رقم الأعمال عن طريق التلاعب في إيرادات المبيعات.

ثالثا: نموذج ريس، جيل وجور Ress, Gill & gore 1996

إضافة إلى العناصر المكونة لنموذج جونز، يعتمد هذا النموذج على التغير في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، بحيث تعتبر محددا هاما وتحسن من قدرة النموذج على كشف المستحقات الإختيارية. ويظهر النموذج من خلال المعادلة التالية[2]:

$$\mathbf{DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - [\alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\triangle REV_{i,t}) /A_{i,t-1} + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \alpha_4 CFE_{i,t})]}$$

بحيث:

$\mathbf{CFE_{i,t}}$: تمثل قيمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

رابعا: نموذج كوتاري، ليون وواسلي Kothari, Leone & Wasley 2005.

يعتبر هذا النموذج امتداد للنماذج السابقة، فهو نموذج لتقدير المستحقات الإختيارية، والذي يربط هذه الأخيرة بالعائد على الأصول كمقياس للأداء، بحيث يعتبر هذا النموذج الأكثر حداثة في الكشف وبدقة عن ممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات الإختيارية المعدلة بالأداء. ويمكن توضيح النموذج من خلال المعادلة التالية[3]:

[1] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 279 (بتصرف).

[2] **نفس المرجع**، ص 282.

[3] Ines Fakhfakh, Ben Amar, **op cit**, p 77.

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}) / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \alpha_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$\Delta AR_{i,t}$: يمثل التغير في حساب الزبائن للشركة (i) في السنة (t).

$ROA_{i,t}$: يمثل معدل العائد على أصول الشركة (i) في السنة (t).

ويمكن التعبير عن قيمة المستحقات الإختيارية بالمعادلة التالية[1]:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - (\alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \alpha_4 ROA_{i,t})$$

خامسا: نموذج رمان وشحرور Raman & Shahrur 2008.

يعتبر هذا النموذج نموذجا مطورا لنموذج كوتاري وليون، بحيث يأخذ بعين الإعتبار إدخال متغير جديد لقياس المستحقات الإختيارية يسمى ب "Book to Market"، ويعتبر مقياس لفرص النمو لدى الشركة. ويمكن التعبير عن النموذج من خلال المعادلة التالية[2]:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}) / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \alpha_4 BM_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$BM_{i,t}$: تمثل نسبة إجمالي أصول الشركة ناقص القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائد القيمة السوقية للشركة (i) في السنة (t).

المطلب الثاني:نماذج قياس تمهيد الدخل.

يعتبر نموذج Eckel 1981 من أشهر النماذج المستخدمة لقياس تمهيد الدخل، بحيث يعتمد على مقارنة تباين الدخل مع تباين المبيعات وتباين الدخل مع تباين التدفقات النقدية التشغيلية، ويرتكز هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات هي[3]:

[1] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 285.

[2] Ines Fakhfakh, Ben Amar, **op cit**, p 78.

[3] Alwan Sri Kustono, **the theoretical construction of income smoothing measurement,** journal of economics business and accountancy, volume 14, n° 01, Indonesia, 2011, p 61.

- الدخل هو دالة خطية للمبيعات = المبيعات – التكاليف الثابتة – التكاليف المتغيرة؛
- نسبة التكاليف المتغيرة إلى المبيعات هي في وحدات العملة ثابتة؛
- التكاليف الثابتة هي ثابتة أو متزايدة من فترة إلى أخرى، ولا يمكن أن تنخفض؛
- قيمة إجمالي المبيعات تكون ممددة فقط من خلال التمهيد الحقيقي.

أولا: التغير في النتائج مع التغير في المبيعات.

يتم حساب مؤشر تمهيد الدخل بناءً على حساب تباين الدخل وتباين المبيعات بين السنة t والسنة t-1، بحيث يسمح بمراقبة التمهيد الطبيعي للنتائج والإضطرابات المرتبطة بالنشاط، ويسمح كذلك بالتعرف على المؤسسات الممهدة لدخلها.

ويمكن التعبير عن النموذج من خلال المعادلة التالية[1]:

$$SB = |CV\Delta I| / |CV\Delta S| < 1$$

بحيث:

SB : نسبة مؤشر سلوك تمهيد الدخل للشركة i بين السنة t والسنة t-1.

$|CV\Delta I|$: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل للشركة i بين السنة t والسنة t-1.

$|CV\Delta S|$: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات للشركة i بين السنة t والسنة t-1.

إذا كانت نسبة المؤشر أقل من الواحد بين السنة t والسنة t-1، فإن الشركة تصنف على أنها ممهدة لدخلها، أما إذا كانت نسبة المؤشر تساوي أو أكبر من الواحد بين السنة t والسنة t-1، فإن الشركة تصنف على أنها غير ممهدة لدخلها.

ثانيا: التغير في النتائج مع التغير في التدفقات النقدية التشغيلية.

يتم حساب مؤشر تمهيد الدخل بناءً على مقارنة التغير في النتائج بالتغير في التدفقات النقدية التشغيلية. ويمكن التعبير عن النموذج من خلال المعادلة التالية[2]:

$$LIS = \delta(Oplnc / TA) / \delta(CFO / TA)$$

[1] أمينة فداوي، **مرجع سابق**، ص 189 (بتصرف).

[2] راصدي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 295.

بحيث:

Oplnc : الربح التشغيلي.

CFO : التدفقات النقدية التشغيلية.

TA : إجمالي أصول المؤسسة.

المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

من خلال دراستنا في هذا الفصل لدوافع وطرق وأساليب المحاسبة الإبداعية، يمكن القول أن مكافحة هذه الممارسات الإحتيالية وغير الأخلاقية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة إلى حد ما، ولهذا وجب على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن ثم محاولة الحد منها. ومن أهم الإتجاهات الحديثة نجد ما يلي:

أولا: تكوين لجان المراجعة.

ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكي (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها، مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967 جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1972 أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1978 ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان المراجعة[1]، كما أصدرت كذلك لجنة تريداوي Treadway committee عام 1987 تقريرا يؤكد أهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وحدد هذا التقرير أن المسؤولية الأساسية للجان المراجعة يتمثل دورها في اكتشاف التلاعب والغش ومنعه في التقارير المالية، وحديثا وبالضبط في عام 2002، بعد الإنهيارات المالية لبعض الشركات الكبرى، صدر قانون ساربنس أوكسلي Sarbones Oxley والذي أكد على إلزام جميع الشركات

[1] علي بن موفقي، **دور مدقق الحسابات في الحد من أثر المحاسبة الإبداعية وانعكاسه على موثوقية القوائم المالية**، مجلة إدارة العمال والدراسات الإقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص 77.

بتكوين لجان المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الإنهيارات المالية في المستقبل عن طريق التأكيد على أهمية دورها في عملية إعداد القوائم المالية وأيضا في زيادة استقلالية كل من المراجع الخارجي والداخلي. ومن مهام لجنة المراجعة التي تساعد في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية نجد ما يلي[1]:

- تقييم كفاءة المدير المالي وأفراد الإدارة المالية الرئيسيين؛
- دراسة نظام الضبط الداخلي ومدى كفايته وفعاليته ووضع تقرير مكتوب عن رأيها في ذلك؛
- دراسة البيانات قبل عرضها على مجلس الإدارة والتوصيات وإبداء الرأي بشأنها؛
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة وإبداء الرأي بشأنها.

حيث تعتبر لجان المراجعة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وهي تلعب دورا مهما في الرقابة والإشراف على عمليات الشركات، ويتطلب الوفاء الفعال بهذا الدور وجود أعضاء بهذه اللجان على مستوى ملائم من الإلتزام والإستقلال والخبرة والمعرفة والمهارة، وأن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه بهدف الحد من أثار المحاسبة الإبداعية[2].

ثانيا: اتجاه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الإتحاد الدولي للمحاسبين بإجراء بعض التعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها، وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية، وهذا نظرا للإستغلال السيئ ولا أخلاقي لبعض المعايير من جهة، ومحاولة الحد أو التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية المنتشرة بشكل رهيب ومتسارع. ومن أهم تلك التعديلات ما يلي[3]:

- خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة؛

[1] حسياني عبد الحميد، **المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثالث، 2016، ص 167.

[2] شقبقب عيسى، زغار يحي، **فعالية لجان المراجعة للحد من أثار المحاسبة الإبداعية**، مجلة المؤسسة، الجزائر، العدد 4، 2015، ص 71.

[3] علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارستها ونتائجها**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008، ص 14 (بتصرف).

- إضافة ملحق لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، نظرا لغموض بعض الفقرات داخل المعيار، حيث كانت تحرف بحجة عدم الوضوح أو عدم الفهم السليم للمعيار.
- العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير، وسن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها.
- تفعيل فرضية الثبات ويقصد بها الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، حيث لا يتم تغيير السياسات المحاسبية إلا في حالة الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة عن تغير تلك السياسات.

ثالثا: تفعيل دور مراجعة الحسابات.

تعتبر من بين الوسائل الأهم والقوى في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال:

- اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية، حيث أن المراجع الكفء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول من التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقائمة المالية الواحدة[1].
- وضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد[2].
- تقييم تقرير المدقق الخارجي لمرة واحدة على الأقل سنويا، ومناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية مع كل من الإدارة والمراجع المستقل[3].
- تنمية الثقافة المحاسبية بين كل من المراجعين الداخليين والخارجيين والمستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم[4].

[1] ناظم شعلان جابر، **مرجع سابق**، ص 252 (بتصرف).

[2] علي بن موفقي، **مرجع سابق**، ص 79.

[3] منير الشميمري، فاطمة العريفان، **دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008، ص 35 (بتصرف).

[4] علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، **مرجع سابق**، ص 13 (بتصرف).

رابعا: تفعيل دور نظام حوكمة الشركات.

تعد حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل تحكمه مبادئ وآليات رقابية داخلية وخارجية، من أهم الوسائل التي يمكن أن تشكل خطا دفاعيا للحد من ظاهرة المحاسبة الإبداعية. حيث أن تأثير نظام الحوكمة على شفافية التقارير المالية داخل الشركة يكون في مرحلة الإعداد والمراجعة والإستخدام.

أ- آليات ضبط الممارسات المحاسبية في مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية: تتركز عملية إعداد المعلومات المحاسبية على عدة مقومات للحوكمة تتمثل فيما يلي[1]:

- **اعتماد المعايير المحاسبية الدولية:** والتي تتمثل أساسا في المعايير IFRS,IAS، وهذه المعايير جاءت بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية وبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها. إذ تعتبر هذه المعايير بمثابة نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العلمية في المحاسبة. وتشكل ضغطا على الإدارة من خلال محاولة الإمتثال الكامل لهذه المعايير، لأن عدم الإمتثال سيعرضهم إلى المساءلة والمحاسبة، فمن وجهة نظر المستخدمين يضمن لهم معلومات موحدة الأمر الذي يرفع درجة الثقة فيها، وعمل مقارنات بين مراكز المالية للشركات، واختيار البدائل المتاحة عند اتخاذ القرارات الإقتصادية.
- **كفاءة ونزاهة معدي التقارير المالية:** وهي ترتبط بالمؤهلات وخبرات العمل والسمات الشخصية التي ترتبط بسلوكيات الأفراد والتي تمكنهم من أداء مهامهم واحترام القوانين وأخلاقيات المحاسبة والعمل بشكل عام، لأن نوعية التقارير المالية مرتبطة ارتباط وثيق بالتقيد الصارم والإحترام لأخلاقيات المحاسبية والمهنية.

وعليه إن إعداد وعرض التقارير المالية ذات الجودة العالية مرتبط بالأحكام والتقديرات المتخذة من طرف الإدارة العامة، وإعداد التقارير يتأثر بطبيعة الأشخاص من مديرين ومحاسبين الذين لديهم سلوك مهني حسن وملتزمين بأخلاقيات المهنة، وكفاءة معدي التقارير تنعكس على عدة مؤشرات لمعايير جودة الإفصاح نذكر منها:

[1] ضويفي حمزة، محمودي أحمد، **مرجع سابق**، ص 379-380.

- **سرعة إنتاج التقارير المالية:** إن عملية التسريع بالإفصاح عن المعلومات مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهم خاصية لجودة المعلومات المتمثلة في الملاءمة، ومن أجل تحقيق هذه الخاصية على الإدارة الإمتثال لمجموعة من العوامل كالتنظيم الداخلي الجيد واستعمال الوسائل التكنولوجيا، وتطبيق أساليب وإجراءات محاسبية ناجعة (الجرد المستمر وإصدار التقارير المرحلية ....إلخ)، هذه الأمور تعمل على تسريع إنتاج المعلومات والإفصاح عنها والإستفادة منها.
- **جودة الأحكام والتقديرات:** إن اختيار التقديرات المحاسبية المناسبة تعتمد على احترام المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعلى الكفاءة المهنية، وكذلك التشاور مع الأشخاص ذوي الخبرة والقدرة على تحديد العواقب المحتملة، وتوثيق العمليات التحليلية التي أدت إلى ممارسة هذه الأحكام والتقديرات.
- **التنظيم الجيد:** في هذا الشأن على الشركات عمل نظام متناسق ومتضامن، من أجل إنتاج معلومات جيدة وملائمة ومساعدة على اتخاذ القرارات، وهذا في حقيقة الأمر يدخل في مواصفات وشروط الأنظمة الجيدة.
- **الموازنة بين التكلفة والعائد وبين الخصائص النوعية للمعلومات:** إن إنتاج المعلومات المالية تقتضي الموازنة بين التكلفة والعائد، بحيث مثلا يجب تقديم إفصاحات إضافية، من أجل تخفيض تكلفة الإقتراض أو مثلا الإفصاح عن معلومات مقربة وفي الوقت المناسب تكون مفيدة للمستخدم أفضل من معلومة تكون صحيحة وفي وقت متأخر.

- **مساءلة الأطراف الفاعلة في إعداد التقارير المالية:** المساءلة تعني استجواب أعضاء مجلس الإدارة من طرف المساهمين، بحيث نجد مسؤولية الأطراف الفاعلة في مراقبة الأنشطة التي تحدث في الشركة. والمساءلة هي قاعدة تقضي بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في الشركة عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين وإيجاد آلية لتحقيقها، والمساءلة التي تتبناها حوكمة الشركات تاخذ اتجاهين هما:
  - المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى؛
  - المساءلة والرقابة الأفقية المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الشركة.

ب– آليات ضبط الممارسات المحاسبية في مرحلة المراجعة: على الرغم من أن دور مجلس الإدارة يكمن في اختيار المدققين والتي تترجم في الواقع عن طريق اختيار الشخص المهني الذي يقدم أفضل الشروط أو تقديم أكبر قدر من الإستعداد لتلبية الأهداف التي يسعى إليها مجلس الإدارة من الإفصاح عن المعلومات المالية، إذ نجد في العادة أن مراجع الحسابات المالي هو الشخص الذي يجلب الأمن والثقة لمستخدم البيانات المالية، إلا أن عملية مراجعة التقارير المالية تستند على عدة مقومات للحوكمة منها[1]:

- **اعتماد معايير المراجعة:** يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة التي وضعها معهد المراجعين الداخلين (IIA) سنة 2003 وأصبحت نافذة اعتبارا من سنة 2004، من مجموعتين هما: معايير الصفات ومعايير الأداء التي نشرحهما كما يلي:

– **معايير الصفات:** والتي تتناول معايير السمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية، وشملت على الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات (وثيقة المراجعة الداخلية) الإستقلالية والموضوعية، وبذل العناية المهنية والرقابة النوعية وبرامج التحسين.

– **معايير الأداء:** وهي تصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها أداء المراجعة الداخلية، وتشتمل على إدارة نشاط المراجعة الداخلية (الخطة السنوية) طبيعة العمل، التخطيط للمهمة، تنفيذ المهمة، إيصال النتائج، مراقبة ورصد مراحل الإنجاز وقبول إدارة المخاطر.

وتهدف معايير مراجعة الحسابات إلى تحديد الكيفية التي تتم بها ممارسة وظيفة المراجعة، وتعتبر بمثابة مقياس للأداء المهني، حيث تعتبر هذه المعايير بمثابة النمط الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات، كما أن معايير المراجعة تحدد المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص، إذ أنه من الضروري أن يتم الفحص وفق معايير متعارف عليها، كما أن للمعايير وظيفتين أساسيتين، تعتبر من ناحية أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات المراجعة لمختلف الجهات ومن ناحية أخرى وسيلة لتقييم الأداء المهني للمراجع بعد القيام بعملية المراجعة

[1] ضويفي حمزة، محمودي أحمد، **مرجع سابق**، ص 381-382.

وتعتبر تلك المعايير في منتهى الأهمية بالنسبة لمن يستخدم التقارير والبيانات المحاسبية مثل: البنوك والموردين .....وغيرها من الجهات لأنها توضح لهم الكيفية التي تم بها الفحص الذي قام به مراجع الحسابات والمسؤولية التي يتحملها وتحدد درجة الإعتماد على القواعد المالية، حتى لا يتحمل المراجع أي مسؤولية في حالة ظهور غش أو تلاعب بعد ذلك.

- **كفاءة وأخلاقيات مدقق الحسابات:** المراجع هو شخص مؤهل علميا وأخلاقيا تستخدمه الشركة لتأمين خدمات معينة ضمن اختصاصه الممنوح له أو الموكل إليه، ويتقاضى على عمله أجرا ويقدم عمله ضمن الإمتيازات الممنوحة له.

وحتى يقوم مدقق الحسابات بعمله بكفاءة يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط:

- أن يكون مؤهل علميا ومهنيا ولديه شهدات تؤهله للقيام بعمله؛
- أن تكون لديه خبرة واسعة في ميدان عمله، وأن يكون أكفأ من الذين يراقبهم؛
- أن يلتزم بقوانين الإدارة أو الشركة التي يعمل فيها كي يقوم بواجباته على أحسن وجه ويؤدي مسؤولياته التي عين من أجلها؛
- ألا يقدم مصالحه الشخصية على مصلحة الشركة أو المصلحة العامة؛
- أن لا ينحاز إلى طرف معين أو جهة معينة عند أداء مهامه؛
- المحافظة على سرية المعلومات الموكلة إليه من الشركة.

- **توفر هيئات الإشراف:** وذلك من خلال إنشاء هيئة إشراف مستقلة ولديها الموارد البشرية والمالية الكافية لضمان الإشراف الفعال والكفء لعمل المدققين القانونيين، حيث يقع على عاتقها مسؤولية ضمان معايير الجودة لمراجعة الحسابات، الإستقلالية والكفاءة، جودة التقارير المالية وذلك من خلال منظمة مهنية مستقلة توفر الإشراف والرقابة الفعالة على الأعضاء المسجلين فيها وكذلك تعمل على[1]:
  - نشر دراسات عن المخاطر المتعلقة بمهام المراجعة وطرق لتحسين الحماية المهنية؛
  - تأسيس مرصد لدعم شفافية إنتاج التقارير المالية واقتراح إجراءات للتحسن المستمر؛

[1] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 110.

- تصميم أدوات العمل لمساعدة المهنيين وتزويدهم بالوثائق المهنية الكافية لتوفير الدعم والتكوين الضروري وخاصة الشركات الصغيرة؛
- تحديد شروط ممارسة مهنة المراجعة؛
- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها؛
- توفير الإجازات والشهادات المشترطة في إطار القانون؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأعمال التي ينجزها أعضاؤها في إطار احترام أخلاقيات المهنة والقوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- معاقبة أعضائها الذين تثبت لديهم أوجه القصور.

مثل هذه المنظمات يمكن أن تؤدي في الواقع إلى الرقابة الفعالة على مراجعي الحسابات والمدققين وتحسين أدائهم، وهذا بمحاسبة الأعضاء الذين قاموا بأعمال تتنافى وأخلاقيات المهنة كالتقصير بالإلتزامات القانونية وتسليط العقوبات عليهم.

ج- آليات ضبط الممارسات المحاسبية في مرحلة الإستخدام: كل الأطراف الفاعلة في إعداد التقارير المالية ومستخدمي التقارير المالية يمكن أن يؤثروا على نوعية وشفافية المعلومات المحاسبية، وفي نفس الوقت جميع أصحاب المصلحة قد يكونوا ضحية للممارسات المحاسبية غير الأخلاقية، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى ثلاثة أطراف فاعلة يمكن أن تمارس تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية[1].

- **المساهمون:** المساهمون لهم دور في الشفافية وجودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الضغط في الجمعية العامة ومطالبة مجلس الإدارة بمساءلة الإدارة، لكن يمكن أن يكون لهذا الدور آثار عكسية على الشفافية وذلك إذا كانت المعلومات المالية الجيدة تحقق أرباح أكبر، يمكن أن يقوم المساهمون بالضغط على الإدارة لإظهار نتائج جيدة للوضعية المالية بشكل مستمر حتى وإن كانت خلاف ذلك.
- **المستثمرون:** المستثمرين في الأسواق المالية يمكنهم تحديد متطلبات الإستفادة من المعلومات المحاسبية عن طريق حجم الإستفادة المنسوبة للقوائم المالية، والشركة في المقابل هي في حالة رصد لبياناتها

[1] ضويفي حمزة، محمودي أحمد، **مرجع سابق**، ص 382.

والمعلومات المحاسبية المنشورة، وتلاحظ أن هناك مستخدمين يعتمدون على قوائمها المالية كمصدر أساسي للمعلومات وبالتالي هم يشكلون مصدر ضغط على الشركة فيما يتعلق بالشفافية والإمتثال إلى المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة وأخلاقيات المهنة، خاصة في حالة رغبة الشركة الزيادة في رأس المال.

- **هيئات الأسواق المالية:** هي من بين العوامل التي لديها التأثير الأكبر على مستوى جودة المعلومات المحاسبية في الشركات من خلال الضغط الذي تمارسه (هيئة السوق والجهات المانحة ومجموعة المستثمرين، وقوانين التسجيل ...إلخ)، فعندما تحتاج الشركة لزيادة رأس المال أو الإقتراض، فإنه يجب أن تلتزم بقواعد السوق أو بشروط المقرضين، ولذلك فإن معظم المشاركين في السوق يطالبون الشركات المصدرة للسهم والأوراق المالية بمزيد من الشفافية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

خلاصة:

بعد التعرف على الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية يمكن القول أنها عبارة عن مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض الأشخاص دون خرق للقوانين والمعايير المحاسبية وهذا باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين، المبادئ والمعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات والتلاعب بها لتقديم إنطباع مضلل عن عائد الشركة ومخاطرها، وبالتالي ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات قانونية في ظاهرها لكنها غير أخلاقية في مضمونها، فمن خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤثر على مصداقية القوائم المالية وتظهرها بصورة غير حقيقية لتحقيق مصلحة الإدارة مما يضلل المستفدين من القوائم المالية؛
- الأبعاد الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية تتنافى مع قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة؛
- يتعمد المحاسبين في ظل غياب النزاهة والأخلاق باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال ابتكار مفاهيم خاطئة تتنافى وأخلاقيات المهنة بما يخدم مصلحة جهات معينة الأمر الذي ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية؛
- تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة ولكنها ممكنة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها؛
- تعتبر الإتجاهات الحديثة والمتمثلة في (تكوين لجان المراجعة، اتجاه مجلس معايير المحاسبة الدولية، تفعيل دور مراجعة الحسابات وتفعيل دور نظام الحوكمة) الوسيلة الأهم والأقوى للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفصل الثالث:

محاسبة شركات التأمين

في ظل الحوكمة

تمهيد:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول لما له من أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولما يمثل إنتاجه من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، حيث أصبح من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الإقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يواجهونها، ويتم ذلك بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة القسط أو الإشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها، في حين تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها.

ومن الطبيعي أن يكون لشركات التأمين محاسبة ونظام معلومات محاسبي خاص بها كغيرها من الشركات الأخرى، وذلك باعتبارها وسيلة هامة لتسجيل وقياس المعلومات والبيانات الإقتصادية، وإنتاج القوائم المالية لتحديد نتيجة النشاط ومعرفة المركز المالي للشركة. كما تلعب هذه المحاسبة دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستعملة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد، غير أن انفرادها ببعض الخصائص غالبا ما يجعل من المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي لهذه الشركات مختلفة نوعا ما عن تلك المعلومات المالية المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية الأخرى.

بناءً على ما سبق وللإلمام أكثر بالموضوع إرتأى الباحث إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التأمين.

المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها في ظل حوكمة شركات التأمين.

المبحث الأول: ماهية التأمين.

تعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات الفاعلة في القطاع الإقتصادي، وذلك نظرا للدور المزدوج الذي تقوم به، فبالإضافة إلى تقديمها الخدمات التأمينية للأفراد والهيئات فهي أيضا تمثل أحد صور المنشآت المالية التي تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم (تعبئة الأموال) ثم تعيد استثمارها وتوظيفها في مختلف القنوات المتاحة.

المطلب الأول: نشأة التأمين، مفهومه وأركانه.

كان الإنسان في القديم يعتمد على إدخاره الخاص في تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها، وتبين مع مرور الزمن أن الفرد مهما كانت ثروته فإنه في كثير من الحالات لا يستطيع تغطية نتائج المخاطر نظرا لضخامتها، لذا بدأ يسعى للتعاون مع أطراف أخرى قد تتعرض لنفس الخطر، وبالتدريج تطورت هذه الأفكار إلى أن تشكل لدينا التأمين بمفهومه الحالي.

أولا: نشأة التأمين.

تعتبر التطبيقات الأولية لنظام التأمين ضاربة في تاريخ الحضارة الإنسانية، فباعتبار أن فكرة التأمين قائمة على التعاون والتكافل والتضامن نجد أن هناك صورا عديدة له لدى الشعوب القديمة كما هو الحال بالنسبة لقدماء المصريين، الذين كانوا يقيمون جمعيات لدفن الموتى ممولة من اشتراكات الأعضاء أثناء حياتهم لقاء التكفل بنفقات التحنيط والدفن الباهظة الثمن، كذلك كان عرب الجاهلية أثناء رحلة الشتاء والصيف يتعاونون فيما بينهم لتعويض من يفقد بعيره من الأرباح المحققة من الرحلة[1].

أما بعض المؤرخين فيرون أن فكرة التأمين هي فكرة المقامرة والرهان ذات الطابع الفردي، التي نشأت في إطار نشاط النقل البحري، حيث كان يحصل ملاك السفن على قروض من رجال المال بقيمة السفينة وما عليها من بضاعة، وذلك مقابل فوائد باهظة، وقد كانت هذه القروض وفوائدها تسدد عند وصول السفينة سالمة، أما في حالة غرقها أو تلف البضاعة فإن القرض وفوائده يعتبران من حق مالك السفينة ولا يتم سدادها إلى المقرض، وقد تطور هذا النوع من التأمين البحري بعد ذلك ليصبح في صورة علاقة تعاقدية بين رجال المال وملاك السفن[2].

---

[1] مصطفى محمد الجمال، **أصول التأمين (عقد الضمان)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1999، ص 8.

[2] خالد راغب الخطيب، **التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 9.

يعتبر التأمين البحري أول شكل من أشكال التأمين ظهورا، حيث توجد أقدم وثيقة تأمين في العالم بمتحف جنوب بإيطاليا وتحمل تاريخ 22 أفريل 1329م، أما من حيث عقود التأمين التي تكتتب بين طرفين، فكان سنة 1347م بمدينة جنوا بإيطاليا في مجال تأمين حمولة سفينة تسمى سانتا كلارا التي كانت وجهتها من جنوا إلى مدينة مايوركا بإسبانيا[1].

أما التأمين البري فكان في لندن سنة 1666م، نتيجة للحريق الكبير الذي نشب هناك، وتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، مما جعل التفكير في إنشاء جمعيات تعاونية ضد الحريق ثم مؤسسات متخصصة في مجال التأمين، ومنذ ذلك الحين أخذ يبرز هذا النوع في معظم بلدان العالم وخاصة في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

ومع تطور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وانتشار الآلات الميكانيكية ووسائل المواصلات، ازدادت الأخطار وازدادت معها دعاوى المسؤولية من الإصابات التي تحدث للغير، وقد أدى هذا إلى ظهور التأمين على المسؤولية بأشكاله المختلفة، مثل تأمين المسؤولية على حوادث السيارات، وتأمين المسؤولية على الحوادث التي تقع للعمال، وغيرها من تأمينات المسؤولية الأخرى[3]. وهذا كله كان مع تطور الأسس العملية والعلمية لحساب الإحتمالات، واستعمال أدوات رياضية وإحصائية لذلك.

ثانيا: مفهوم التأمين.

لا يوجد هناك تعريف موحد وشامل للتأمين، وهذا نظرا لاختلاف أشكاله وتنوع الأركان والمبادئ والأسس التي يقوم عليها التأمين، لهذا تعددت التعاريف حسب عدة جوانب منها:

أ- تعريف التأمين من الناحية القانونية: يعرف التأمين على أنه "عقد يلتزم بمقتضاه أن يدفع المؤمن إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو مرتب أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قيمة أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له على المؤمن"[4].

---

[1] معراج جديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 9.

[2] طبابيية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين –**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2013-2014، ص 5.

[3] إبراهيم أبو النجا، **التأمين في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 32.

[4] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، **أمر رقم 95-07، يتعلق بالتأمينات**، العدد 13، مؤرخ في 25 يناير 1995، المادة 619، الفقرة 02.

أما القانوني الفرنسي "بلانويل" فيرى التأمين "بأنه ذلك العقد الذي يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يعوض المؤمن له، الخسائر الإجتماعية التي يتعرض لها هذا الأخير مقابل مبلغ من النقود يسمى قسط التأمين"[1].

كما يعرف التأمين "على أنه عقد يحصل بمقتضاه المؤمن له نظير دفعة الأقساط على وعد له أو لغيره بأن يدفع له المؤمن المقابل في حالة حصول خطر معين ويتحمل المؤمن جميع المخاطر ويعمل بينها مقاصة طبقا لقواعد الإحصاء"[2].

ب- تعريف التأمين من الناحية الإقتصادية: يعرف كل من "فريدمان" و "سافاج" من خلال تحليل المنفعة "أن الفرد الذي يقوم بتأمين منزله ضد الحريق، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل) واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا، وهذا يعني أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد"[3].

أما الإقتصادي الأمريكي "ويلبت" فعرف التأمين على أنه "مشروع إجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبئ الخطأ من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص"[4].

ج- تعريف التأمين من الناحية الفنية: يعرف التأمين من الناحية الفنية على أنه "عملية فنية تزاولها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من الأخطار المتشابهة وتحمل تبعتها عن طريق المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء، ومن مقتضى ذلك حصول المؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه على عوض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين"[5].

---

[1] طبايبية سليمة، **مرجع سابق**، ص 6.

[2] مدحت محمد إسماعيل، **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 271.

[3] خيري محمد، **دور مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد الوطني – حالة الجزائر –**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص 19.

[4] طبايبية سليمة، **مرجع سابق**، ص 7.

[5] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT–**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005، ص 11.

ثالثا: أركان التأمين. تتمثل أركان أو عناصر التأمين الأساسية فيما يلي:

1- الخطر: وهو العنصر الأساسي للعملية التأمينية أو عقد التأمين، ويعرف على أنه "حدث مستقبلي محتمل الحدوث لا يتوقف تحققه على إرادة أي من الطرفين"[1].

2- المؤمن: وهو الطرف أو الشركة التي تتعهد في عقد التأمين بدفع التعويضات إلى المؤمن له أو المستفيد في حال تحقق وقوع الحوادث أو الأخطار المبينة في العقد، مقابل استلام القسط أو الأقساط المتفق عليها[2].

3- المؤمن له أو المستفيد: وهو الطرف الذي يكتتب التأمين ويكون معرض للخطر سواء في شخصه أو ممتلكاته أو ذمته المالية، ويلتزم بدفع القسط أو الأقساط المتفق عليها للمؤمن مقابل التعويض في حال تحقق وقوع الحوادث أو الأخطار المبينة في العقد[3]. أما المستفيد فقد يكون المؤمن له أو أي شخص يحدده هذا الأخير.

4- القسط: يقصد بالقسط ذلك المبلغ من المال الذي يلتزم المؤمن له بدفعه للمؤمن مقابل تغطية المخاطر المؤمن منها، ويحدد قسط التأمين بشكل عام على أساس الإتفاق[4]. وقد يدفع هذا القسط مرة واحدة عند إبرام العقد أو يكون على شكل أقساط تدفع بشكل دوري.

5- مبلغ التعويض أو التأمين: وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له أو للمكتتب أو للمستفيد أو للغير، تعويضا عن الخسائر التي يتكبدها والمنصوص عليها في العقد (وثيقة التأمين)، وغالبا ما يكون هذا الإلتزام بدفع مبلغ نقدي[5].

6- بوليصة التأمين: تصدر بوليصة التأمين لإثبات عقد التأمين بين الأطراف وعملية التراضي بينهما، وتظهر هذه الوثيقة أو البوليصة كل شروط العقد سواء كانت خاصة أو عامة إلى جانب البيانات

---

[1] أبو النجا إبراهيم، **الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين والتأمين الجديد**، الجزء الأول، الجزائر، دار المنشورات الجامعية، 1989، ص 75.

[2] سمر عبد القادر عساف، **النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 71.

[3] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 92 (بتصرف).

[4] راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية**، المؤرخ في 09 أوت 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 15.

[5] أبو النجا إبراهيم، **التأمين في القانون الجزائري، مرجع سابق**، ص 110 (بتصرف).

المتعلقة بالتأمين، وتختلف الوثائق في نموذجها باختلاف الشيئ موضوع التأمين والغرض من العملية التأمينية وما تقوم بتغطيته من أخطار[1].

المطلب الثاني: تقسيمات التأمين.

لا يوجد تقسيم نموذجي موحد للتأمين، وهذا راجع إلى لا محدودية الخطر وتنوعه، حيث سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تقسيم التأمين كما يلي:

أولا: من حيث الغرض من التأمين وشكل التعاقد فيه: وينقسم التأمين حسب هذا النوع إلى[2]:

1- التأمين الخاص أو التجاري أو الاختياري: ويقوم التأمين هنا على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافية ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات. كما يشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، ذلك للحاجة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد من أن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد أو المنشأة.

2- التأمين الإجتماعي أو الإختياري: ويقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار التي يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشآت أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، أي أن الإجبار أو الإلزام من قبل الدولة هو أساس التعاقد. ومن بين فروع التأمينات الاجتماعية العجز والوفاة والشيخوخة والبطالة والمرض وإصابات العمل، والتأمين الإجباري للسيارات.

---

[1] فطيمة يحياوي، **دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني – دراسة حالة الجزائر –**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012، ص 15.

[2] أمال هبور، **التأمين: دراسة مقارنة مابين الجزائر والمملكة العربية السعودية**، مذكرة ماجستير، مالية دولية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013/2012، ص46،47.

ثانيا: من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن عنه: وينقسم التأمين حسب هذا النوع إلى:

1- التأمين على الأشخاص: يغطي هذا النوع من التأمين الأخطار التي يتعرض لها المؤمن له بذاته وتمس هذه الأخطار حياته، موته، الحوادث التي يتعرض لها، مرضه، عجزه، زواجه، ميلاده، وإذا تحقق الخطر أو الحدث المؤمن منه التزم المؤمن بدفع التأمين بصرف النظر عن تحقق الأضرار، ولا يتقيد مبلغ التأمين بجسامة الضرر[1]. فالمبدأ الرئيسي في التأمين على الأشخاص هو انعدام الصفة التعويضية، ذلك أن عقد التأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض فهو بذلك يختلف عن عقد تأمين الأضرار[2].

2- التأمين على الأضرار: يسعى التأمين على الأضرار إلى إصلاح الخسائر التي تصيب مال المؤمن له مباشرة، وهو يخضع بكافة أنواعه إلى المبدأ التعويضي، وينقسم بدوره إلى قسمين[3]:

- **التأمين على الأشياء (الممتلكات):** يعمل على حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيبه في ماله أو عقاره بسبب تحقق مخاطر متعددة، ويندرج تحت هذا التأمين ضد الحريق؛ التأمين ضد السرقة، التأمين ضد أضرار المياه والتأمين ضد البرد بالنسبة للفلاحة.
- **التأمين على المسؤولية:** يهدف إلى تغطية خسائر مادية التي تترتب عن مسؤولية المؤمن له بسبب الأضرار التي ألحقت بالغير، والذي يكون مسؤولا قانونا، ويطلق على تأمينات المسؤولية تأمينات الدين أو الخصوم حيث لا يكون المتضرر طرفا في عقد التأمين. ويسعى هذا النوع إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بفضل الضمان الذي يمنح للمؤمن.

ثالثا: من حيث إمكانية تحديد الخسائر: يستند هذا التقسيم على إمكانية تحديد الخسارة من عدمها، وينقسم التأمين حسب هذا النوع إلى[4]:

1- التأمين النقدي: ويشمل كافة أنواع التأمين الذي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنه عند تحقيق مسببات الأخطار المؤمن منها، وذلك لوجود جانب منه معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة

---

[1] محمود الكيلاني، **عقود التأمين من الناحية القانونية، الموسوعة التجارية والمصرفية**، المجلد السادس، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص55.

[2] عبد القادر العطير، **التأمين البري في التشريع، القواعد العامة والأحكام الخاصة بعقود التأمين من المسؤولية ضد حوادث السيارات، التأمين على الحياة والتأمين من الحريق – دراسة مقارنة–**، ط 11، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص68.

[3] عبد الله حسن مسلم، **إدارة التأمين والمخاطر**، ط 1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص32، 33.

[4] سهام رياش، **تطوير قطاع التأمين ليتلاءم وتطبيق التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 2، المجلد 5، ديسمبر2018، جامعة بومرداس، الجزائر، ص32،33.

القياس المشار إليها سابقا للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعلا ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك أطلق على تأمينات الحياة بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

2- تأمين الخسائر: ويشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

رابعا: من حيث الإلتزام: وينقسم التأمين حسب هذا النوع إلى[1]:

1- تأمين إلزامي: وفق هذا النوع يكون التأمين إلزامي للمؤمن له أي أنه ملزم بإبرام عقد التأمين مع الجهة المؤمنة وفي هذا النوع غالبا ما يكون المؤمن الحكومة أو إحدى مؤسساتها أو أنه شرط للدخول في عمل أو أنه وظيفة تستلزم التأمين كونها تنضوي على مخاطرة عالية ألزمت بموجبها الأجهزة التشريعية ضرورة التأمين.

2- تأمين اختياري: في هذا النوع من التأمين يكون للمؤمن له أو الفرد المؤمن حرية إبرام عقد التأمين من عدمه كونه غير مجبر للقيام بذلك وغالبا ما ينتشر هذا النوع من التأمين في الشركات والمصانع الخاصة وفي البلدان ذات النظام الرأسمالي حيث أن الأفراد يؤمنون على ممتلكاتهم وأنفسهم بإرادتهم ومن دون ضغط أو إجبار.

خامسا: من الناحية العملية: وينقسم التأمين حسب هذا النوع إلى[2]:

1- تأمينات الحياة: وفي هذا النوع من التأمين يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له، بأن يدفع إلى المؤَمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤَمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع له إيرادً مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة وذلك حسب ما أُتفق عليه في العقد، وتنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: عقود تأمين حال الوفاة، وعقود التأمين حال الحياة وعقود التأمين المختلطة.

---

[1] علاء فرحان طالب وآخرون، **إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 145.

[2] آمال زيار، **دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى: دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، السنة الجامعية 2014/2013، ص10.

2- التأمينات العامة: وتندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة مثل: التأمين من الحريق، تأمين السيارات، التأمين من السرقة والسطو، التأمين الجوي وكذا التأمين البحري، تأمين المسؤولية المدنية، التأمين الهندسي، التأمين الطبي وغيرها.

المطلب الثالث: شركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية، خدماتية، تجارية تعمل على جمع أقساط التأمين بغرض دفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيد في حالة تحقق الخطر، كما تقوم كذلك في نفس الوقت باستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة.

أولا: مفهوم شركات التأمين: هناك عدة تعاريف لشركات التأمين منها:

تعرف شركات التأمين على أنها مؤسسات مرخص لها من طرف السلطات العمومية، وحائزة على الإعتماد الإجباري، بغرض ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بالإعتماد، بحيث أن معظم الشركات التأمينية هي مؤسسات مالية تجارية، وأغلبيتها عبارة عن شركات مساهمة[1].

كما تعرف كذلك على أنها "مؤسسة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، بحيث تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم، واستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع الأخطار المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب"[2].

وهناك من يعرفها على أنها "هيئات تتكون من مؤمنين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للمنشآت والأفراد، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق خطر المؤمن منه، وتتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى "[3]. مما سبق يمكن القول أن شركات التأمين تقوم بالأدوار التالية:

- تجميع الأقساط المتفق عليها من طرف المؤمن لهم.
- دفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيد في حال تحقق الخطر.

[1] Christian Sainrapt, **dictionnaire générale de l'assurance**, arcature, paris, 1996, p 1287.

[2] أحمد نور، **محاسبة المنشأة المالية – تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين والبنوك –**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 86.

[3] مخطار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 79.

- استثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة.

ثانيا: تصنيف شركات التأمين: تأخذ شركات التأمين عدة أشكال يمكن تصنيفها إلى:

أ- التصنيف وفق الشكل القانوني: حسب الشكل القانوني تصنف شركات التأمين إلى:

1- شركات التأمين التجارية (شركات المساهمة): تتخذ شركة التأمين شكل شركة تجارية ذات أسهم، وتخضع بذلك للأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات، وهي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يمكن أن يقل عددهم عن سبع شركاء، لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم، وهي من أكثر صور المؤمن (شركة التأمين) انتشارا وأنسبها لعملية التأمين من الناحيتين الإقتصادية والتقنية، حيث أن طبيعة تكوينها الرأسمالي والعدد الكبير من المساهمين، يساعدها على الإستمرار والبقاء والمنافسة[1].

2- شركات التأمين التعاونية: هي الشكل الثاني من شركات التأمين حسب التصنيف القانوني، تؤسس بين الأشخاص المنخرطين المستأمنين في نفس الوقت (500 منخرط على الأقل)، تخضع لقانون خاص تتمتع بالشخصية المعنوية وهي شركة مدنية هدفها غير تجاري، حيث تهدف إلى وضع نظام تعاضدي بين منخرطيها لحمايتهم أو تغطيتهم تأمينيا من الأخطار، حيث تتكون الجمعية العامة من الأعضاء المنخرطين غير المتأخرين في دفع اشتراكاتهم والذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة[2].

3- صناديق التأمين: هذه الشركات تشبه لحد كبير شركات الإستثمار، فهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل إلى خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث إن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير، فهي تغطية ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة[3].

4- الحكومة كمؤمن: تدخل الحكومة سوق التأمين عندما ترى أهمية نوع معين من التأمين والذي ترفضه شركات التأمين أو تقبله ولكن بتكاليف مرتفعة، هنا تتدخل الحكومة لتغطي فروع، أهمها الكوارث

---

[1] معوش محمد أمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات2A-**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، السنة الجامعية 2014/2013، ص 5.

[2] **نفس المرجع، ص 5.**

[3] فطيمة يحياوي، **مرجع سابق**، ص 35.

الطبيعية كالزلازل والبراكين بالإضافة إلى الحروب. وغالبا ما تقوم الدولة بدور المؤمن لفروع التأمينات الإجتماعية تحقيقا للهدف الإجتماعي المتوخى من هذا النوع[1].

ب- التصنيف وفق الأنشطة التأمينية: حسب الأنشطة التأمينية تصنف شركات التأمين إلى:

1- شركات التأمين العام: تختص بالتأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية تجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة، وتأمين النقل بأنواعه، حيث تغطي وثيقة التأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة على تلك الوسائل، أما وثائق المسؤولية المدنية مثل التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم[2].

2- شركات التأمين على الحياة: هي عبارة عن وسيط مالي وتمثل أهم قسم من أقسام التأمين، حيث تختص بالتأمينات المتعلقة بحياة أو وفاة المؤمن له أو التي تجمع بين الإثنين (التأمين المختلط)، وتتميز هذه الشركات بإصدار وثائق تأمين خاصة بها، منها ما يستحق مبلغ التأمين في حياة المؤمن له، ومنها ما لا يستحق مبلغ التأمين إلا بعد وفاته[3].

3- شركات التأمين الصحي: تختص في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له، وفي كثير من الأحيان ينص في الوثيقة على أن يلتزم المؤمن له بتغطية حد أدنى من تكاليف علاجه، على أن تدفع شركة التأمين الفارق. كما نجد في الغالب شركات تمارس التأمين على الحياة والتأمين الصحي في نفس الوقت مثل صناديق الضمان الإجتماعي، فيطلق على هذا النوع اسم شركات التأمين على الأشخاص[4].

4- شركات التأمين الشامل: هي شركات تأمين غير متخصصة، بحيث تقوم بإصدار جميع الوثائق التأمينية التي تصدرها الشركات الثلاثة السابقة، سواء تعلق الأمر بمال المؤمن له أو بشخصه[5].

---

[1] لفتاحة سعاد، **إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2** – دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA–، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، السنة الجامعية 2015/2014، ص 7 (بتصرف).

[2] بارة سوهيلة، **مؤسسات التأمين ودورها في تمويل الإقتصاد الوطني – دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2016/2015، ص 19.

[3] طبابيية سليمة، **مرجع سابق**، ص 33 (بتصرف).

[4] منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 405 (بتصرف).

[5] Théodor corfias, **théorie et pratique de l'assurance vie**, argus, paris, 2000, p 13.

ثالثا: خبراء التأمين.

تقوم العمليات التأمينية على أساس المخاطر، لذا وجب توفر خبراء في هذا المجال بغرض الدراسة والتحليل من جهة وقياس الأضرار المختلفة التي تحققت من جهة أخرى. وفيما يلي أهم خبراء التأمين:

أ- الإكتواريين: يعتبر إكتواريا "كل شخص يقوم بدراسات اقتصادية ومالية وإحصائية، بهدف إعداد أو تغيير عقود التأمين، ويقوم بتقييم أضرار وتكاليف المؤمن والمؤمن له، ويحدد أسعار الإشتراك بالسهر على مردودية الشركة، ويتابع نتائج الإستغلال ويراقب الإحتياطات المالية للشركة"[1].

كما يعرف بالعلم الاكتواري أو علم حسابات التأمين أو علم إحصائيات التأمين هو مبحث علمي يَستخدم الطرق الحسابية والإحصائية لتقدير حجم المخاطر في قطاع التأمين والصناعات المالية، وكذلك البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين الإجتماعي والمعاشات وصناديق التقاعد وشركات الإستثمار وغيرها من المؤسسات المالية، حيث تضم العلوم الإكتوارية عددا من المواضيع ذات العلاقة، بما في ذلك الرياضيات والإقتصاد والمالية والإستثمار والإحصاء وتطبيقاتها في مجال حساب وتقييم المخاطر المستقبلية والإلتزامات المالية، وتعتبر جداول الحياة والوفاة أحد أهم تطبيقات هذا العلم[2].

- **عمل الخبير الإكتواري:** يبرز عمل الخبير الإكتواري بشكل أساسي في القطاع التأميني فهو لا يقدم الإحصائيات الخاصة فقط، وإنما يتعاطى بكافة المسائل الفنية والإدارية والمالية، ومن أهمها[3]:

1- تقديم المعلومات والبيانات الإكتوارية الصحيحة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة؛

2- يعتبر مسؤولا مسؤولية مبنية مما يقدمه لشركة التأمين من نصائح وملاحظات في القبول والإختيار، وفي أعمال أنظمة الرقابة؛

3- مراجعة المركز المالي للشركة، مع تقويم مقدرة الشركة على تسديد التزماتها المستقبلية؛

4- تحديد نسب الإحتفاظ؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 15، مؤرخة في 12 مارس 2006، القانون 06-04، يعدل ويتمم الأمر رقم 95-07، **المتعلق بالتأمينات**، المادة 270 .

[2] عبد الحفيظ أوسكين، وخيرة زينب بوساحة، **مرجع سابق**، ص 507 (بتصرف).

[3] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 46، مؤرخة في 15 يوليو 2007، المرسوم التنفيذي 220/07، **يحدد شروط اعتماد خبراء ومحافظي العواريات وخبراء التأمين**، المادة 7.

5- تسعير المنتجات التأمينية للشركة، وتحديد واعتماد المخصصات الفنية للشركة؛

6- الإطلاع على السياسة الإستثمارية للشركة وإبداء توصياته عليها، تقريرا سنويا عن كفاية المخصصات الفنية للشركة، وإعداد تقرير سنوي آخر عن تسعير المنتجات التأمينية للشركة؛

7- تقديم الرأي الموضوعي بعيدا عن الإلتباس واحتمال التفسير بشأن جميع الأعمال الإكتوارية التي تطلب منه وفقا للمفاهيم والأسس المتعارف عليها في مهنته؛

8- ألا يتغاضى عن أي أمر قد يشكل مخالفة للقوانين والأنظمة وتعليمات الهيئة أو إساءة للوضع المالي والفني للشركة أو ما قد يؤثر في مصالح وحقوق حملة الوثائق والمستفيدين وأن يعلم مجلس إدارة الشركة بها حال اكتشافه لها؛

9- المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بالوضع الفني والمالي للشركة كما يحظر على الإكتواري إعطاء أي معلومات مغلوطة عن الشركة لأية جهة كانت.

ب- خبراء التأمين: يعتبر خبير للتأمين "كل شخص سواء كان طبيعي أو معنوي، مؤهل لتقديم الخدمة في مجال البحث عن الأسباب وطبيعة الأضرار وامتدادها وتقييمها والتحقق من ضمان التأمين"[1].

- **مهام خبراء التأمين:** تتمثل المهام الأساسية التي يقوم بها خبير التأمين فيما يلي[2]:

1- البحث عن أسباب الحادث وإثبات وقوعه المادي؛

2- تحديد طبيعة الأضرار وحجمها؛

3- تقدير و/أو تقييم الأضرار؛

4- تدوين جميع المعاينات في تقرير.

ج- محافظ العواريات: يعتبر محافظ العواريات "كل شخص مؤهل لتقديم الخدمات في مجال المعاينة، والبحث عن أسباب وقوع الأضرار والخسائر والعواريات اللاحقة بالسفن والبضائع المؤمن عليها، وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات التحفظية والوقاية من الأضرار"[3].

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 07/95، **مرجع سابق**، المادة 269.

[2] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 220/07، **مرجع سابق**، المادة 5.

[3] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 07/95، **مرجع سابق**، المادة 270.

- **مهام محافظ العواريات:** تتمثل المهام الأساسية التي يقوم بها محافظ العواريات فيما يلي[1]:

1- البحث عن أسباب الحادث وإثبات وقوعه المادي؛

2- تحديد طبيعة الأضرار وحجمها؛

3- تقدير و/أو تقييم الأضرار؛

4- تدوين جميع المعاينات في تقرير.

زيادة على المهام المذكورة أعلاه، يؤهل محافظ العواريات للقيام بما يلي[2]:

1- اقتراح الإجراءات التحفظية في صالح ملاك حمولة البضائع والمؤمن؛

2- القيام بأي نشاط يرمي إلى الوقاية من الأضرار التي تلحق بالبضائع.

من خلال كل ما سبق يرى الباحث أنه حتى يستطيع خبراء التأمين القيام بالمهام المنوطة بهم في شركات التأمين، يجب أن يكونوا معتمدين من طرف جمعية شركات التأمين ومسجلين في القائمة المقترحة لهذا الغرض، مع إلزامية أن تكون لهم خبرة في مجال التأمينات وذوي مؤهلات علمية لضمان السير الحسن لمهنة التأمينات. ووجب عليهم كذلك الإلتزام بممارسة مهامهم بعناية طبقا لأعراف وتقاليد المهنة والتحلي بالسلوك الحسن وكتمان السر المهني واحترام قواعد المهنة.

المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.

إن الوصول إلى تقييم جودة المعلومات المحاسبية، يمر حتما على ما تقدمه القوائم المالية، فكلما كانت هذه الأخيرة معدة وفق نظام محاسبي ملائم يتوافق والمتطلبات الدولية للمحاسبة، كلما كانت نتائج التقييم أكثر دقة ومصداقية.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة في شركات التأمين.

هناك بعض الإختلافات والمميزات للمحاسبة في شركات التأمين عن غيرها من الشركات الأخرى، وهذا راجع إلى طبيعة ونوع النشاط في شركات التأمين الذي يختلف تماما عن نشاط الشركات الأخرى. حيث تختص المحاسبة بقياس نشاط الوحدات الإقتصادية وتفسيرها وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بها.

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 220/07، **مرجع سابق**، المادة 5.

[2] **نفس المرجع**، المادة 6.

أولا: تعريف المحاسبة.

"المحاسبة عبارة عن تقنية ذات قواعد وأنظمة، مهمتها الرئيسية تحديد نتائج الشركة بالنسبة لنشاطاتها التأمينية الداخلية أو بعلاقاتها مع الغير، حيث تقوم بالحسابات وتحليل العمليات وترجمتها على شكل أرقام نقدية"[1].

حسب القانون رقم 07-11 تعرف المحاسبة المالية بأنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[2].

كما تعرف بأنها "ذلك الفرع من فروع المحاسبة، الذي يهتم بتطبيق المبادئ والأصول والمفاهيم والفروض والنظريات والقواعد والسياسات المحاسبية على النشاط التأميني بما يتوافق وطبيعة وخصائص هذا النشاط، وفي إطار المتطلبات القانونية للتنظيم المحاسبي لهذا الفرع من النشاط"[3].

فالمحاسبة في شركات التأمين تهتم بقياس وتحليل وتسجيل وتبويب الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية.

ثانيا: طبيعة ومبادئ وأهداف محاسبة التأمين.

1- طبيعة محاسبة التأمين: المحاسبة على عمليات شركات التأمين، شأنها شأن المحاسبة على العمليات المالية في الشركات الإقتصادية الأخرى، من حيث التزامها بنفس المبادئ والقواعد المحاسبية في تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤدية لها، ثم تبويبها في الدفاتر لغرض إعداد البيانات المالية الختامية في آخر كل فترة محاسبية، وهو ما يعرف عموما بالنظام المحاسبي. إلا أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الإقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات. ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

[1] فؤاد الفسفوس، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010، ص 263.

[2] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 2007/11/25، القانون رقم 07-11، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة 3، ص 3.

[3] بوعيشاوي يوسف، **اتجاه النظام المحاسبي لشركات التأمين بالجزائر نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة ميدانية لشركات التأمين الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة يحي فارس المدية، السنة الجامعية 2018/2017، ص 37.

فالنشاط التأميني الذي تقوم به شركات التأمين ينعكس أثره على الحسابات التي يتم من خلالها تسجيل وتبويب عمليات تلك الشركات، كما أن طبيعة نشاطها يحدد شكل وعدد الدفاتر المحاسبية المستخدمة، كذلك نجد أن تعدد أنواع العمليات التأمينية ينعكس أثره على عدد ونوعية الحسابات الختامية التي يتم إعدادها في آخر الفترة المالية، حيث يتم إعداد حسابات ختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين.

من ناحية أخرى، نجد تدخل القوانين التي تصدرها الدولة للإشراف على شركات التأمين، في تحديد عدد ونوعية الدفاتر والسجلات التي يتعين على تلك الشركات إمساكها، وكذلك في تحديد شكل قوائمها المالية ومحتوياتها[1].

2- مبادئ محاسبة التأمين: تتمثل مبادئ محاسبة شركات التأمين فيما يلي[2]:

- تشكيل الإحتياطات الحسابية الخاصة بعمليات التأمين وكذا القواعد المالية المتعلقة بإعادة تقدير الإستثمارات؛
- قواعد كيفية تنظيم تسجيل عقود التأمين وتنظيم القيود وموازين المراجعة، أصول تنظيم حساب الأرباح والخسائر والميزانية العامة، إعادة تقدير الأموال المتداولة، وكذا القواعد المتعلقة بإعادة التأمين؛
- تنظيم الميزانية العامة وكذلك حساب الأرباح والخسائر بالعملة الوطنية، تحويل الأرصدة العائدة بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية وفق أسعار الصرف السارية بتاريخ تنظيم الميزانية؛
- يجب تحديد عدد وأشكال موازين المراجعة الواجب تنظيمها في نهاية كل شهر من أجل تنظيم قواعد الجرد؛
- تقويم الأموال المتداولة بحيث يحدد النوع المراد تقييمه، وكذلك المؤونات الواجب رصدها، وتقوم الأموال المتداولة ولا سيما الأوراق المالية بأدنى سعر في البورصة بتاريخ يوم التقويم؛
- أصول تنظيم حساب الأرباح والخسائر والميزانية العامة المعدة للنشر، بحيث أوجبت قوانين التأمين على هيئات التأمين أن تنشرها وفق الأشكال التي تحددها السلطات الرسمية المشرفة على قطاع التأمين.

---

[1] طايلب فاتح، **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 2012-**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2015/2014، ص 22-23.

[2] خيرت ضيف، **محاسبة شركات التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص 20-21.

3- أهداف محاسبة التأمين: من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إليها شركات التأمين ما يلي[1]:

- قياس نتيجة أعمال النشاط التأميني من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال إعداد وتصوير حسابات الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين المختلفة، كل فرع على حدة، وإعداد وتصوير الأرباح والخسائر لشركة التأمين ككل؛
- بيان المركز المالي للشركة أو الهيئة المزاولة للتأمين في نهاية كل فترة محاسبية، وذلك بإعداد وتصوير الميزانية للشركة ككل؛
- المساهمة في المحافظة على الأموال سواء كانت أموال المساهمين أو أموال حملة الوثائق؛
- إظهار نتيجة تنمية الأموال حيث يساعد النظام المحاسبي على تزويد إدارة الشركة بالمعلومات عن عوائد الإستثمارات وتقييمها؛
- إظهار حقوق والتزامات كل المساهمين وحملة الوثائق التأمينية وذلك لمعرفة الوضع الحالي لكل منهما في أي لحظة من الزمن؛
- قياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية خلال فترة زمنية معينة من الربح أو الخسارة؛
- إظهار المركز المالي لشركة التأمين على فترات دورية قصيرة الأمر الذي يعكس أداء الشركة في تشغيل الأموال (استخدامات الأموال)؛
- عرض وتحليل وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والرقابة والإشراف وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرئيسية.

ثالثا: خصائص محاسبة شركات التأمين: تتلخص خصائص محاسبة شركات التأمين فيما يلي[2]:

1- محاسبة شركات التأمين هي تطبيق لمبادئ المحاسبة المالية: المحاسبة هي عملية تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية الناتجة عن أحداث مالية واقتصادية تتعلق بالنشاط التأميني، المقدمة لأطراف داخلية وخارجية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

[1] سامي عبد الرحمن قابل، **محاسبة المنشآت المالية**، الطبعة الثانية، المكتبة العالمية بالمنصورة، مصر، 2001، ص 79.

[2] بوعيشاوي يوسف، **مرجع سابق**، ص 38-39.

وبالتالي نستنتج أن محاسبة شركات التأمين يجب أن تعتمد على نظام محاسبي متكامل يتضمن مجموعة دفترية ومستندية وقوائم ختامية ودليل حسابات، لكل عناصر المصروفات والإيرادات والأصول والخصوم، وأن تكون جميعها ضرورية لطبيعة واحتياجات شركة التأمين.

2- محاسبة شركات التأمين تجمع بين محاسبة منشآت الأقسام والفروع: يشتمل نشاط شركات التأمين على فروع متعددة، كما يمارس في مكاتب منتشرة جغرافيا لهذه الشركات، وتتم في هذه المكاتب عمليات وثائق التأمين بأنواعها المختلفة.

هنا يجب عند إعداد النظام المحاسبي لشركات التأمين تسجيل عمليات كل فرع على حدة وعمليات المكاتب والجمع بينهما لبيان مدى مساهمة كل منها في نتيجة النشاط التأميني.

3- زيادة أثر عنصر التقدير في شركات التأمين: تتزايد أهمية التقدير في شركات التأمين سواء في عملياتها أو عند إعداد القوائم المالية الختامية، ومن مجالات التقدير تحديد قيمة قسط وثيقة التأمين الذي يعتمد على درجة المخاطرة في كل أنواع التأمينات العامة، وبعد تحديد القسط الفني يحدد القسط التجاري والذي يعادل المبلغ الذي يدفعه المؤمن له.

4- الحسابات والقوائم الختامية: يتلخص العمل المحاسبي في نهاية السنة في إعداد وعرض الحسابات والقوائم الختامية لإظهار نتيجة النشاط والمركز المالي، وتتسم الملامح الأساسية للحسابات والقوائم الختامية لشركات التأمين فيما يلي:

1.4- الحسابات الختامية: في البداية يتم عرض نتيجة نشاط كل فرع من فروع التأمين على حدة بمقابلة الإيرادات بالمصروفات الخاصة بكل فرع، بالإضافة إلى الإيرادات والمصروفات المشتركة التي يمكن توزيعها على الفروع، ويتم ذلك بإعداد حسابات إيرادات ومصروفات كل فرع من تأمين الحياة، تكوين الأموال، والتأمينات العامة.

بعد ذلك تجمع نتائج نشاط الفروع في حساب واحد للشركة (أرباح وخسائر) لبيان الفائض القابل للتوزيع، ويقفل في هذا الحساب العناصر التالية:

- الفائض أو العجز الذي أظهرته الإيرادات والمصروفات لفرع التأمين؛

- الإيرادات والمصروفات غير المخصصة لفرع التأمين ومخصصات اهتلاك الأصول العامة، والمخصصات بخلاف اهتلاك الأرباح والخسائر الرأسمالية، ومصروفات وإيرادات السنوات السابقة، والإيرادات والمصروفات المتنوعة.

وأخيرا كيفية توزيع الفائض طبقا لأحكام القانون سواء كفائض محتجز أو في شكل توزيعات على المساهمين، أو الشركة القابضة والعاملين ومكافأة مجلس الإدارة.

2.4- القوائم المالية: يتم إعداد القوائم المالية لبيان المركز المالي في نهاية كل سنة مالية كالأتي:

- ميزانية مستقلة لفرع تأمين الحياة وتكوين الأموال؛
- ميزانية مستقلة لفرع التأمينات العامة؛
- ميزانية مجمعة لشركة التأمين ككل، موضحا بها مجموع الأصول والخصوم.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي في شركات التأمين.

يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين كغيره من المنشآت الأخرى إلى إظهار الصورة الصادقة عن المركز المالي خلال فترة زمنية معينة، غير أنه يختلف عنهم من حيث تنظيم السجلات ومدونة الحسابات (بعض القيود المحاسبية) وهذا راجع إلى طبيعة النشاط التأميني الذي يقوم أساسا على الخطر.

أولا: تعريف النظام المحاسبي وخصائصه.

1- تعريف النظام المحاسبي.

يعرف النظام المحاسبي على أنه "نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للشركة، بقصد خدمة الأطراف الداخلية والخارجية"[1].

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار المناهج، عمان، 2003، ص 275.

كما يعرف النظام المحاسبي على أنه "نظام للمعلومات يهتم بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الإقتصادية، يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات"[1].

2- خصائص النظام المحاسبي. يتميز النظام المحاسبي لشركات التأمين بالخصائص التالية[2]:

2-1- مفهوم الوحدة المحاسبية: يمكن تقسيم منشأة التأمين إلى وحدات صغيرة يمثل كل منها مركزا من مراكز المسؤولية مع مراعاة تحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء كل مركز من هذه المراكز، أما كيفية النظر إلى هذه الوحدة المحاسبية أو كيفية تفسير شخصيتها كوحدة محاسبية مستقلة، فإن نظرية الشخصية المعنوية تعتبر أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي في منشأة التأمين.

2-2- عدم التأكد وأثره على القياس المحاسبي: يرتكز نشاط التأمين أساسا على مبدأ توافر عدم التأكد، أي أن طبيعته احتمالية، كما يؤدي إلى صعوبة قياس النفقات والإيرادات، واتساع الهوة بين النتائج الفعلية للنشاط من ربح وخسارة في ظل عدم التأكد وبين النتائج الحقيقية التي كان يمكن التوصل إليها في حالة التأكد.

كما يلاحظ صعوبة تحديد التكلفة الحقيقية للخدمة التأمينية نظرا لعدم وجود عناصر هذه التكلفة، ومع ذلك فهناك ضرورة لتحديد الأسعار مقدما، مما يتطلب الإعتماد على الخبرة السابقة، وافتراض أي اتجاه عن اتجاهها في الماضي، ومن هنا فإن تحديد التكلفة يعتمد على مجموعة الأحداث المستقبلية، ولن يختلف كثيرا عن الفروض والإحتمالات التي تؤثر بدرجة كبيرة أيضا على دقة نتائج الأعمال المحققة في منشآت التأمين.

2-3- الإستقلال الفرعي لأنشطة التأمين وأثره محاسبيا: قد يطلب من شركة التأمين تبيان نتائج الأعمال لكل فرع من فروع التأمين، وهذا يتطلب وصفا دقيقا لعناصر الإيرادات والنفقات، وتحديد أسس عادلة لتوزيع النفقات على الفروع المختلفة، بغية الوصول إلى نصيب كل فرع تأميني من إجمالي النفقات،

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 15.

[2] محمود محمود الساجي، **المحاسبة في شركات التأمين على ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين**، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006، ص 24.

وبالتالي يمكن تحديد نتائج الأعمال لكل فرع على حدة، وبعدها يتم ترحيلها إلى الحسابات الختامية للمنشأة ككل تمهيدا للوقوف على أعمال المنشأة بشكل إجمالي.

ثانيا: وظائف وأهداف النظام المحاسبي في شركات التأمين.

1- وظائف النظام المحاسبي: للنظام المحاسبي في شركات التأمين وظائف أساسية تتمثل فيما يلي[1]:

1-1- جمع البيانات: تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الإقتصادية، ومثال ذلك استلام طلبات التأمين وتحصيل الأقساط، ومن ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على المستندات الخاصة بها والمعدة تبعا لطبيعتها، وفي هذه المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان إلى آخر.

1-2- معالجة البيانات: تتمثل هذه المرحلة في مجموعة الإجراءات أو الخطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المدخلات (البيانات) إلى منتج نهائي والذي يتمثل في المعلومات، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة مثل أنواع المؤمنين والقيام ببعض العمليات المنطقية بتحويل البيانات إلى معلومات، ويلي ذلك تلخيص تلك النتائج في صورة عرض نهائي.

1-3- إنتاج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير ومعلومات تقدم لمستخدمي هذه المعلومات (أطراف داخلية وخارجية).

1-4- مراقبة البيانات وإنتاج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة جزئين أساسيين، الأول يتمثل بحراسة البيانات وحمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة، والتأكد من أن هذه البيانات صحيحة وكاملة، أما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة هذه البيانات، حيث يتم عمل تغذية رجعية للتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية وكيفية معالجتها.

2- أهداف النظام المحاسبي: للنظام المحاسبي في شركات التأمين عدة أهداف أساسية أهمها[2]:

2-1- تسجيل العمليات المالية التأمينية دفتريا أولا بأول؛

[1] حسام عبد الله أبو خضرة، حسن سمير عتيش، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 17.

[2] محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشآت المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 389.

2-2- إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد نتيجة النشاط التأميني على مستوى كل فرع من فروع التأمين من ناحية وعلى مستوى الشركة ككل من ناحية أخرى؛

2-3- تقديم أي تقارير وقوائم مالية يتطلبها القانون للإشراف والرقابة على شركات التأمين؛

2-4- المساعدة على إيجاد نظام متكامل للرقابة الداخلية يهدف إلى حماية أصول الشركة وممتلكاتها من السرقة أو التبديد أو الضياع؛

2-5- توفير كافة البيانات اللازمة لإنجاز عملية المراجعة والرقابة الملائمة لإتخاذ القرارات في العديد من المجالات.

ثالثا: مدونة الحسابات الخاصة بشركات التأمين.

قام المشرع الجزائري بإصدار الإشعار رقم (89) المؤرخ في 10 مارس 2011، والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وهذا حتى يتماشى وطبيعة النشاط التأميني وتحسين مخرجات النظام المحاسبي من خلال قوائمها المالية. وفي ما يلي أهم التغييرات في الحسابات حسب الصنف[1]:

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال: تشتمل على مختلف وسائل التمويل المساهم بها أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالك أو الملاك، وتتمثل أهم الحسابات التي تميز شركات التأمين في الحسابين رقم (14و19)، حيث كان متاحين في النظام المحاسبي المالي المعمول به منذ سنة 2010.

1- ح/14 المؤونة المقننة (الفنية): جاء هذا الحساب لمواجهة النقص المحتمل للإلتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين تجاه المؤمن لهم، وهو بدوره ينقسم إلى:

[1] بالإعتماد على كل من (بتصرف):

- Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, AVIS N°89, 10 mars 2011, **portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et de réassurance**, Alger, p-p: 3-23

- نبيل قبلي، **مرجع سابق**، ص 86-88.
- بوعيشاوي يوسف، **مرجع سابق**، ص 123-127.
- زواتنية عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 119-123.
- ميلودي مصطفى، **مرجع سابق**، ص 80-81.

- ح/**140 مؤونة الضمان:** يتم تكوين هذه المؤونة لإستعمالها في حالة النقص عند عملية التأمين وإعادة التأمين؛
- ح/**141 المؤونة المكملة الإلزامية للمطالبات المستحقة:** يتم تكوين هذه المؤونة لإستعمالها في حالة تعويض نقص الديون التقنية؛
- ح/**142 مؤونة الأخطار الإستثنائية (الكوارث الطبيعية):** يتم تكوين هذه المؤونة لإستعمالها تضامنا في حالة مواجهة الأخطار والكوارث الطبيعية.

2- ح/19 ديون على القيم المستلمة لوكالات التأمين والتأمين المشترك: جاء هذا الحساب لإستلام الأموال أو القيم من شركات إعادة التأمين جراء التنازل أو التعويض، في حالة وقوع الخطر، وهو بدوره ينقسم إلى:

- ح/**190 ديون على الودائع النقدية المستلمة من الوحدات المرتبطة:** يتم تسجيل في هذا الحساب الأموال أو القيم المستلمة من مؤسسات إعادة التأمين جراء التعويض أو التنازل؛
- ح/**191 ديون على الودائع النقدية المستلمة من كيانات المساهمة.** يتم تسجيل في هذا الحساب الأموال أو القيم المستلمة من مؤسسات إعادة التأمين المشترك جراء التعويض أو التنازل؛
- ح/**192 ديون على الودائع النقدية المستلمة من الوحدات الأخرى:** يتم تسجيل في هذا الحساب الأموال أو القيم المستلمة من الوحدات الأخرى غير المرتبطة بها.

الصنف الثاني: حسابات التثبيتات: بما أن شركات التأمين ونشاطها لا يتوفر على المعدات والتجهيزات الصناعية فقد تم حذف الحسابات الخاصة بها والخاصة باهتلاكاتها ونقص قيمتها وهي (215، 225، 2815، 2915). في المقابل تم استحداث حسابين هما:

- ح/**214 عقارات توظيف (أراضي أو مباني):** يتم تسجيل في هذا الحساب الأموال أو القيم المستلمة من الإيجار التشغيلي أو الزيادة في رأس المال؛
- ح/**277 الحقوق على الأموال المودعة لدى المتنازلين في شكل التزامات تقنية:** يتم تسجيل في هذا الحساب المبالغ المودعة لدى المتنازلين من طرف شركة إعادة التأمين والتي تمثل التعهدات المقدمة للمتنازلين من قبل شركات التأمين.

الصنف الثالث: حساب المؤونات التقنية للتأمين: بما أنه لا توجد المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها في مؤسسات التأمين ومنتجاتها تم تغييره كليا وخصص إلى النظم المحاسبية والمالية للتأمين وإعادة التأمين لمعالجة المؤونات المرتبطة بالنشاط التأميني، حيث تعتبر من أهم الحسابات المخصصة للتسوية الكاملة للإلتزامات التي تم التعهد بها. ويحتوي على الحسابات الخاصة التالية:

- **ح/30 المؤونات التقنية على العمليات المباشرة (التأمينات على الأضرار)؛**
- **ح/31 المؤونات التقنية على القبولات (التأمينات على الأضرار)؛**
- **ح/32 المؤونات التقنية على العمليات المباشرة (التأمينات على الأشخاص)؛**
- **ح/33 المؤونات التقنية على القبولات (التأمينات على الشخاص)؛**
- **ح/38 حصة التأمين المشترك المتنازل عنها في المؤونات التقنية؛**
- **ح/39 حصة إعادة التأمين المتنازل عنها في المؤونات التقنية.**

لذلك تمثل المؤونات التقنية المصروفات المنتظرة التي تتعلق بتنفيذ العقود المبرمة بين شركة التأمين و المؤمن له أو بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين أو بين شركة التأمين و شركات التأمين الأخرى.

كما تظهر حسابات هذا الصنف في جانب الأصول على شكل حقوق بالنسبة لشركات التأمين المشترك وإعادة التأمين، أما جانب الخصوم فتظهر على شكل التزامات تجاه المؤمن لهم أو المتنازلين أو المستفدين من عقود التأمين.

الصنف الرابع: حسابات الغير: تعتبر حسابات الغير حسابات جارية بالنسبة للتأمين وإعادة التأمين والتأمين المشترك والوسيط والمستفدين من عقود التأمين والمتنازلين. وتحتوي على الحسابات الخاصة التالية:

- **ح/40 الديون والحقوق الناشئة عن عمليات إعادة التأمين والتأمين المشترك؛**
- **ح/41 الحقوق والديون الناشئة عن عمليات التأمين المباشرة؛**

الصنف الخامس: الحسابات المالية: لا توجد حسابات خاصة بقطاع التأمين في هذا الصنف، بل هي نفسها المعمول بها في النظام المحاسبي المالي 2010.

الصنف السادس: حسابات الأعباء: تتميز شركات التأمين في هذا الصنف بحساب واحد فقط وهو:

- **ح/60 تعويضات الأخطار:** تتمثل تعويضات الأخطار في الأموال المدفوعة إلى المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن عليه، حيث جاء هذا الحساب أكثر تفصيلا وتحديدا عما كان عليه.

الصنف السابع: حساب المنتجات: تتمثل أهم الحسابات التي تخص شركات التأمين وإعادة التأمين في هذا الصنف فيما يلي:

- **ح/70 الأقساط الصادرة؛**
- **ح/71 الأقساط المؤجلة؛**
- **ح/72 عمولات إعادة التأمين.**

المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين.

تقسم عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين إلى مجموعة مستندية وأخرى دفترية، وهذا راجع إلى طبيعة الشركات من جهة والإلتزامات التي تفرضها الهيآت والأجهزة الرقابية والإشرافية على نشاط التأمين من جهة أخرى.

أولا: المجموعة المستندية في شركات التأمين.

تتعدد المستندات المتداولة في شركات التأمين والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات، ويوجد نوعان من المستندات هما[1]:

النوع الأول: يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة، ومن أمثلتها: وثائق التأمين الصادرة، كشوفات المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل المختلفة، أذون صرف التعويضات، إخطارات إعادة التأمين الواردة، وما إلى ذلك من المستندات الداخلية الأخرى؛

النوع الثاني: يعرف بالمستندات الخارجية التي تعد خارج الشركة، ومن أمثلتها: كشوفات حسابات البنوك، إشعارات الخصم بالإضافة إلى الوثائق الواردة من شركات التأمين الأخرى عن عمليات إعادة التأمين.

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 20.

ثانيا: المجموعة الدفترية في شركات التأمين.

تقسم المجموعة الدفترية في شركات التأمين إلى سجلات ودفاتر وقوائم مالية كما يلي:

أ- سجلات شركات التأمين. يتعين على شركة التأمين أن تمسك السجلات التالية لكل فرع من فروعها:

1- سجل الإصدار: يثبت بهذا السجل كافة البيانات المتعلقة بوثائق التأمين التي يصدرها القسم، بحيث أن أقساط التأمين المستحقة على الوثائق التي تصدرها الشركة تمثل الإيراد المكتسب لها، لذلك نجد أن هذا السجل له أهمية خاصة في شركات التأمين بكونه سجلا إحصائيا يثبث فيه كل البيانات الخاصة بوثائق التأمين ويعتبر كذلك بمثابة يومية مساعدة لحصر الإيرادات المستحقة لشركات التأمين[1]. ويتضمن هذا السجل المعلومات التالية[2]: الرقم التسلسلي، اسم المؤمن له، رقم عقد التأمين، موضوع التأمين، مدة التأمين ومبلغه، تاريخ إصدار وثيقة التأمين، التعديلات التي تطرأ على الوثيقة وبيانات أخرى.

2- سجل التعويضات: عند وقوع حادث مشمول بعقد التأمين يجب إبلاغ شركة التأمين فورا وفي موعد أقصاه 48 ساعة ما لم يكن هناك سبب قاهر يحول دون إبلاغها ويجب استيفاء كافة الإجراءات القانونية عند وقوع الحادث، وبعد إبلاغ الشركة يقوم المؤمن له بتعبئة نموذج خاص (تصريح بوقوع الحادث) يعطى رقما خاصا به وتكون أرقام الحوادث في كل نوع من أنواع التأمين متسلسلة تاريخيا حسب إبلاغ الشركة لها وبعد ذلك يقوم قسم الحوادث بإجراءاته مثل الكشف عن الحادث وتقدير الأضرار ومعرفة سبب وقوعه وما إذا كان هناك أضرار أخرى مسؤولة عن الحادث، عند استكمال هذه الإجراءات تقوم الشركة بدفع تعويض المقدر والمنفق عليه[3]. ويتضمن هذا السجل المعلومات الأساسية التالية[4]: اسم وعنوان المؤمن له، رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها، تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها، قيمة التعويض المسدد وتاريخ التسديد، تاريخ وأسباب رفض المطالبة (إن وجد).

[1] بوعيشاوي يوسف، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] أحمد صلاح عطية، **مرجع سابق**، ص 21.

[3] طبابيية سليمة، **مرجع سابق**، ص 59.

[4] أحمد صلاح عطية، **مرجع سابق**، ص 22.

3- سجل الوسطاء: وتسجل به كافة البيانات المتعلقة بالوسطاء أو وكلاء التأمين المتعاملين مع الشركة، ويشتمل على البيانات التالية: اسم الوسيط وعنوانه، رقم وتاريخ قيد الوسيط بسجل وسطاء التأمين بالهيئة، تاريخ آخر تجديد، أي بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها[1].

4- سجل التعديلات والإلغاءات: يثبت هذا السجل البيانات المتعلقة بالوثائق الملغاة والتي يترتب عليها إنهاء عقد التأمين بين الشركة والمؤمن له، حيث تمثل الإلغاءات تخفيضا في إيرادات الشركة نظرا لما يترتب عليها من ضياع قيمة أقساط التأمين المستحقة على هذه الوثيقة. أما فيما يخص التعديل فيثبت إما في مبلغ التأمين بالزيادة أو النقص، كما قد يكون التعديل في الأخطار التي يغطيها التأمين بالزيادة أو النقص، وأيضا قد يشمل التعديل مدة التأمين، وتؤثر هذه التعديلات على قيمة الأقساط المستحقة عن هذه الوثائق إما بالزيادة أو بالنقص فضلا عن تأثير هذه العمليات على مبلغ العمولة المستحقة للوكلاء المنتجين[2]. ويحتوي هذا السجل على البيانات التالية[3]: رقم الوثيقة التي يخصمها، رقم التعديل أو الإلغاء، تاريخ التعديل أو الإلغاء، اسم المؤمن له، مبلغ التأمين قبل وبعد التعديل، القسط الإضافي، القسط المردود، اسم المنتج أو الفرع.

5- سجل التجديدات: يتم في شركات التأمين تجديد عقود التأمين السابقة تلقائيا قبل انتهاء مدة التأمين بأسبوعين (بعد موافقة العميل والتوقيع على المذكرة)، بحيث كل قسم من أقسام التأمين يحتفظ بسجل التجديدات يكون على شكل بطاقات سائبة مرتبة زمنيا وفقا لتواريخ تجديد الوثائق[4]. ويحتوي هذا السجل على البيانات التالية[5]: رقم الوثيقة، اسم المؤمن له، تاريخ التجديد، نوع الخطر، مبلغ التأمين، أقساط التجديد، اسم المنتج أو الفرع، العمولة على أقساط التجديد أو الخصم.

6- سجل الإتفاقيات: يتم إثبات العمليات التي تقوم بها شركة التأمين مع شركة التأمين الأخرى (إعادة التأمين) محليا أو دوليا في سجل الإتفاقيات، وبعدها يتم إرسال كل ما يتعلق بعمليات الإتفاقيات في

---

[1] زواتنية عبد القادر، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، السنة الجامعية 2017/2016، ص 31.

[2] بوعيشاوي يوسف، **مرجع سابق**، ص 42-43.

[3] أحمد نور، **مرجع سابق**، ص 92.

[4] عبد الإله نعمة جعفر، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطابق 1، 2007، ص 325.

[5] أحمد صلاح عطية، **مرجع سابق**، ص 22.

شكل إجمالي لقسم الحسابات العامة لإثباته في دفتر اليومية العامة. ويحتوي هذا السجل على البيانات التالية: اسم وعنوان الهيئة المسندة، تاريخ العقد ومدته، الشروط الأساسية للتعاقد، قسط إعادة التأمين وأي بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها[1].

ب- الدفاتر المالية لشركات التأمين. تقوم شركة التأمين بمسك مجموعة من الدفاتر التي تثبت فيها عمليات الشركة المختلفة، ويحدد مجموعها وفقا لحجم الشركة ونشاطاتها.

1- دفتر يومية الصندوق المساعد: وتسجل بها المقبوضات والمدفوعات العائدة لعمليات اليومية وتدون جميع العمليات في نهاية كل شهر في اليومية العامة المركزية، وتتكون من جانبين[2]:

- **جانب المقبوضات:** وتضم مايلي: التاريخ، رقم المستند، الأقساط والتعويضات، المدينون والدائنون، فوائد القروض، الرسوم المالية للوكلاء والفروع، شركات إعادة التأمين وإيرادات الإستثمارات.
- **جانب المدفوعات:** تدون بيانات موضحة بيومية الصندوق المساعد للشهر وتظهر فيها: شركات إعادة التأمين، رسوم التأمين، مصروفات الإستثمارات والخصم، بالإضافة إلى وجود سجل خاص للعمليات النقدية يضاف إليه بعض الحقوق التي تظهر المدفوعات بشكل حقيقي، وهذه الحقوق هي: تصفية وثائق التأمين على الحياة بصفة إجبارية واختيارية، القروض بضمان وثائق التأمين على الحياة.

2- دفتر يومية الصندوق العام: ويطلق على هذا الدفتر اسم سجل المقبوضات والمدفوعات، ويسجل فيه مجاميع دفاتر الصندوق الفرعية الموجودة بقسم الخزينة، علاوة على ذلك يسجل فيه أيضا المقبوضات والمدفوعات على مختلف أنواعها، ويوضح بصورة تحليلية بنود الصرف والتحصيل المختلفة. ومن أهم بيانات جانب المقبوضات والمدفوعات نجد: خانة البنك، خانة الصندوق، خانة للتاريخ ورقم المستند (التحصيل والصرف)، وخانة الإستثمارات (الإيرادات والمصروفات)[3].

3- دفتر اليومية العامة: يتم القيد فيه بقيود إجمالية من واقع مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة شهرية أو ثلاثية مثلا، كما يستخدم هذا الدفتر في قيد العمليات غير المتكررة التي لم يسبق قيدها في

[1] نضال فارس عربيد، **المحاسبة في شركات التأمين**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص 63 (بتصرف).

[2] طبابية سليمة، **مرجع سابق**، ص 60.

[3] بوعيشاوي يوسف، **مرجع سابق**، ص 44-45.

أي يوميات مساعدة، كما يثبت في هذا الدفتر قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية في نهاية السنة المالية، قيود تصحيح الأخطاء، قيود المخصصات والإحتياطات الفنية، العمولات المستحقة للمنتجين، عمليات إعادة التأمين الصادر والوارد، عمليات البنك من مقبوضات ومدفوعات، وتنبع أهمية دفتر اليومية العامة من كونه أداة الترحيل لكافة العمليات الخاصة بشركة التأمين إلى دفتر الأستاذ العام[1].

4- دفتر الأستاذ المساعد: تستخدم هذه الدفاتر عند تكرار وتعدد العمليات في شركات التأمين بغرض تسهيل قيد العمليات المالية، فهو يعتبر سجل للحسابات الإجمالية وأداة رقابية هامة، ومن أهم هذه الدفاتر نجد: دفتر أستاذ مساعد للفروع، دفتر أستاذ مساعد للدائنين والمدينين، دفتر أستاذ مساعد المصروفات أقسام التأمين، دفتر أستاذ مساعد للتعويضات، دفتر أستاذ مساعد الإستثمارات في الأوراق المالية[2].

5- دفتر الأستاذ العام: يتضمن هذا الدفتر الحسابات الرئيسية (القيود الإجمالية) المرحلة من دفتر اليومية العامة والتي تظهر في الميزانية العامة، حسابات الأرباح والخسائر، قائمة المركز المالي وحسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بكل فرع من فروع التأمين، بحيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعد، ولهذا يعتبر أداة رقابية هامة للحسابات، ويشترط فيه الترقيم والتأشير من طرف رئيس المحكمة[3].

ج- القوائم المالية. إن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي هو توفير المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف بغرض اتخاذ القرارات الرشيدة وفي الوقت المناسب، ولا يتم توفير المعلومات المحاسبية إلا عن طريق القوائم المالية[4].

1- الميزانية: تعرف الميزانية المحاسبية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول (المصادر) وعناصر الخصوم (الإستخدامات)، ويمكن

[1] زواتنية عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 31 (بتصرف).

[2] ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 87 (بتصرف).

[3] محمد عزيز عبد الكريم، **محاسبة شركات التأمين**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 49 (بتصرف).

[4] نبيل قبلي، **مرجع سابق**، ص 82-84.

تعريف الميزانية من الناحية الإقتصادية على أنها توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول. وتعبر الميزانية عن مجموعة المصادر المالية للمؤسسة (خصومها) وما تملكه المؤسسة من وسائل (أصولها)، وذلك بزمن تاريخي معين، وعادة ما يتم إعداد الميزانية في نهاية الدورة الإستغلالية. ويختلف تبويب وترتيب الميزانية في شركات التأمين عنها في المنشآت الصناعية والتجارية حتى تبرز أهمية ودلالة كل مجموعة وكل بند وحتى يسهل قراءتها وتتبعها. (أنظر الملحق رقم 1و2، ص 214-216).

2- حسابات النتائج: هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة، بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات فتكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية. وقد حدد المشرع الجزائري الحسابات المدرجة في جدول حسابات نتائج شركات التأمين كما هو موضح في (أنظر الملحق رقم 3، ص 216-217).

3- جدول التدفقات أو سيولة الخزينة: لقد تطرق المعيار الدولي IAS 7 لجدول تدفقات الخزينة النقدية، حيث تم تخصيصه فقط لهذه القائمة ويتطلب عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لمنشأة ما عن طريق جدول تدفقات الخزينة النقدية التي تصنف التدفقات النقدية خلال فترة معينة إلى نشاطات تشغيلية واستثمارية وتمويلية. ويتم إعداده وفق طريقتين:

- **الطريقة المباشرة:** في هذه الطريقة نقوم بإعداد جدول تدفقات الخزينة عند أي لحظة زمنية وعند أي مستوى من النشاط، وذلك من خلال حصر كل التدفقات المالية الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة في دورة النشاط التابع لها، ومن ثم فإن إعداد جدول السيولة بهذه الطريقة تتم وفق أسلوب التسجيل المحاسبي للعملية مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة هذه العملية وأثرها على خزينة المؤسسة. وقد حدد المشرع الجزائري الحسابات المدرجة في جدول التدفقات أو سيولة الخزينة لشركات التأمين وفق الطريقة المباشرة مثلما هو موضح في (أنظر الملحق رقم 4، ص 218).
- **الطريقة غير المباشرة:** يتم إعداد جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة اختياريا، أي أن المؤسسة غير مجبرة على إعداده وفق هذا الأسلوب، وبالتالي فإن الغرض من إعداده يكون بهدف استخدام

مؤشراته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ويتم تشكيل جدول سيولة الخزينة بالإعتماد على ميزانيتين محاسبيتين وجدول حسابات النتائج، أي أن إعداده لا يكون إلا في حالة انتهاء السنة المالية المراد حساب وضعية خزينتها. وقد حدد المشرع الجزائري الحسابات المدرجة في جدول التدفقات أو سيولة الخزينة لشركات التأمين وفق الطريقة غير المباشرة مثلما هو موضح في (أنظر الملحق رقم 5، ص 219).

4- جدول تغير الأموال الخاصة: يقدم جدول تغير الأموال الخاصة حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية. ويمكن عرض أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول وفق ما حدده المشرع الجزائري مثلما هو موضح في (أنظر الملحق رقم 6، ص 220).

الشكل رقم (1.3): دورة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين.

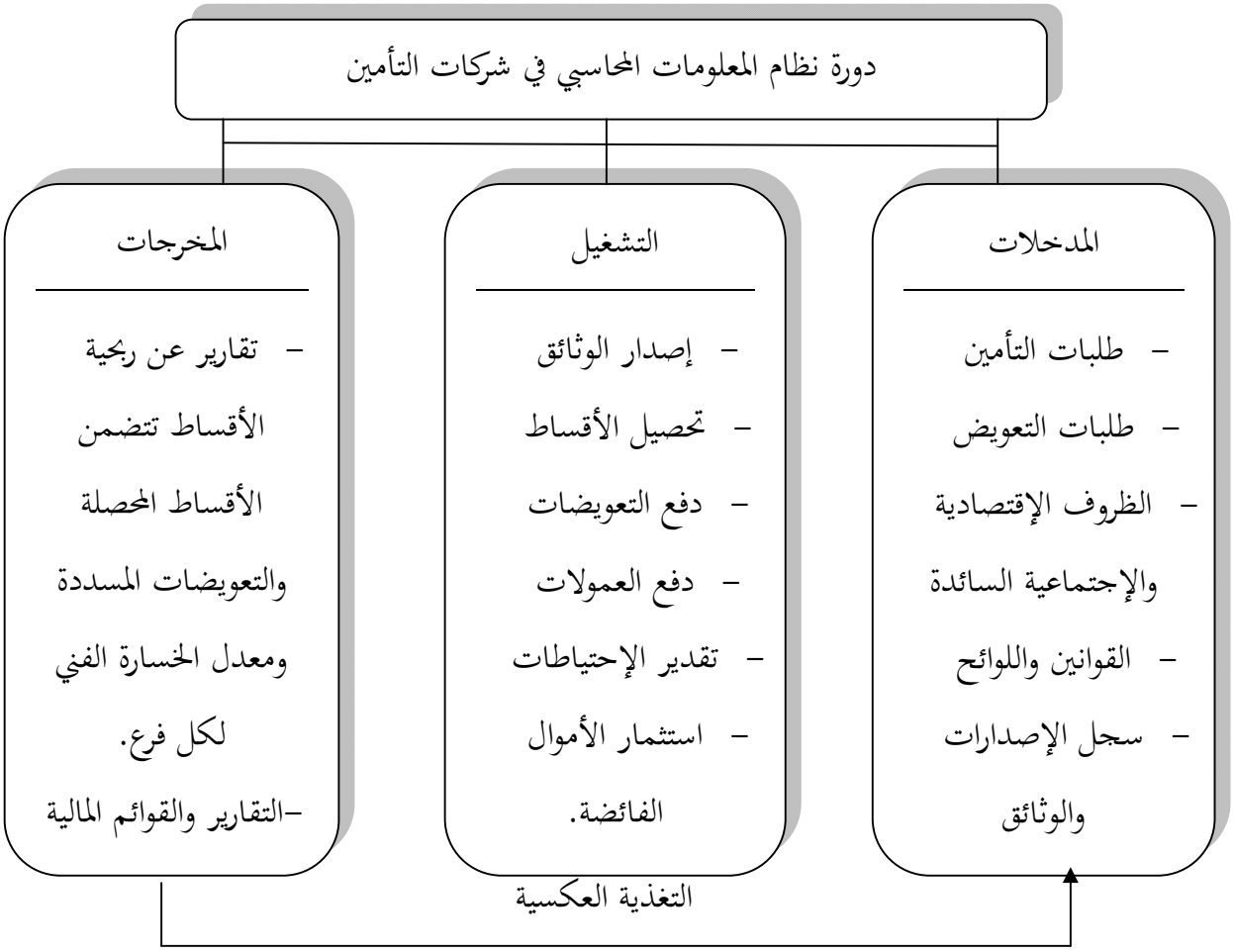

المصدر: بالإعتماد على كل من: - زواتنية عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 33.

- نبيل قبلي، **مرجع سابق**، ص 79.

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها في ظل حوكمة شركات التأمين.

إن المعلومات المحاسبية هي نتاج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: الحوكمة و الإفصاح المحاسبي.

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما لدى مستعملي القوائم المالية من داخل وخارج المؤسسة، وازدادت أهميته بعد انفصال الملكية عن الإدارة، حتى أصبح يقوم بنقل الصورة الحقيقية عن المركز المالي للمؤسسة، حيث يعد الإفصاح من أهم أهداف حوكمة الشركات.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي.

الإفصاح في اللغة العربية يعني الظهور والوضوح وما تبين من الشيئ من دلالة وغيرها، ويقصد به أيضا البيان وهو إظهار المقصود، إذا الإفصاح هو الإعلان عن شيئ أو نشره أو الإبلاغ عن موضوع معين أو محدد وقد يكون هذا الإبلاغ موجها إلى جميع المستخدمين أو قد يكون موجه إلى شريحة معينة ومحددة[1].

يعرف الإفصاح بأنه "إعلام الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المتعلقة بالشركة والمتمثلة أساسا في القوائم المالية والملاحظات أو الجداول المكملة لها، ومختلف التقارير الأخرى التي يتم إعدادها وفق مبادئ وقواعد محاسبية متعارف عليها، يتم إيصالها إلى هذه الأطراف بطريقة شاملة وعادلة وملائمة وفي الوقت المناسب، بهدف اتخاذ القرارات ومساعدتهم على التنبؤ وتقليل درجة المخاطرة"[2].

ويعرف أيضا الإفصاح المحاسبي بأنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الإقتصادية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل"[3].

---

[1] جورج توما بيداوي، **الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، قسم المحاسبة، 2012، ص 1.

[2] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 61.

[3] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، الأردن، 2006، ص 371.

ويعرف الإفصاح بشكل عام بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، ومحاسبيا يقصد به "أي معلومات وحقائق ترد في القوائم المالية والملاحق والتي تبين بشكل واضح الوضع المالي للوحدة الإقتصادية"[1].

ثانيا: أهداف ومزايا الإفصاح المحاسبي.

1- أهداف الإفصاح: يمكن تلخيص أهداف الإفصاح بالنسبة لجميع الأطراف في النقاط التالية[2]:

- وصف فقرات معترف بها وتوفير قياسات ملائمة لهذه الفقرات عدا تلك القياسات (المعلومات) المندرجة في الكشوف المالية؛
- وصف البنود غير المعترف بها وتوفير قياسات نافعة لهذه البنود؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من الفقرات المعترف بها وغير المعترف بها؛
- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي الكشوف المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات؛
- توفير معلومات عن الإنسيابات والتدفقات النقدية المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الإستثمار.

2- مزايا الإفصاح: إن الإفصاح المحاسبي يعمل على تقديم المعلومات الجيدة واللازمة وتوفيرها لمساعدة المستفيدين من البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح الجيد عددا من المزايا وهي[3]:

- الإفصاح المحاسبي يلعب دورا جيدا في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية بحيث يؤدي الإفصاح إلى تقليل عدم الموثوقية فيما يخص الإستثمار، واستقطاب المدخرين على إعطاء أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متاحة للجميع؛

[1] جورج توما بيداوي، **مرجع سابق**، ص 2.

[2] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 63.

[3] سميحة بوحفص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2018/2017، ص 153.

- يعمل الإفصاح المحاسبي بصورة مستمرة على تقليل عدم تماثل المعلومات التي تستخدمها الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها؛
- يعمل الإفصاح المحاسبي على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالإعتماد على المعلومات المفصح عنها؛
- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقديم خدمات للجميع، ومسؤوليتها الإجتماعية تجاه أفراد المجتمع ككل؛
- يوفر الإفصاح معلومات صحيحة، شفافة ومفيدة حول المتعاملين في السوق ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة؛
- الإفصاح المحاسبي يعد أسلوبا مثاليا وجيدا لتقليل الإعتماد على المعلومات الداخلية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تعد للمستخدمين ويمكنها من زيادة القوة على إتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وواضحة.

ثالثا: علاقة الحوكمة بالإفصاح المحاسبي.

إن التطبيق السليم للحوكمة في الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وعليه فإن هناك علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، حيث أن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن تطبيق الحوكمة يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية[1].

وتكمن أهمية حوكمة الشركات في أنها تضمن إدارة الشركة بشكل مسؤول وعدم تعرض أموال المساهمين فيها لسوء الإدارة، بحيث لا تتعرض للسرقة، وتعزز حوكمة الشركات القيم الأساسية باقتصاد السوق، إضافة إلى كونها أحد المفاتيح الأساسية لخلق بيئة أعمال مواتية تحافظ على حقوق الملكية، ويمكن القول أن قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها الشركات وذلك من خلال سعيها إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح، وتتمثل أدوات حوكمة الشركات في مجلس الإدارة ولجان المراجعة[2].

[1] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 96.

[2] عبد الباسط مداح، **مرجع سابق**، ص 82.

كما تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفدين من القوائم والتقارير المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات، كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية العالمية والمحلية، ولازال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتقرير الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات[1].

ولهذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية، خاصة وأنها من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، إذ يمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة، لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالشركات، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها، والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، ومن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح نجد ما يلي[2]:

- إعادة الثقة للمتعاملين والمستثمرين من خلال دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والشفافية في التقارير المالية؛
- تخفيض مشكلة عدم التماثل في المعلومات التي تنشأ بين الإدارة والمساهمين الذين لا يشاركون مباشرة في الإدارة، ومحاولة خلق جو من الشفافية في الشركة من خلال الإفصاح العادل والملائم؛
- حماية صغار المساهمين وتحقيق معاملة عادلة بينهم وذلك بتوفير الإفصاح لهم بنفس القدر الذي يستفيد منه كبار المساهمين خاصة في الدول التي تطبق نماذج الحوكمة المغلقة؛
- توصيل البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج الشركة وهذا ما يؤكده مفهوم الحوكمة ويحث عليه من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة.

[1] طلحة أحمد، **مرجع سابق**، ص 53.

[2] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 97.

المطلب الثاني: الحوكمة و المعلومات المحاسبية.

إن توفر المعلومات المحاسبية ليس هدفا في حد ذاته وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الإستفادة منه من جانب مستخدمي هذه المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية.

1- مفهوم المعلومات المحاسبية.

تتكون المعلومات المحاسبية من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي أو كأساس للتنبؤ أو لإتخاذ القرارات، وتكون المعلومات المحاسبية رقمية، كالقوائم المالية وتقارير الأداء الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المنشأة[1].

المعلومات المحاسبية هي "ناتج نظام المعلومات المحاسبية الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية آليا تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"[2].

كما تعرف على أنها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية والتي تتم معالجتها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية والتقرير عنها في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"[3].

2- أهمية المعلومات المحاسبية.

تزداد أهمية المعلومات المحاسبية كنتيجة أساسية لمجموعة من الأسباب وهي كما يلي[4]:

أ- الثورة العلمية والتكنولوجية: عرف استخدام المعلومات منذ القدم، لكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المصطلحات والمفاهيم التي تميل طبعا إلى العصر الحالي، ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقا لمبدأ

[1] عبد الباسط مداح، **مرجع سابق**، ص 84.

[2] عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**، الجزء الأول، إطار تاريخي للمحاسبة، عمان، 2002، ص 1.

[3] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص 27.

[4] عبد الباسط مداح، **مرجع سابق**، ص 86-87.

التكلفة الإقتصادية، ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والإقتصادية؛

ب– العوامل الإقتصادية: لقد أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل الظروف الإقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها؛

ج– العوامل البيئية والإجتماعية: أدى إتساع حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الإجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف؛

د– العوامل القانونية والتشريعية: حيث تفرض الإحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها؛

هـ– العوامل الجغرافية: حيث أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية؛

و– العوامل الثقافية: تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار. كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات وتخطيط العملية الإدارية؛

ز– العوامل الإدارية: تواجه إدارة المنشآت أنواعا من المشكلات الإدارية وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الصحيحة.

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

تقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعتين كما يلي[1]:

أ- الخصائص النوعية الأساسية: وتتمثل فيما يلي:

1- الملاءمة: تكون المعلومة ملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين، وهذا إما بمساعدتهم على تقييم الأحداث الراهنة والمستقبلية، أو بإثبات الأحداث السابقة وتصحيحها.

تعرف الملاءمة بقدرة المعلومات على تغيير قرار مستخدم المعلومات، ولقد اعتبرت جمعية المحاسبين القانونيين المعلومات المحاسبية ملاءمة عندما ترتبط بالهدف والغرض المطلوب تحققه.

كما تعرف المعلومات الملائمة بأنها "تلك المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة". وعليه يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال:

- **التوقيت الزمني المناسب:** أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية الملازمة لإتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها، لكي لا تفقد قيمتها؛
- **القيمة التنبؤية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية؛
- **القيمة الرقابية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الإستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الإستخدام أو عدم الكفاية.

[1] بالإعتماد على كل من (بتصرف):
- **نفس المرجع**، ص 92-93.
- طبابيية سليمة، **مرجع سابق**، ص 93-100.
- قنوش مولود، **دور النظام المحاسبي المالي في كفاءة سوق الأوراق المالية – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015/2014، ص 63-64.
- العابدي دلال، **مرجع سابق**، ص 59-61.
- ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 64-66.
- طلحة أحمد، **مرجع سابق**، ص 56-61.

2- الموثوقية: تعد الموثوقية تأكيدا بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله وتتمتع بقدر كاف للإعتماد عليها والثقة فيها، وهذا يستلزم الإهتمام بمبدأ الإفصاح والموضوعية والحيادية لتلك المعلومات ليطمئن متخذ القرار من الثقة في هذه المعلومات، باعتبارها تعبر تعبيرا صادقا وحقيقيا عن المركز المالي للوحدة الإقتصادية، وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل. وعليه يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال:

- **صدق التعبير:** أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب وتحيز؛
- **الحياد:** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر؛
- **قابلية التحقيق:** أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي تستخدم في قياس المعلومات المحاسبية.

ب- الخصائص النوعية الثانوية: وتتمثل فيما يلي:

1- قابلية المقارنة: يقصد بهذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى لنفس المؤسسة، أو إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة؛

2- الثبات: أي الثبات على استخدام الطرق والأساليب نفسها المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذه بعين الإعتبار من قبل مستخدمي القوائم المالية؛

3- الوضوح: أي سهولة فهم المعلومات المحاسبية من طرف المستخدمين الذين يملكون معرفة جيدة بالنشاطات الإقتصادية والمحاسبية، ولديهم رغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية.

ثالثا: علاقة الحوكمة بالمعلومات المحاسبية.

من خلال كل ما سبق يرى الباحث أن من أهم دوافع تطبيق آليات الحوكمة بالنسبة للشركات هو إعادة الثقة للمتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركة تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة المعلومات المحاسبية، كما أن من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على أن هذه الأخيرة أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المالية بجانب الإلتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، وأن تطبيق الحوكمة يعمل على المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، فتطبيق مبدأ الإفصاح في الحوكمة تحقق الشفافية ويجب أن تتفق هذه الأخيرة مع معايير جودة المعلومات المحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار هذه الأخيرة من أهم الركائز التي يمكن الإعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ[1].

يعتبر الإفصاح مطلب ضروري يعكس الواقع الحقيقي للشركة ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة، من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه تعتبر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وعليه فإن إلتزام وحدات الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة المعلومات المفصح عنها[2].

مما سبق يتضح أن هناك علاقة قوية طردية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، حيث بقدر التطبيق السليم لآليات ومبادئ الحوكمة بقدر ما يمكن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما أن هناك عناصر مشتركة في كلا الطرفية حيث أن الإفصاح من مبادئ الحوكمة فهو من عناصر جودة المعلومات المحاسبية.

[1] عبد الباسط مداح، **مرجع سابق**، ص 101.

[2] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 98-99.

المطلب الثالث: أثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في شركات التأمين.

يعتبر التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات أحد المنافذ الفعالة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما أن أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات تقوم على الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية، إذن فهناك علاقة بين التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها.

1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية. يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظرا لإختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية، وأيضا نظرا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي تحديد مفهوم لها.

يعني مصطلح الجودة بشكل عام مدى صلاحية الشيئ (سواء كان سلعة أو خدمة) للغرض الذي أعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية، لكن يكفي لتحققها أن تلبي هذه السلعة أو الخدمة احتياجات مستعمليها.

تعني جودة المعلومات المحاسبية "مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها"[1].

ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية كذلك "مدى الإمتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة"[2].

كما يقصد بجودة المعلومات المحاسبية "الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والتي تشكل معايير أساسية يتم الإسترشاد بها للحكم على مدى كفاءة وفعالية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها المتمثل في ترشيد واتخاذ القرارات"[3].

---

[1] قادري أحمد معراج، خالدي الزهرة، **دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 82-83.

[2] عبد المالك زين، دراوسي مسعود، **أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية –**، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 416.

[3] النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص 292.

2- العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية: وتتمثل فيما يلي[1]:

أ- جودة المعايير المحاسبية المطبقة: إن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة، فمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية؛

ب- دوافع الإدارة: المرونة المتاحة أمام الإدارة في الإختيار بين السياسة المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، وقد تكون للإدارة دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية؛

ج- المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة: يؤثر وجود تنظيمات مهنية مختصة قوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير وتنظيمات وقواعد ولوائح تنفيذية.

د- جودة عملية التدقيق: جودة إجراءات التدقيق وكفاءة واستقلالية مدقق الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الإدارة الإحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي وهو ما ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية؛

هـ- الحوكمة: أشارت العديد من الدراسات المحاسبية إلى وجود تأثير إيجابي لآليات الحوكمة (جودة لجان التدقيق، والتدقيق الداخلي والخارجي، ومجلس الإدارة) على جودة المعلومات المحاسبية.

ثانيا: أثر الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية: إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم بطريقة أو أخرى في إيجاد ومراقبة الأنظمة المالية والمحاسبية وذلك من خلال[2]:

- توفير إطار لمناقشة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات دقيقة بما يتفق مع سياسات الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين المفروضة من قبل الدولة في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة؛

[1] فطوم أحمدي، **دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية – دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية-**، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، السنة الجامعية 2017/2016، ص 236-237.

[2] عبد الباسط مداح، **مرجع سابق**، ص 99-100.

- قيام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين بمدى فعالية نظم الرقابة التي تطبقها الشركة على أنظمتها المحاسبية والمالية لتقييد أي إمكانية لتحريف التقارير المالية وضمان وجود رقابة محكمة على المجالات التي يتاح فيها مرونة للحكم المهني أثناء عملية التجميع والتبويب والتلخيص التي تجري على البيانات وضمان تطبيق أي توصيات قد يقترحها المراجعين في هذا الشأن؛
- قيام المدققين الداخليين بفحص الأنظمة المالية والمحاسبية وذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وتقييم مدى فعالية الأنشطة الرقابية على هذه السجلات والتقارير؛
- يمكن قياس وتقييم نتائج أعمال الشركة من خلال مخرجات وظيفة المحاسبة، وكذلك تحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن مما يساعد في النهاية على تحقيق متطلبات مبادئ الحوكمة؛
- إن تطبيق حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا ما يؤكد تأثر كل من الإفصاح وحوكمة الشركات في الأخير، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية؛
- إن تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي يؤكد الرقابة الجيدة، مما يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة من خلال التأثير في طبيعتها وتوقيتها ونطاقها، وبالتالي تطوير استراتيجية المراجعة.

ثالثا: أثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية: يتجلى أثر الحوكمة على جودة المعلومات فيمايلي[1]:

يمكن القول بأن حوكمة الشركات بما تقوم عليه من مبادئ ومقومات أساسها الإلتزام بالقوانين والإجراءات الإدارية، واستغلال الفرص لتحقيق التميز في الأداء، هي أحد الأساليب الإدارية حديثة النشأة ومطالب العمل بها، كما تجدر الإشارة إلى أن التطبيق السليم للحوكمة والإلتزام بالمبادئ والمقومات من شأنه أن يضمن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وهذا بالنظر إلى جملة الإجراءات المحاسبية المعتمدة في إطار الأساليب الإدارية المعمول بها، حيث أن النجاح الفعلي لحوكمة الشركات يعتمد بشكل كبير على الممارسات المحاسبية والمالية وعلى نوعية المعايير المحاسبية المعتمدة.

ففي إطار حوكمة الشركات تتم العمليات الرقابية على الممارسات المحاسبية وذلك من قبل عدة أطراف، وهذا على المستويين الداخلي ضمن عملية التدقيق والمراجعة الداخلية للحسابات، والخارجي من خلال عملية التدقيق والمراجعة الخارجية، هذا إلى جانب العمل الرقابي للمساهمين، والذي يضمنه القانون من أجل حماية مصالحهم والمحافظة على حقوقهم.

كما تضمن حوكمة الشركات الممارسات الفعلية للعمل المحاسبي، وهذا بمجرد الإلتزام بالمعايير المحاسبية، سواء منها الدولية أو معايير مكيفة، حتى تتماشى والواقع الإقتصادي للبلد الذي تطبق فيه مثل هذه المعايير، لأن انفتاح وعولمة الأسواق يحتم هذا التوجه المحاسبي، فالعمل ضمن هذا الإطار المحاسبي يضمن المتابعة المستمرة للأداء، والإعلان عن نتائج المتابعة من خلال الإفصاح والإبلاغ المحاسبي عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء التشغيلي والمالي للشركة، وذلك في شكل تقارير وقوائم مالية، مصادق عليها من قبل لجان التدقيق الداخلي وحتى الخارجي بما يكسبها الثقة والمصداقية، ليتم عرضها حتى يتسنى لمن يهمه الأمر، من أطراف مختلفة ذات علاقة بالشركة، للإطلاع عليها والإستعانة بها في اتخاذ القرارات المناسبة.

إن ما يتحقق من التطبيق الفعلي والفعال لحوكمة الشركات هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة، تعتمد من قبل أطراف متعددة ومختلفة، تربطها مصالح بالشركة، فمن خلال المعلومات المحاسبية المنتجة والمفصح عنها، والتي تتميز بالملاءمة والمصداقية، يمكن للأطراف ذات العلاقة بالشركة المحافظة على مصالحهم

[1] سميحة بوحفص، **مرجع سابق**، ص 172-173.

وحماية حقوقهم من التلاعب والضياع، كما تضمن المعلومات المحاسبية ذات الجودة توليد الثقة في الإدارة وفي الممارسات الإدارية، وهذا ما يدعم المركز التنافسي للشركة، كما ينشط حركة الأسواق المالية ويدعم كفاءتها.

في الواقع العامل المشترك الذي يجمع بين جميع مبادئ الحوكمة هو المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل، وبما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الشركة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية للمعلومات المحاسبية[1]:

- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين عنها؛
- المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن تتوفر عليه من عناصر الجودة المختلفة؛
- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين، سواء من داخل أو خارج الشركة.

[1] ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 100-101.

خلاصة:

يضمن التطبيق السليم للحوكمة والإلتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها في بلد ما معلومات محاسبية ذات جودة عالية، ففي إطار حوكمة الشركات تتم الرقابة على جميع جوانب دورة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، فمن خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- تحتل شركات التأمين دورا هاما من خلال مساهمتها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، وذلك بالنظر لما تحوز عليه من مدخرات تمكن من تمويل وتوفير الإحتياجات المالية لمختلف الأنشطة الإقتصادية، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.
- هناك علاقة طردية وثيقة الصلة بين التطبيق السليم للحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، فتطبيق مبدأ الإفصاح في الحوكمة يحقق الشفافية ويجب أن تتفق هذه الأخيرة مع معايير جودة المعلومات المحاسبية؛
- تتميز المحاسبة في شركات التأمين ببعض الخصائص مقارنة بالمحاسبة في المؤسسات الإقتصادية الأخرى أهمها انعكاس دورة الإنتاج، حيث تتحصل شركات التأمين على إيراداتها (الأقساط) مسبقا، بينما تتحمل التكاليف (التعويض) لاحقا؛
- حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية يجب أن تتوفر على خصائص أساسية (الملاءمة والموثوقية) وأخرى ثانوية (قابلية المقارنة والثبات والوضوح)؛
- إن جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين في ظل تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة والإلتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها لها تأثير على كل من المؤمن لهم، الإدارة، المستثمرين، هيئات الإشراف والرقابة والأسواق المالية؛
- يختلف النظام المحاسبي في شركات التأمين نوعا ما عن النظام المحاسبي المعمول به في المؤسسات الإقتصادية والتجارية الأخرى من حيث بعض القيود والسجلات وهذا راجع لطبيعة النشاط التأميني.

الفصل الرابع:

دراسة حالة عينة من مؤسسات التأمين في الجزائر

تمهيد:

يعد نظام التأمين من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة لما يلعبه من دور فعال في حماية الأشخاص ضد الأخطار التي يواجهونها سواء في ممتلكاتهم أو في مسؤولياتهم المدنية أو في شخصهم ذاته، ومن جهة أخرى لمساهمته في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لما يوفره من موارد مالية معتبرة يمكن توظيفها في أوجه الإستثمار المختلفة ودوره في استقرار المجتمع.

حيث عرفت الجزائر التأمين كنظام في فترة الإستعمار الفرنسي، بحيث كان النظام السائد هو نظام التأمين الفرنسي، طبقا للقانون المؤرخ في 30 جويلية 1830م والمتعلق بالتأمين، كما عملت فرنسا استجابة لطلب المستوطنين الذين زاد عددهم وكثرت معاملاتهم على إنشاء عدة وكالات تأمين تتولى مهمة ممارسة وتنظيم عملية التأمين.

أما بعد الإستقلال فقد شهد قطاع التأمين في الجزائر كغيره من القطاعات الإقتصادية الأخرى تحولات عميقة إلى يومنا هذا، والناتجة عن سلسلة من الإصلاحات التي باشرتها السلطات في هذا المجال، بدءا من مرحلة تأميم القطاع والإحتكار العمومي، والذي وضع حدا لإستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية، وصولا إلى مرحلة الإنفتاح وتحرير القطاع وفتح المجال للخواص المحليين والأجانب، بحيث تم إعادة هيكلته وذلك بإلغاء مبدأ التخصص لشركات التأمين.

بناءً على ما سبق وللإلمام أكثر بالموضوع إرتأى الباحث إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر.

المبحث الثاني: إحصائيات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة من 2016 إلى 2020.

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية.

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر.

للنهوض بهذا القطاع قامت الجزائر بعدة إصلاحات كان أبرزها القانون الجديد للتأمين 04/06 المعدل والمتمم للقانون رقم 07/95، والذي عبر عن رغبة السلطات العمومية في تحرير أكثر لقطاع التأمين وفتحه أمام المنافسة الخارجية وتبني إجراءات تحفيزية لصالح شركات التأمين.

المطلب الأول: نشأة وتطور التأمين في الجزائر.

إن البحث في تاريخ قطاع التأمين في الجزائر، يقودنا إلى التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الإحتلال (الإستدمار الفرنسي) ومرحلة الإستقلال، لأن لكل فترة لها خصوصياتها الإقتصادية والسياسية والثقافية.

أولا: مرحلة الإحتلال.

عرفت الجزائر التأمين كنظام في فترة الإستعمار الفرنسي، من خلال مؤسستين هامتين لهما علاقة مباشرة بالتأمين في الجزائر، أولها تلك المؤسسة المنشأة في 1861م والمسماة بمؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق، والتي كانت تمارس عمليات التأمين بالجزائر والمستعمرات الواقعة تحت السلطة الفرنسية آنذاك، وثانيها تلك المؤسسة المنشأة بفرنسا عام 1907م تحت اسم الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي، فيما بعد تم صدور القانون الفرنسي المؤرخ في 13 جويلية 1930م بحيث تتعلق نصوصه في مجال التأمينات البرية، وتم تطبيقه في الجزائر بموجب مرسوم خاص صدر في 10 أوت 1933م في تنظيمه لعقود التأمين بصفة محكمة، ويعتبر أول محاولة جادة من قبل المشرع الفرنسي في هذا المجال[1].

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو إهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البحري الذي كان يدر أموالا كثيرة على شركات التأمين، فيما بعد تدارك المشرع الفرنسي هذا النقص بإصداره لمجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية نذكر منها[2]:

- قانون 14 جوان 1938م الذي نظم عقود التأمين البري؛
- مرسوم أوت 1941م الذي ينظم عمل شركات التأمين؛
- قانون 10 أوت 1943م الخاص بالتأمين الإجتماعي؛

[1] بالي مصعب، صديقي مسعود، **تطور قطاع التأمين في الجزائر**، مجلة رؤى إقتصاد، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 344-345 (بتصرف).

[2] بيشاري كريم، **واقع سوق التأمين في الجزائر**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 27، المجلد 1، 2013، ص 199-200 (بتصرف).

- قانون 27 أوت 1958م الذي نص على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية لمالكي السيارات.

ثانيا: مرحلة الإستقلال.

مر قطاع التأمين خلال مرحلة الإستقلال بمرحلتين هامتين هما:

- **مرحلة التأميم والإحتكار**[1]: تبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر في 31 ديسمبر 1962م والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية، شرط أن لا يكون خارق للسيادة الوطنية، أو يكتسي طابعا تمييزيا.

أما أول تشريع جزائري في قطاع التأمين، كان القانون الصادر في 08 جوان 1963م، الذي يفرض على المؤسسات الأجنبية التزامات وضمانات، بالإضافة إلى إجبارها على طلب لاعتماد من وزارة المالية مع وضع كفالة تقدر بنسبة مئوية معينة من مداخيلها المالية المحصلة خلال خمس سنوات الأخيرة من نشاطها.

كما صدر القانون رقم 63-197 الذي يقضي برقابة الدولة الجزائرية على المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، وإخضاعها إلى إعادة التأمين بالجزائر لدى أول مؤسسة جزائرية أنشئت لهذا الغرض، وكان الهدف من هذا الإجراء هو الحد من تحويل الأموال إلى الخارج بعنوان إعادة التأمين.

وما يميز هذه المرحلة هو احتكار الدولة لقطاع التأمين، حيث تجسد ذلك بالأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966م، حيث نصت المادة الأولى منه على:"من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة".

إضافة إلى ذلك بسطت الدولة سيادتها على كافة مؤسسات التأمين باتخاذ تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 66-129 المؤرخ في 27 ماي 1966م، فمس التأميم آنذاك المؤسسة الجزائرية للتأمين، وهي مؤسسة ذات رؤوس أموال مختلطة جزائرية-مصرية.

وتطور احتكار الدولة بإنشاء المؤسسة المركزية لإعادة التأمين CCR بموجب الأمر رقم 73-1954 المؤرخ في 1973/01/01م، بحيث تقوم هذه المؤسسة بعمليات إعادة التأمين على المخاطر التي تتعدى قدرة المؤسسة الوطنية.

[1] خيري محمد، **دور مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد الوطني –حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص 35-36 (بتصرف).

كما تطور النظام القانوني لعقد التأمين بواسطة مجموعة من الأحكام الخاصة والعامة، لعل أهمها الأمر الصادر بتاريخ 30 فيفري 1974م ويتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات، القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 75-1958 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975م الذي تضمن فصلا كاملا لتنظيم عقد التأمين وتحديد أنواع التأمين، والقانون التجاري الصادر في 26 سبتمبر 1975م.

من خلال ما سبق يرى الباحث أن هذه المرحلة تميزت بفرض الرقابة على القطاع وتأميمه وبسط الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين القائمة آنذاك، أي احتكار الدولة لكافة العمليات التأمينية.

- **مرحلة تحرير القطاع**[1]: أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عملية التأمين، والذي جسد ذلك هو المرسوم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995م المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالإحتكار. ولأول مرة يفتح المجال من خلال هذا المرسوم للشركات الخاصة والأجنبية لممارسة عملية التأمين في الجزائر، كذلك أهم ما جاء به مرسوم 95-07 هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، والذي له دور استشاري ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه. أما القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006م المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات فيشتمل على ثلاثة محاور للإصلاح.

- تشجيع النشاط عن طريق وضع مقاييس تدعيم تطور التأمينات بصفة عامة وتأمينات الأشخاص بصفة خاصة. هذه المقاييس تخص العقد، أشكال توزيع المنتجات وكذا إطار الإنتاج؛
- الأمان المالي للشركات من خلال مراجعة وإدخال قواعد جديدة كالتحرير الكلي لرأسمال شركة التأمين، حق الإطلاع على مصدر الأموال المخصصة لتمويل الرأسمال وإنشاء صندوق ضمان ممول من قبل المتعاملين على مستوى السوق يتكفل بتعويض المؤمنين لدى شركات التأمين العاجزة عن الوفاء بإلتزاماتها؛
- إعادة تنظيم الرقابة من خلال إنشاء لجنة مراقبة التأمين.

[1] بالي مصعب، صديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص 346-347 (بتصرف).

المطلب الثاني: شركات التأمين الناشطة في الجزائر.

لقد سمح تحرير قطاع التأمين من خلال المرسوم 95-07 والقانون 06-04 بزيادة إنشاء العديد من المؤسسات منها العمومية، الخاصة، الأجنبية والتعاضديات، وتتمثل هذه الشركات فيما يلي:

أولاً: الشركات العمومية: تتمثل الشركات العمومية فيما يلي:

- **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)**: تأسست في 08 جوان 1963م باسم الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين وتم تكليفها بمتابعة ومراقبة عمليات التنازل القانوني وهي إحدى المؤسسات الكبرى بقطاع التأمين، و كان الهدف من عمل هذه المؤسسة هو السماح للدولة الجزائرية بمراقبة سوق التأمين، بحيث كانت تلزم أي مؤسسة تباشر نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن أقساطها بـ 10% لصالح المؤسسة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وبموجب الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966م تم تحويل تسميتها من الصندوق إلى الشركة، ومع بداية الإصلاحات الإقتصادية المقدمة في قانون المالية لسنة 1988م تم تحويل شكلها القانوني لتصبح شركة ذات أسهم (SPA)، وتحتل المرتبة الثانية من حيث حجم التداول والمركز الأول من حيث النتائج بحيث وصل رأسمال المؤسسة في سنة 2007م 8000 مليون دج وتضم 80 وكالة على مستوى الوطن[1].
- **الشركة الوطنية للتأمين (SAA)**: تأسست بعد الاستقلال بتاريخ 12 ديسمبر 1963م برأسمال مختلط بين الجزائر 61% ومصر 39 %، وبمقتضى الأمر رقم 66-129 المؤرخ في 27 ماي 1966م في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين تم تأميم الشركة، ومع ظهور قانون التخصيص 21 ماي 1975م احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، التأمين على الحياة والأخطار البسيطة، وبمقتضى المرسوم 85-80 المؤرخ في 30 أفريل 1985م أصبحت الشركة الوطنية للتأمين تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، بحيث وصل رأسمال المؤسسة في سنة 2009م 16 مليار دج وتضم 06 مديريات جهوية و 292 وكالة[2].

[1] **Compagnie Algérienne d'assurance et de réassurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://caar.dz/historique-la-caar/, vue le 20/05/2021.

[2] **Société Nationale d'assurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.saa.dz/presentation-de-la-societe.html, vue le 20/05/2021.

- **الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)**: نتجت عن إعادة هيكلة قطاع التأمين طبقا للمرسوم 85-92 المؤرخ في 30 أفريل 1985م، اختصت في البداية بضمان الأخطار المتعلقة بالنقل، وبعد الإصلاحات الإقتصادية وإلغاء التخصص تحولت الشركة الجزائرية للتأمين إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA) وشرعت في ممارسة كل فروع التأمين. وتساهم CAAT كباقي شركات التأمين في دعم النمو الاقتصادي من خلال حماية الشركات والأفراد من المخاطر القابلة للتأمين بأعلى جودة وبأفضل الأسعار[1].
- **شركة تأمين المحروقات (CASH)** [2]: تأسست شركة تأمين المحروقات في 18 جويلية 1999م بين وزارة المالية ووزارة الطاقة، وبدأت النشاط سنة 2000م برأسمال اجتماعي قدره 1800 مليون دج موزع على مجموعة من المساهمين (SONATRACH, NAFTAL, CCR ET CAAR)، تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، من أهم المشاريع التي تم تأمينها مايلي:
  - مشروع تطوير حقل عين أميناس للغاز؛
  - مشروع تطوير حقل عين صالح؛
  - مشروع إنجاز مصنع لمعالجة الزيوت؛
  - مشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر.
- **المؤسسة المركزية لإعادة التأمين (CCR)**: تأسست بمقتضى الأمر رقم 73-54 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973م، وهي مؤسسة متخصصة في إعادة التأمين، وكان دورها ينحصر في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية فهي تحتفظ بجزء من هذه المخاطر، وقد عدل نظامها الأساسي بمقتضى المرسوم 85-83 المؤرخ في 30 أفريل 1985م، الذي أشار إلى أن هذه الشركة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، وأن غرضها يتمثل في القيام بعمليات إعادة التأمين على اختلاف أشكالها[3].

---

[1] **Compagnie Algérienne des assurances**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.caat.dzpresentation, vue le 20/05/2021.

[2] بارة سوهيلة، **مرجع سابق**، ص 70 (بتصرف).

[3] رشيد بوكساني، **إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الإقتصاد الجزائري**، Revue des reformes economique et integration en economie mondial N°1/2006, p 51.

ثانياً: الشركات الخاصة: تنقسم الشركات الخاصة بدورها إلى:

1- شركات التأمين على الأضرار: تتمثل في:

- **الشركة الدولية للتأمين ولإعادة التأمين(CIAR)**: هي شركة ذات أسهم (SPA) تأسست في 5 أوت 1998م، يقدر رأسمالها بـ 4.5 مليار دج، تزاول الشركة نشاطها التأميني و إعادة التأمين باستثناء تأمينات الأشخاص والتي أوكلتها إلى شركة Macir-Vie[1].
- **الجزائرية للتأمينات (2A)**: تم إنشاء الشركة طبقا للتعليمة رقم 95-07 المؤرخة في 25 جانفي 1995م المتعلقة بفتح السوق التأمينية، وهي شركة ذات أسهم برأسمال (SPA) قدره 2 مليار دج، ومنح لها الإعتماد في 05 أوت 1998م تحت رقم 98-04 من أجل ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين[2].
- **تراست الجزائر للتأمين(Trust)**: تأسست في 25 أكتوبر 1997م، وهي شركة ذات أسهم (SPA)، وتعد أول شركة تأمين خاصة في الجزائر بعد افتتاح سوق الاستثمار الخاص، برأسمال مشترك جزائري، بحريني وقطري، بحيث بلغ رقم أعمالها سنة 2007م 1.4 مليار دج، وتضم 175 وكالة[3].
- **سلامة لتأمينات الجزائر (SALAMA Assurances)**: وهي شركة ذات أسهم (SPA)، بداية نشاطها كان في 26 مارس 2000م تحت اسم شركة البركة والأمان، أما شركة سلامة للتأمينات فتم اعتمادها بمقتضى القرار رقم 06-46 الصادر في 02 جويلية 2006م، بعد موافقة وزارة المالية، وبذلك تم الإستحواذ على الشركة الأم، يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج، وتتميز بخدمات التكافل والتعامل بالتأمين الإسلامي[4].

[1] **Compagnie Internationale d'Assurance et de réassurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.laciar.com/presentation, vue le 01/06/2021.

[2] بالي مصعب، صديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص 349 (بتصرف).

[3] رشيد بوكساني، **مرجع سابق**، ص 52.

[4] **Salama Assurances Algérie**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.salama-assurances.dz/Presentation, vue le 01/06/2021.

- **آليانس للتأمين (Alliance assurance)**: هي شركة ذات أسهم (SPA)، تم اعتمادها في 30 جويلية 2005م، لمزاولة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وتعتبر أول شركة تأمين تقوم بالإكتتاب العام في بورصة الجزائر، تضم 200 وكالة على مستوى 42 ولاية[1].
- **شركة مختلطة لتأمين الأضرار(AXA Algérie Assurance Dommage)**: هي شركة تأمين عامة على الممتلكات والحوادث، بدأت تزاول نشاطها في نوفمبر 2011م، رأسمال الشركة مقسم بين: AXA الفرنسية 49%، الصندوق الوطني للإستثمار FNI 36% وبنك الجزائر الخارجي BEA 15 %[2].

2- شركات التأمين على الأشخاص:يمكن حصرها فيما يلي[3]:

- **كارديف الجزائر(CARDIF EL DJAZAIR)**: تأسست سنة 2006م، وهي فرع لمجمع BNP PARIBAS، متخصصة في الإئتمان المصرفي والحوادث الفردية كتأمين المقترضين والأشخاص، ويهدف إلى ربط الأنشطة التأمينية مع البنك.
- **الكرامة للتأمينات (CARAMA)**: هي شركة ذات أسهم تابعة وملك للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، يقدر رأسمالها بـ 1 مليار دج، أنشئت بموجب قانون 04-06 في فيفري 2006م، والذي ينص على فصل نشاط التأمين على الحياة عن التأمين الصحي، وبدأت تمارس نشاطها في 09 مارس 2011.
- **شركة التأمين الصحي (AMANA)**: هي شركة ذات أسهم، تأسست سنة 2011م بعد قانون فصل تأمين الأضرار عن تأمين الأشخاص، مختصة في التأمين الصحي والتأمين على الحياة، وتم إنشاؤها من قِبل كل من SAA 41%، MACIR 15%، BDL 15%، BADR 10%.
- **مصير للحياة (MACIR VIE)**: تأسست في 11 أوت 2011م برأسمال قدره 2 مليار دج، وهي أول شركة خاصة بتأمين الأشخاص في الجزائر بعد فصل تأمين الأشخاص والأضرار، وهي تابعة للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمينCIAR.

[1] **Alliance Assurances**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://allianceassurances.com.dz/index.php, vue le 01/06/2021.

[2] **Axa Assurances Algérie Dommage**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.axa.dz, vue le 01/06/2021.

[3] بالي مصعب، صديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص 350 (بتصرف).

ثالثا: شركات ضمان الائتمان: تتجلى هذه الشركات في[1]:

- **الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):** هي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج، تم إنشاؤها بموجب الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996م المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير، وتم اعتمادها بالمرسوم رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996م الذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفيته، وتتمثل مهام الشركة في ضمان تمويل الصادرات وتقديم النصائح والمساعدات للمصدر وتزويده بالمعلومات الإقتصادية والقانونية.
- **شركة ضمان القرض العقاري (SCGI):** هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم (EPE/SPA) يقدر رأسمالها بـ 1 مليار دج، تم تأسيسها في 05 أكتوبر 1997م، بمساهمة عدة بنوك (BEA, BNA, CPA, CNEP ET BADR) وشركات تأمين (CAR, SAA, CCR ET CAAT)، باشرت نشاطها رسميا في 01 جويلية 1998، حيث تقوم بممارسة جميع عمليات التأمين المتعلقة بالقروض العقارية.
- **الشركة الجزائرية لضمان قرض الإستثمار (AGCI):** اعتمدت هذه الشركة بتاريخ 09 نوفمبر 1998م، لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الإستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج موزع بين الخزينة العمومية 25% و 6 بنوك بالتساوي 12.5% لكل منهما.

رابعاً: التعاضديات: أهمها مايلي[2]:

- **تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC):** تم اعتمادها في 29 ديسمبر 1964م، بمقتضى القانون الصادر في 1963م، المتضمن إلزامية مراقبة جميع الشركات الوطنية، ومنح لها الإعتماد من طرف وزارة المالية. تضم المشتركين العاملين في قطاع التربية والثقافة، كما تقوم بعمليات التأمين على السيارات والتأمين الشامل للسكن، يقدر رأسمالها بـ 1 مليار دج.

[1] بارة سوهيلة، **مرجع سابق**، ص 74-75 (بتصرف).

[2] بالي مصعب، صديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص 351 (بتصرف).

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)**: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب التعليمة 72-64 المؤرخة في 02 ديسمبر 1972م، بهدف حماية الممتلكات والأشخاص، وهو صندوق تعاضدي للإستثمار الزراعي، مرتبط نشاطه بالفلاحة يقوم بجميع عمليات تأمين الأضرار وإعادة التأمين كما يمكنه منح القروض، بالترخيص الذي منحه له البنك المركزي من خلال المرسوم 95-97 المؤرخ في 01 أفريل 1995م، يبلغ رأسماله 758.7 مليون دج.

المطلب الثالث: هيئات الإشراف والرقابة في الجزائر.

إن قطاع التأمين وقبل صدور القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07 يخضع من حيث الرقابة لإدارة الرقابة، ويقصد بها الوزير المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات، لكن بعد صدور القانون 06-04 لم يعد الوزير المكلف بالمالية هو من يتخذ القرارات في مجال الرقابة والإشراف، بل استحدثت هيئات للإشراف والرقابة على التأمين تتمثل فيما يلي:

- **وزارة المالية:** في اطار أحكام القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات، يمارس الوزير المكلف بالمالية صلاحية ممارسة الرقابة على مؤسسات التأمين ، فهو الذي يمنح الإعتماد لممارسة نشاط التأمين وأيضا صلاحية تقرير عقوبات على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية في حالة مخالفتها للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بنشاط التأمين.[1].

فيما يتعلق بسحب الإعتماد بصفة كلية أو جزئية فيتخذه الوزير المكلف بالمالية بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات، ويكون إلغاء الترخيص من اختصاص السلطة التي منحته طبقا لقاعدة توازي الأشكال، وبالتالي لا يخضع قرار إلغاء الترخيص لأي طعن[2].

- **المجلس الوطني للتأمين:** حسب نص المادة 274 من الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المعدل والمتمم بالقانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، والمتعلق بالتأمين، فالمجلس الوطني للتأمينات هو جهاز استشاري يرأسه الوزير المكلف بالمالية، يستشار في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره، ، كما يمكن أن يعد المجلس مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلة في مجال اختصاصه وذلك بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو بمبادرة منه، كما أنه يجوز للمجلس الوطني للتأمينات أن يشكل بداخله لجنة أو عدة لجان متخصصة، كما أن

[1] Ordonnance n° 95-07 modifiant et complétant par la loi n° 06-04 (20 février 2006), **relative aux assurances**, journal officiel n° 15, année 2006, article 220.
[2] **Ibid**, article 221.

المجلس يستشار أيضا فيما يتعلق بمنح الإعتماد لشركات التأمين وسماسرة التأمين، وكذا تعديله وسحبه، ويعد مركزا لتصميم وإجراء البحوث التقنية المتعلقة بقطاع التأمين والمتمثلة في دراسة تنظيم السوق، تنسيق أعمال البحث والتطوير وتسعير الضمانات الإجبارية.

- **لجنة الإشراف:** تم استحداث هذه اللجنة بموجب القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 كهيئة مسؤولة بشكل مباشر على رقابة نشاط التأمين في الجزائر بعدما كانت رقابة الدولة على نشاط التأمين مخولة إلى الوزير المكلف بالمالية. وقد جاء في نص المادة 209 من القانون رقم 06-04 السابق الذكر والمتعلق بالتأمينات، أنه "تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية".

كما تتكون لجنة الإشراف حسب نص المادة 209من القانون رقم 06-04 السابق الذكر، من خمسة أعضاء من بينهم رئيس اللجنة، هذا الأخير الذي يعين بموجب مرسوم رئاسي وباقتراح من وزير المالية، بالإضافة إلى قاضيان تقترحهما المحكمة العليا إضافة إلى ممثل عن وزير المالية، أما العضو الرابع فيكون خبير في مجال التأمينات. حيث يتمتع أعضاء هذه اللجنة بالإستقلالية التامة كون تعيينهم يتم بموجب مرسوم رئاسي إضافة إلى طبيعة تشكيلتها والتي تجعل من سلطة الوزير تتقلص أمامها، زيادة على استقلالية ميزانيتها التي تتكفل بها الخزينة العمومية.

كما تهدف لجنة الإشراف حسب نص المادة 210 من القانون رقم 06-04 السابق الذكر، إلى مايلي:

- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛
- التأكد من أن هذه الشركات تفي بالإلتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولازالت قادرة على الوفاء؛
- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأسمال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.

- **مديرية التأمينات:** تعتبر مديرية التأمينات الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، وهي إحدى المديريات التابعة للمديرية العامة للخزينة، وتعد هذه الأخيرة الهيكل المنفذ لعملية الرقابة التي تديرها

لجنة الإشراف، تسمح لوزارة المالية بمعرفة كل ما يجري بداخل هذا القطاع، فهي بمثابة مرآة، وتتكون من[1]:

- المديرية الفرعية للتنظيم؛
- المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل؛
- المديرية الفرعية للمراقبة.

كما تتمثل مهام مديرية التأمينات فيما يلي:

- دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية سواء اقتصادية أو اجتماعية؛
- دراسة واقتراح التدابير لضبط وترقية إدخار هيئات التأمين وإعادة التأمين؛
- دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله؛
- الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية؛
- السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين؛
- دراسة ملفات طلبات الإعتماد لكل من شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين.

- **مفتشو التأمين:** لقد تم استبدال تسمية "محافظون مراقبون" بتسمية "مفتشو التأمين ، ويشمل سلك المفتشين على الرتب التالية: مفتش، المفتشون الرئيسيون، المفتشين المركزيين، المفتشون العامين ومحافظ مراقب رئيسي للتأمينات[2]. حيث تتمثل مهام سلك التفتيش فيما يلي[3]:

- التحقيق في عين المكان و/أو في الوثائق من دفاتر الأستاذ والسجلات والعقود والكشوف والوثائق المحاسبية والمستندات الخاصة بالعمليات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين؛
- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية على ميدان نشاطهم والتحري في قضايا النزاع؛
- إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميدان نشاطهم؛

[1] Décret exécutif n° 07/364 (28 novembre 2007), **qui comprend l'organisation de l'administration centrale au sein du ministère des finances**, journal officiel n° 75, du 02 décembre 2007, p. 05.
[2] Décret exécutif n° 90/334 (27 octobre 1990), **contenant la loi fondamentale sur les travailleurs appartenant aux secteur d'administration chargé des finances**, journal officiel n° 46, année 1990, article 16.
[3] فطيمة يحياوي، **مرجع سابق**، ص 106-108 (بتصرف).

- تقديم كل اقتراح من شأنه توجيه عمليات الرقابة وتحسين طرق التحقق والزيادة من فعالية أعمال الرقابة؛
- متابعة أعمال الرقابة وتنسيقها والإشراف عليها واقتراح أي تدبير من شأنه أن يحسن من تنظيم المصالح وتسييرها، وتصور أي مشروع نص واقتراحه في ميادين التأمينات والقيام بالدراسات من أجل تطوير الإجراءات التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالمالية.

المبحث الثاني: إحصائيات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة من 2016 إلى 2020.

يلعب قطاع التأمين في أي بلد دور هام في الدورة الإقتصادية، من خلال تعويضات الزبائن وادخار الأموال بغرض الإستثمار في المشاريع المربحة، وهذا ما تؤكده الإحصائيات العامة، إحصائيات تأمينات الأضرار وإحصائيات تأمينات الأشخاص والمتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول: الإحصائيات العامة (Données globales).

تتمثل الإحصائيات العامة في كل من إنتاج سوق التأمين (**Production**) وتعويضات سوق التأمين (**Sinistres**)، والتي نوضحها كما يلي:

- **إنتاج سوق التأمين (Production).**

الجدول رقم (4. 1): إنتاج سوق التأمين (رقم الأعمال)، الوحدة مليار دج.

السنوات / نوع التأمين	تأمينات الأضرار	تأمينات الأشخاص
2016	119,1	11,4
2017	122,1	13,6
2018	126	12,2
2019	132,2	14,1
2020	125,5	11,9

المصدر: CNA، http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, vue le 04/2021.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن إنتاج سوق التأمين من تأمينات الأضرار يفوق إنتاج سوق التأمين من تأمينات الأشخاص بحوالي 100 مليار دج وهذا في كل سنوات الدراسة، كما نسجل كذلك بالنسبة لتأمينات الأضرار زيادة متتالية من سنة 2016 إلى سنة 2019، غير أن سنة 2020 نسجل فيها تراجع بقيمة 6.7 مليار دج مقارنة بسنة 2019، أما تأمينات الأشخاص فنسجل تذبذب في جميع سنوات الدراسة وتراجع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 2.2 مليار دج. وهو ما نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل (1.4): إنتاج سوق التأمين.

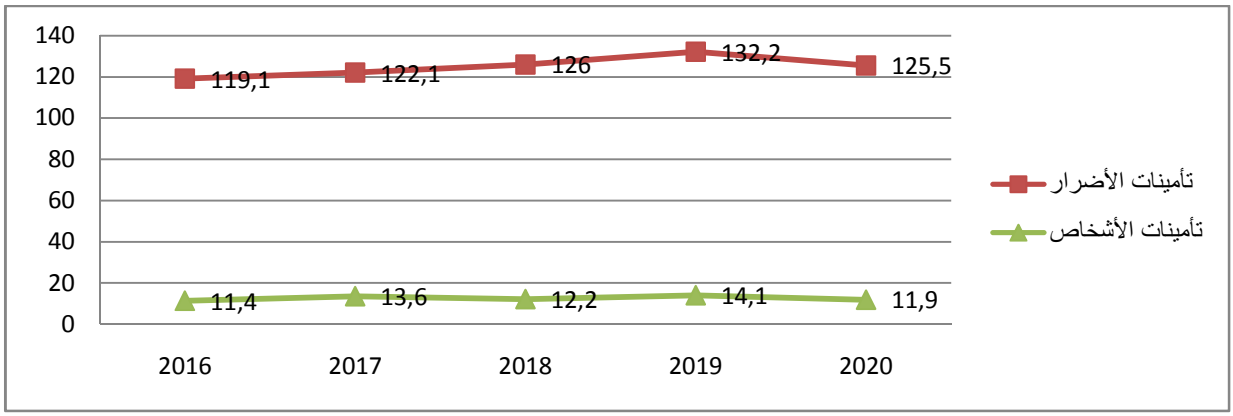

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (1.4).

- **تعويضات سوق التأمين (Sinistres).**

الجدول رقم (4. 2): تعويضات سوق التأمين (المصرح بها)، الوحدة مليار دج.

السنوات / نوع التأمين	تأمينات الأضرار	تأمينات الأشخاص
2016	60,7	2,6
2017	63,8	3
2018	64,4	2,2
2019	80,1	4,6
2020	64,4	5,8

المصدر: CNA، http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, vue le 04/2021.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن تعويضات سوق التأمين من تأمينات الأضرار تفوق تعويضات سوق التأمين من تأمينات الأشخاص بحوالي 60 مليار دج وهذا في كل سنوات الدراسة، كما نسجل كذلك بالنسبة لتأمينات الأضرار زيادة معتبرة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 15.7 مليار دج، غير أن سنة 2020 نسجل فيها تراجع مقارنة بسنة 2019 بنفس القيمة أي 15.7 مليار دج، أما تأمينات الأشخاص فنسجل انخفاض في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 0.8 مليار دج. وهو ما نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل (2.4): تعويضات سوق التأمين.

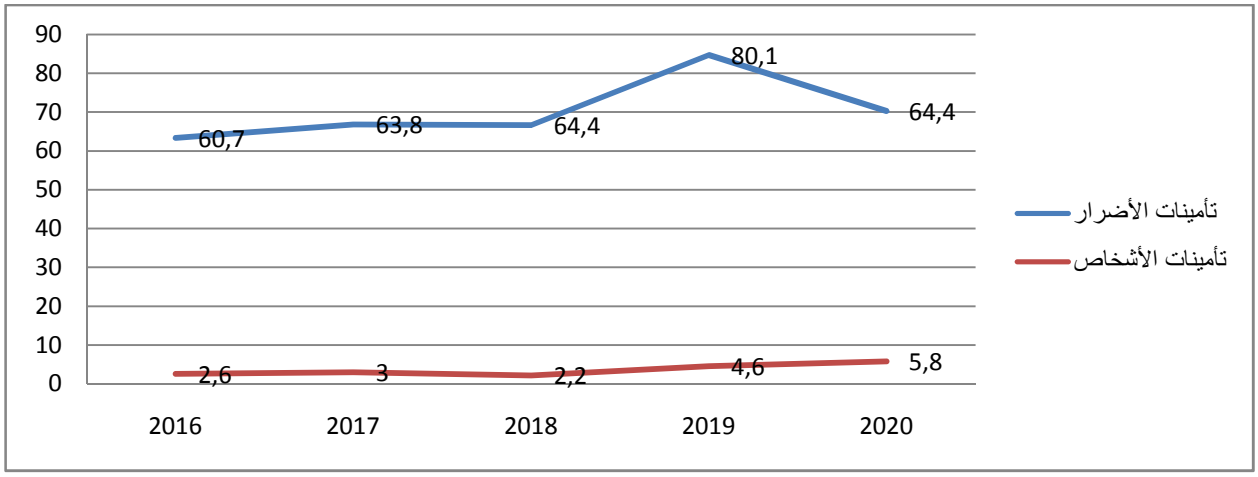

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2.4).

المطلب الثاني: تأمينات الأضرار.

تنقسم تأمينات الأضرار إلى إنتاج تأمينات الأضرار وتعويضات تأمينات الأضرار كما يلي:

- **إنتاج تأمينات الأضرار**

الجدول رقم (4. 3): إنتاج تأمينات الأضرار حسب النوع، الوحدة مليار دج.

نوع التأمين السنوات	تأمينات السيارات	تأمينات الحريق ومختلف الأخطار IRD	التأمينات الفلاحية	تأمينات النقل	تأمينات القروض
2016	65,2	42,4	3,3	6,9	1,4
2017	65,5	45,8	2,6	5,8	2,1
2018	68,9	46,6	2,4	5,8	2,1
2019	69,1	51,6	2,6	6,3	2,2
2020	62,8	52,3	2,2	6	2

المصدر: CNA، http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, vue le 04/2021.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن إنتاج تأمينات السيارات وتأمينات الحريق ومختلف الأخطار يحوز على الحصة الكبيرة بأكثر من 90% أي أكثر من 100 مليار دج والباقي موزع بين التأمينات الفلاحية، تأمينات النقل وتأمينات القروض وهذا في جميع سنوات الدراسة، كما نلاحظ كذلك أن إنتاج تأمينات السيارات يحتل المرتبة الأولى ويليه تأمينات الحريق ومختلف الأخطار، حيث نسجل في تأمينات السيارات انخفاض في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 6.3 مليار دج، أما تأمينات القروض فتحتل المرتبة الأخيرة بحوالي 2 مليار دج. وهو ما نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل (3.4): إنتاج تأمينات الأضرار حسب النوع.

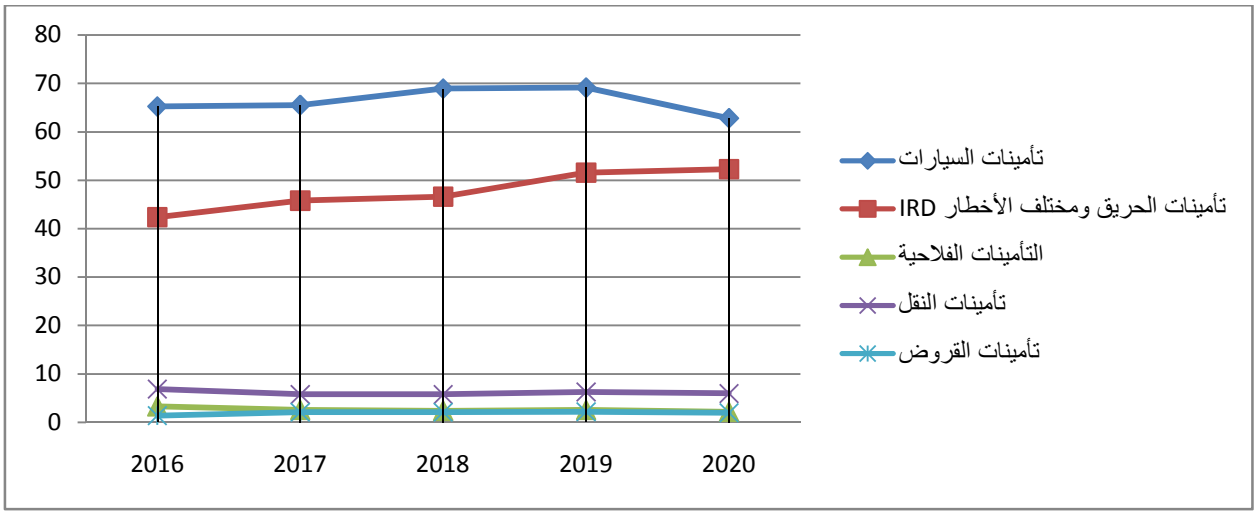

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3.4)

- **تعويضات تأمينات الأضرار**

الجدول رقم (4. 4): تعويضات تأمينات الأضرار حسب النوع (المصرح بها)، الوحدة مليار دج.

نوع التأمين السنوات	تأمينات السيارات	تأمينات الحريق ومختلف الأخطار IRD	التأمينات الفلاحية	تأمينات النقل	تأمينات القروض	تأمينات الأشخاص
2016	43,8	12,4	1,2	2,1	0,2	/
2017	45,4	14,4	1	2,5	0,2	0,001
2018	46,5	12,7	1	3,7	0,3	0,001
2019	55,1	14,3	1,1	1,7	7, 6	0,001
2020	42,3	11,9	2	6,2	1,8	0,0004

المصدر: CNA، http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, vue le 04/2021.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن تعويضات تأمينات السيارات وتأمينات الحريق ومختلف الأخطار تحوز على الحصة الكبيرة بأكثر من 95% أي أكثر من 50 مليار دج والباقي موزع بين التأمينات الفلاحية، تأمينات النقل وتأمينات القروض وهذا في جميع سنوات الدراسة، كما نلاحظ كذلك أن تعويضات تأمينات السيارات تحتل المرتبة الأولى وتليها تأمينات الحريق ومختلف الأخطار، حيث نسجل انخفاض في تأمينات السيارات وتأمينات الحريق سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 12.8 مليار دج

و2.4 مليار دج على التوالي، أما تعويضات تأمينات الأشخاص فهي ضئيلة جدا وتحتل المرتبة الأخيرة بقيمة 400 ألف دج في سنة 2020. وهو ما نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل (4.4): تعويضات تأمينات الأضرار.

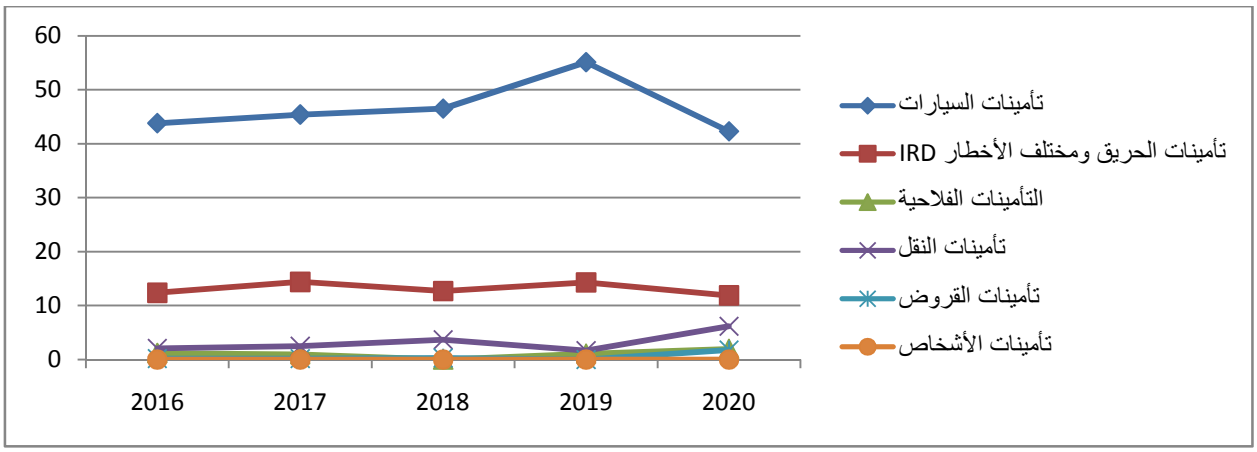

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (4.4).

المطلب الثالث: تأمينات الأشخاص.

تنقسم تأمينات الأشخاص إلى إنتاج تأمينات الأشخاص وتعويضات تأمينات الأشخاص كما يلي:

- **إنتاج تأمينات الأشخاص.**

الجدول رقم (4. 5): إنتاج تأمينات الأشخاص، الوحدة مليار دج.

نوع التأمين السنوات	الحوادث	الأمراض	المساعدة	الحياة–الوفاة	تحويل إلى رأسمال	المعاش الجماعي
2016	1,8	0,08	2,7	3,5	/	3,2
2017	1,8	0,09	3	5	/	3,6
2018	1,8	0,09	2,5	4,1	/	3,5
2019	1,6	0,1	2,6	5,3	0,002	4,3
2020	1,3	0,09	0,7	5	0,00001	4,6

المصدر: CNA، http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, vue le 04/2021.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن إنتاج تأمينات الأشخاص ضئيل جدا مقارنة بإنتاج تأمينات الأضرار، حيث تحتل تأمينات الحياة–الوفاة المرتبة الأولى ونسجل أعلى قيمة في سنة 2019 بـ 5.3 مليار دج تليها تأمينات المعاش الجماعي حيث كانت أعلى قيمة سنة 2020 بـ 4.6 مليار دج، أما في المرتبة الثالثة فنجد تأمينات المساعدة وكانت أعلى قيمة سنة 2017 بـ 3 مليار دج وأقل قيمة سنة 2020 بـ 0.7 مليار دج أي انخفاض بقيمة 1.9 مليار دج مقارنة بسنة 2019، وفي المرتبة الأخيرة نجد تأمينات الأمراض حيث كانت أعلى قيمة سنة 2019 بـ 0.1 مليار دج . وهو ما نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل (5.4): إنتاج تأمينات الأشخاص.

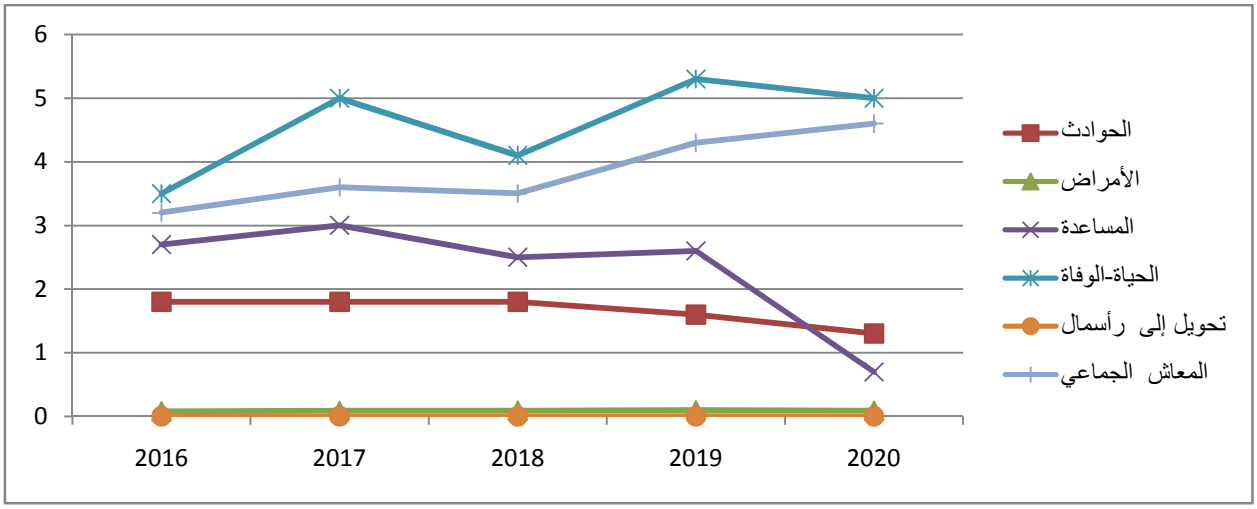

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (5.4).

- **تعويضات تأمينات الأشخاص.**

الجدول رقم (6.4): تعويضات تأمينات الأشخاص، الوحدة مليار دج.

نوع التأمين / السنوات	الحوادث	الأمراض	المساعدة	الحياة–الوفاة	تحويل إلى رأسمال	المعاش الجماعي
2016	0,02	0,05	0,2	0,3	0	1,7
2017	0,02	0,04	0,5	0,5	0	1,8
2018	0,01	0,05	0,2	0,5	0	2,1
2019	0,03	0,04	0,2	1,1	0,007	3,1
2020	0,04	0,04	0,1	1,7	0,007	3,8

المصدر: CNA، http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, vue le 04/2021.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن تعويضات تأمينات الأشخاص ضئيل جدا مقارنة بتعويضات تأمينات الأضرار، حيث تحتل تأمينات المعاش الجماعي المرتبة الأولى ونسجل أعلى قيمة في سنة 2020 بـ 3.8 مليار دج تليها تأمينات الحياة–الوفاة حيث كانت أعلى قيمة سنة 2020 بـ 1.7 مليار دج، أما في المرتبة الثالثة فنجد تأمينات المساعدة وكانت أعلى قيمة سنة 2017 بـ 0.5 مليار دج وأقل قيمة سنة 2020 بـ 0.1 مليار دج، وفي المراتب الأخيرة نجد كل من تأمينات الأمراض والحوادث. وهو ما نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل (6.4): تعويضات تأمينات الأشخاص.

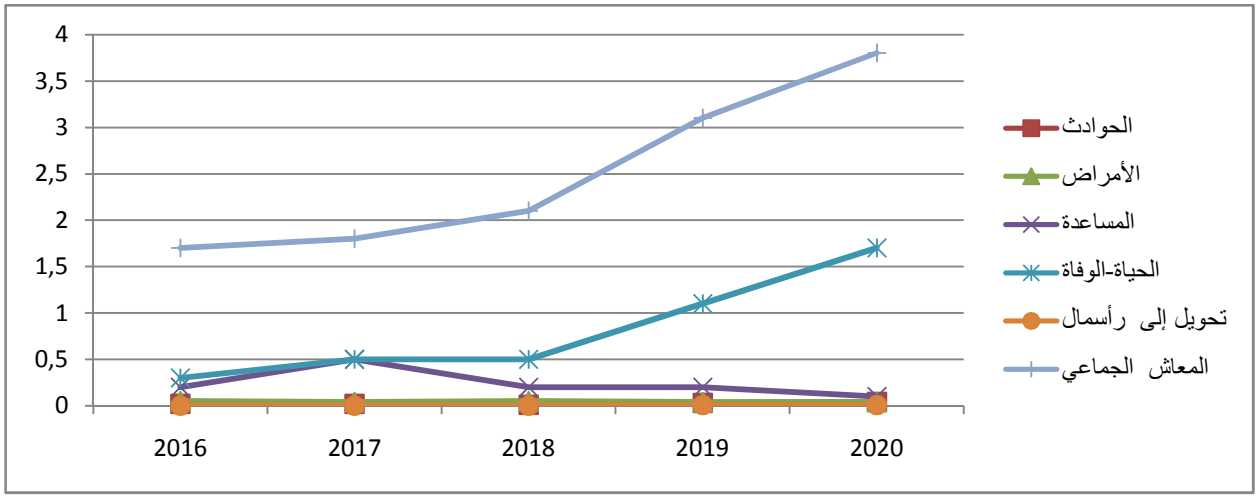

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (6.4).

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية.

من أجل معرفة دور آليات الحوكمة على المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين لابد من القيام بدراسة ميدانية تمكننا من الوقوف على واقع جودة المعلومات المحاسبية، ولغرض ذلك قمنا بتوزيع استبانة على عينة من مؤسسات التأمين وكذلك إجراء مقابلات مع أفراد العينة لشرح وتوضيح فقرات الإستبيان.

وحتى نتمكن من وصف وتحليل دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين من خلال الإستبيان، لابد من تحديد مجتمع الدراسة، عينة الدراسة بالإضافة إلى منهجية الدراسة وأدواتها.

المطلب الأول: وصف الدراسة الميدانية.

حتى نتمكن من وصف الدراسة الميدانية لابد من تحديد مجتمع الدراسة، عينة الدراسة وبيانات الدراسة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات التأمين على المستوى الوطني، أما عينة الدراسة فتتمثل في مؤسسات التأمين التي تزاول نشاطها في ولايتي تيسمسيلت وتيارت (SAA, CIAR, CAAT, CASH, 2A, CAAR, TRUST ALLIANCE, CNMA)، وتعود مبررات اختيار جميع مؤسسات التأمين في الولايتين إلى إعطاء مصداقية أكثر لنتائج الدراسة وإمكانية تعميمها على المستوى الوطني أي على مجتمع الدراسة، أما أفراد العينة المستهدفة للدراسة فكانت من الإطارات فقط لتوفرهم على الخبرة العلمية والعملية ومعرفتهم الأكاديمية لمتغيرات الدراسة، وهم كما يلي:

- مدير المؤسسة؛
- رؤساء المصالح (مصلحة المالية والمحاسبة، مصلحة الإنتاج ومصلحة التعويضات)؛
- المكلف بالدراسات؛
- رؤساء المكاتب.

بحيث تم توزيع الإستبيان على جميع أفراد العينة المستهدفة للدراسة كما يلي:

الجدول رقم (7.4): توزيع أفراد عينة الدراسة.

الوظيفة	العدد	النسبة
مدراء المؤسسات	13	%16
رؤساء المصالح	38	%48
رؤساء المكاتب	15	%19
المكلف بالدراسات	14	%17
المجموع	**80**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قوائم الإستبيان.

وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تم إلغاء 20 استبيان لعدة أسباب منها: عدم فهم وإدراك لبعض متغيرات الدراسة، التضارب في الإيجابات ونقص المعلومات المدونة عليها، وتقرر الإبقاء على 60 إستمارة لمطابقتها للمعايير المعمول بها وتمثيلها لعينة الدراسة أحسن تمثيل، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4. 8): الإحصائيات العامة لإستمارات الإستبيان.

البيان	الإستبيان					
	المدراء	رؤساء المصالح	رؤساء المكاتب	المكلف بالدراسات	العدد الإجمالي	النسبة
عدد الإستمارات الموزعة	13	38	15	14	80	%100
عدد الإستمارات المفقودة	2	5	3	2	12	%15
عدد الإستمارات الملغاة	1	3	2	2	8	%10
عدد الإستمارات الصالحة	10	30	10	10	60	%75

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قوائم الإستبيان.

ثانيا: بيانات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث في كل من الجانب النظري والتطبيقي تم الإعتماد على البيانات الثانوية والأولية، كما يلي:

1- **البيانات الثانوية:** وهي تمثل الجانب النظري من البحث، بحيث قام الباحث بعملية مسح للدراسات السابقة في مجال الحوكمة، المحاسبة الإبداعية والمعلومات المحاسبية، وكذلك دراسة مجموعة من الكتب والإصدارات والمنشورات المرتبطة بالدراسة، إضافة إلى الأطروحات والمقالات والبحوث، وهذا بغرض أخذ تصور عام عن الدراسة ومعرفة الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الإطار النظري وبناء الإستبيان.

2- **البيانات الأولية:** تعتبر أساس التحليل وهي تمثل الجانب الميداني من البحث، والتي يتم تجميعها من خلال عرض قوائم الإستبيان وإجراء بعض المقابلات الشخصية على أفراد عينة الدراسة، كما يلي:

- **المقابلة الشخصية:** حيث تم مناقشة الإستبانة وتعديلها مع الأستاذ الدكتور المشرف، وإجراء بعض المقابلات الشخصية مع مجموعة من أفراد عينة الدراسة والتي مكنتنا من تحديد أفراد عينة الدراسة بدقة، بالإضافة إلى إرسال نسخة من الإستبانة إلى مجموعة من الأساتذة المحكمين للإسترشاد بآرائهم حول مدى دقة ووضوح فقرات الإستبيان[1]، وبناءً على ملاحظاتهم تم تعديل وصياغة بعض المحاور والفقرات، وصياغة الإستبانة في شكلها النهائي.
- **الإستبيان:** يعتبر الإستبيان الوسيلة الأساسية والأداة الأكثر استخداما في البحوث العلمية والعلوم الإجتماعية لجمع بيانات الدراسة الميدانية وتجميع المعلومات اللازمة عن موضوع البحث، ليتم بعد ذلك تفريغها وتبويبها وتحليلها واستخلاص النتائج منها للوصول إلى أهداف الدراسة، بحيث تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale)، وهذا حتى يسهل على الطالب ترميز وتنميط الإجابات ومعرفة آراء واتجاهات عينة الدراسة.

[1] أنظر الملحق، **قائمة أسماء المحكمين**، رقم: 07، ص 221.

ثالثا:متغيرات الدراسة:

حسب موضوع الدراسة "دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين"، فإنه يوجد ثلاثة متغيرات هما:

1- **المتغير المستقل**: يتمثل في آليات الحوكمة، والذي يتم قياس مدى تطبيقها في مؤسسات التأمين من خلال وجود فصل بين منصب مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، توفر هيئات الإشراف والرقابة، توفر لجنة إدارة المخاطر وتوفر خبير إكتواري.

2- **المتغير الوسيط**: يتمثل في المحاسبة الإبداعية، والتي يتم قياسها من خلال عدة نماذج نذكر منها: نماذج قياس إدارة الأرباح ونماذج قياس تمهيد الدخل، والحد منها بالإلتزام بتطبيق الإتجاهات الحديثة والمتمثلة في (تكوين لجان المراجعة، اتجاه مجلس معايير المحاسبة الدولية، تفعيل دور مراجعة الحسابات وتفعيل دور نظام الحوكمة).

3- **المتغير التابع**: يتمثل في جودة المعلومات المحاسبية، والتي يمكن قياسها من خلال الخصائص الأساسية (الملاءمة، الموثوقية) والثانوية (قابلية المقارنة، الثبات والوضوح) التي يتطلب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تتسم بالجودة المطلوبة.

المطلب الثاني: مراحل بناء الإستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة.

لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي ومن ثم إثبات أو نفي الفرضيات، وإضافة إلى الأسلوب النظري تم الإعتماد على الأسلوب الميداني من خلال إستمارة الإستبيان والمقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة كما يلي:

أولا: مراحل إعداد الإستبيان:

يمر الإستبيان كغيره من أدوات الدراسة بمجموعة من الخطوات من بداية تصميمه إلى غاية معالجته، وفيما يلي سيتم توضيح أهم الخطوات:

1- **بناء الإستبيان**: تم تصميم إستبانة الدراسة الميدانية إستنادا إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والإطار النظري للدراسة، حيث تم إعداد محاور الإستبانة وفق متغيرات البحث ومن ثم صياغة أسئلة الإستبانة، ليتم بعد ذلك مناقشتها مع الأستاذ الدكتور المشرف، وبعدها قمنا بإرسال نسخة

من الإستبانة إلى مجموعة من الأساتذة المحكمين لمعرفة آرائهم، وبناءً على ملاحظاتهم تم تعديل وصياغة بعض المحاور والفقرات، وصياغة الإستبانة في شكلها النهائي، بعد ذلك قمنا بتحميل الإستبانة على حامل ورقي (Format A4) من أربع صفحات، ومباشرة التسليم المباشر لأفراد العينة بغرض شرح بعض الفقرات وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها.

2- هيكل الإستبيان: تم تصميم هذه الأداة وفقا للأهداف والتساؤلات الخاصة بالموضوع، حيث تكونت من واجهة للإستبيان وخمسة محاور نوضحها كما يلي:

أ. **واجهة الإستبيان:** عبارة عن مقدمة في شكل خطاب موجه لأفراد عينة الدراسة نوضح فيه موضوع الدراسة وأهدافها.

ب. **المحور الأول:** يضم هذا المحور مجموعة من العبارات عن المعلومات الشخصية لأفراد العينة، وهي: التخصص العلمي، الخبرة المهنية والوظيفة.

ج. **المحور الثاني:** يحتوي هذا المحور على عبارة واحدة تتمحور حول اللوائح الداخلية في مؤسسات التأمين، ويكون الجواب فيها بنعم أو لا.

د. **المحور الثالث:** تناول هذا المحور آليات الحوكمة في مؤسسات التأمين، ويتضمن ثمانية عبارات من ب1 إلى ب8.

هـ. **المحور الرابع:** تناول هذا المحور أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين، ويتضمن تسعة عبارات من ج1 إلى ج9.

و. **المحور الخامس:** يتعلق هذا المحور بجودة المعلومات المحاسبية المتوفرة والمطبقة في مؤسسات التأمين، ويتضمن عشرة عبارات من د1 إلى د10.

الجدول رقم (4. 9): مكونات الإستبيان وعدد الفقرات لكل محور.

رقم المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات
/	واجهة الإستبيان وهي عبارة عن مقدمة في شكل خطاب	/
01	معلومات شخصية تخص أفراد عينة الدراسة	/
02	اللوائح الداخلية في مؤسسات التأمين	/
03	آليات الحوكمة في شركات التأمين	**08**
04	المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين	**09**
05	جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين	**10**
مجموع فقرات الإستبيان		**27**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات، الملحق رقم 08، ص 221-224.

وحتى نتمكن من القيام بدراسة ميدانية موضوعية تساعد على تحقيق أهداف البحث، قد تم إعداد عبارات الإستبيان بنهايات مغلقة، لتتلاءم مع احتياجات الدراسة، وقد اعتمد في تصميمه على مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) حيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته على خيارات محددة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10.4): مقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة (الوزن)	5	4	3	2	1

المصدر: ضويفي حمزة، **مرجع سابق**، ص 242.

3- الأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل النتائج: تم إستخدام في البداية برنامج (Excel) لإدخال البيانات وعرض وتحليل بعض المعطيات، بعد ذلك تم تفريغها ومعالجتها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS V22) نظرا لتوفره على جملة من الأساليب الإحصائية الحديثة (الإحصاء الوصفي والإحصاء الإستدلالي)، بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

أ. **أساليب الإحصاء الوصفي**: تتمثل الأساليب الإحصائية المستعملة في الإحصاء الوصفي، فيما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من الإستبيان لوصف عينات الدراسة؛
- قياس المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الإستبيان باعتباره أحد معايير النزعة المركزية؛

- الرسوم البيانية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات؛
- حساب الإنحراف المعياري لقياس مدى تشتت مفردات المتغيرات.

ب. أساليب الإحصاء الإستدلالي: تتمثل الأساليب الإحصائية المستعملة في الإحصاء الإستدلالي، فيما يلي:

- اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان؛
- اختبار التوزيع الطبيعي عن طريق (Kolmogrov-Smirnov)؛
- معامل الإرتباط (Pearson) بغرض معرفة درجة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة متوسط درجة الإستجابة؛
- معامل التحديد (R^2)، لتحديد درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع؛
- اختبار T للعينة الواحد (T-Test)، لإختبار جودة النماذج المقدرة؛
- تقدير نموذج الإنحدار المتعدد بهدف اختبار الفروض وتوضيح العلاقة الإحصائية.

ثانيا: اختبارات إستمارة الإستبيان:

يخضع الإستبيان إلى عدة اختبارات نذكر منها:

1- اختبار صدق الإستبيان: بعد الإنتهاء من إعداد المحاور وصياغة عبارات الإستبيان ومناقشته مع الأستاذ المشرف، تم اللجوء إلى بعض الأساتذة المحكمين بغية التأكد من الجانب الشكلي والتقني والموضوعي للإستمارة، وبناءً على ملاحظات وتوصيات لجنة التحكيم بخصوص إعداد المحاور وصياغة العبارات، قام الباحث بالإلتزام بإجراء التعديلات المطلوبة، وتصميم الإستبيان في صورته النهائية[1]، وتوزيعه على أفراد عينة الدراسة.

2- اختبار صدق الإتصاق الداخلي لمحاور الإستبيان: يقصد به مدى اتصاق محاور الدراسة مع بعضها البعض أي أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ويتم ذلك عن طريق حساب معاملات الإرتباط ومستوى الدلالة بين كل المحاور، ولاختبار صدق الاتساق نستخدم معامل بيرسون Pearson لتحديد معامل الإرتباط.

[1] **أنظر الملحق**، رقم: 08، ص 221-224.

الجدول رقم (11.4): الصدق الداخلي لمحاور الإستبيان.

المحاور		آليات الحوكمة	المحاسبة الإبداعية	جودة المعلومات المحاسبية
آليات الحوكمة	معامل الإرتباط	1	0.990-	0.913
	مستوى الدلالة		0.000	0.000
	التعليق		دالة إحصائيا	دالة إحصائيا
المحاسبة الإبداعية	معامل الإرتباط	0.990-	1	0.897-
	مستوى الدلالة	0.000		0.000
	التعليق	دالة إحصائيا		دالة إحصائيا
جودة المعلومات المحاسبية	معامل الإرتباط	0.913	0.897-	1
	مستوى الدلالة	0.000	0.000	
	التعليق	دالة إحصائيا	دالة إحصائيا	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 09، ص 225.

من خلال الجدول السابق المتعلق باختبار الصدق الداخلي لمحاور الإستبيان، يتبين أن هناك ارتباطات قوية بين المحاور سواء كانت طردية أو عكسية وأن مستوى الدلالة لكل محاور الإستبيان أقل من 0.05، أي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدل على أن محاور الإستبيان تتمتع باتساق ومصداقية عالية جدا.

3- اختبار التوزيع الطبيعي: التوزيع الطبيعي هو توزيع متماثل، جرسي الشكل، له قمة واحدة في الوسط، وفيه تتساوى قيم الوسط الحسابي والوسيط والمنوال[1]، وحتى نتمكن من تقدير النموذج وتحليل البيانات يجب أن تكون هذه الأخيرة تتبع التوزيع الطبيعي أو قريبة منه، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12.4): اختبار التوزيع الطبيعي Test of normality.

المحاور	Kolmogorov-smirnov			Shapiro-wilk		
	statistic	dll	sig	statistic	dll	sig
آليات الحوكمة	0,207	60	0,000	0,841	60	0,000
المحاسبة الإبداعية	0,282	60	0,000	0,816	60	0,000
جودة المعلومات المحاسبية	0,391	60	0,000	0,646	60	0,000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 10، ص 225.

[1] حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة مزيدة ومنقحة، الطبعة الثالثة 2018، عمان، الأردن، ص 54.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم مستوى المعنوية sig أقل من 0.05، أي دالة إحصائيا ومنه نستنتج أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكده لنا منحنى الرسم البياني للمحور الخامس (المتغير التابع) الذي يتبع التوزيع الطبيعي كذلك، كما هو مبين في الشكل الأتي.

الشكل (7.4): منحنى الرسم البياني للتوزيع الطبيعي.

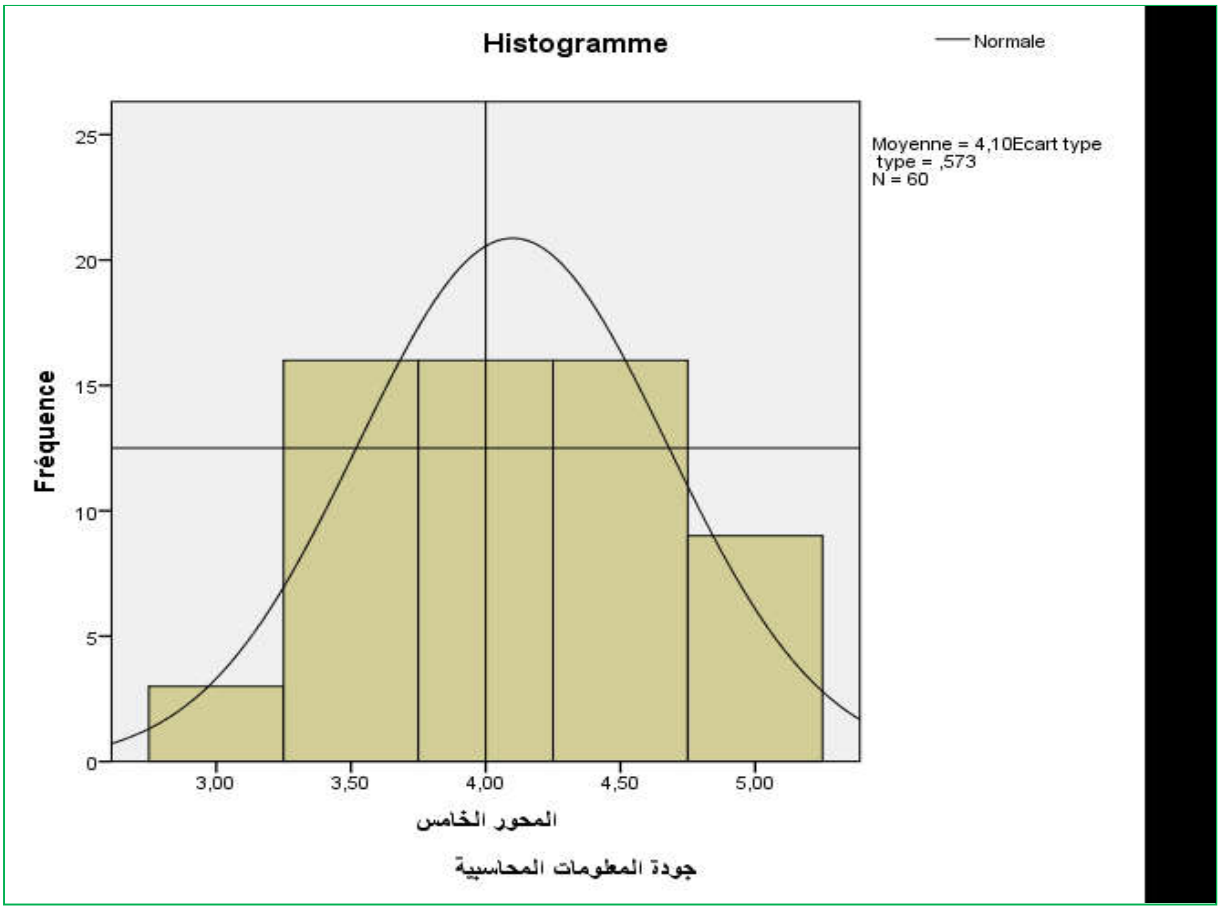

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 11، ص 226.

4- اختبار ثبات الإستبيان: يعرف ثبات أداة القياس بأنه مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طبقت تحت نفس الظروف والشروط[1]، ونظرا لوجود أكثر من بديلين للإجابة استخدم الباحث لإختبار ثبات الإستبيان مقياس ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) ، والذي يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، والجدول الآتي يبين ذلك:

[1] **نفس المرجع**، ص 202.

الجدول رقم (13.4): توزيع معامل Alpha Cronbach.

عدد العبارات	Alpha Cronbach
27	0.951

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 12، ص 226.

من خلال الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لمجموع عبارات الإستبيان يساوي 95.10%، وهي قيمة مرتفعة جدا من الناحية الإحصائية وتقترب من الثبات التام، وتطمئن إلى صدق ثبات أداة الدراسة، أما معاملات ألفا كرونباخ لعبارات الإستبيان فقد تراوحت بين 94.70% و95.90%[1]، وهذا يدل على أن فقرات الإستبيان المستخدمة تتميز بالثبات، ويبرهن على صلاحية الإستبيان، وقدرة أداة القياس على تحقيق أهداف الدراسة.

ثالثا:عرض وتحليل معلومات ومتغيرات الدراسة:

1- عرض معلومات عينة الدراسة: تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (النسب المئوية والتكرارات) في عرض البيانات المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، من حيث التخصص العلمي، الخبرة والوظيفة، والجدول الآتي يبين ذلك:

[1] أنظر الملحق، **توزيع ألفا كرونباخ**، رقم: 13، ص 227-228.

الجدول رقم (14.4): عرض معلومات عينة الدراسة.

البيان		التكرار	النسبة %
التخصص العلمي	إدارة أعمال	15	25
	حقوق	17	28.30
	مالية، بنوك، تأمينات	19	31.70
	مهندس إعلام آلي	09	15
	المجموع	60	100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	16.70
	من 5 إلى 10 سنوات	20	33.30
	أكثر من 10 سنوات	30	50
	المجموع	60	100
الوظيفة	مدير	10	16.70
	رئيس مصلحة	30	50
	مكلف بالدراسات	10	16.70
	وسيط التأمين	0	0
	رئيس مكتب	10	16.70
	المجموع	60	100

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 14، ص 228-229.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن جميع أفراد العينة حاصلين على شهادات جامعية، وهو مؤشر هام لفهم متغيرات الدراسة ومن ثم ملء الإستبانة بكل صدق وثبات، حيث تأتي فئة مالية، بنوك، تأمينات في المرتبة الأولى بنسبة 31.70% نظرا للطابع التأميني والمالي الذي تتمتع به مؤسسات التأمين، ثم في المرتبة الثانية فئة حقوق بنسبة 28.30%، وفي المرتبة الثالثة فئة إدارة أعمال بنسبة 25%، وفي الأخير فئة مهندس في الإعلام الآلي بنسبة 15%.

أما من حيث الخبرة، يتضح لنا أن نصف الفئة المستجوبة تحوز على خبرة تفوق 10 سنوات بنسبة 50%، وفي المرتبة الثانية فئة من 5 إلى 10 سنوات خبرة بنسبة 33.30%، وفي الأخير فئة أقل من 5 سنوات خبرة بنسبة 16.70%.

وبخصوص الوظيفة، يتضح لنا أن نسبة 50% رؤساء مصالح نظرا لكون الهيكل التنظيمي لمؤسسات التأمين يحتوي على ثلاثة مصالح (مصلحة المالية والمحاسبة، مصلحة الإنتاج ومصلحة التعويضات)، مكلفين بالدراسات ورؤساء المكاتب بنسبة 16.70% بالتساوي لكل منهما.

2- تحليل معلومات عينة الدراسة: بغرض تحليل معلومات عينة الدراسة حول وجود فروق في متوسطات إجابات الأفراد تبعا للبيانات الشخصية (التخصص العلمي والخبرة والوظيفة) نستخدم تحليل التباين "F" **ANOVA**، كما هو مبين في الجداول الآتي، ونفترض الفرضيات الإحصائية كما يلي:

- **الفرضية H0**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابات تبعا للتخصص العلمي والخبرة والوظيفة في تطبيق آليات الحوكمة على المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto=0.05$.
- **الفرضية H1**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابات تبعا للتخصص العلمي والخبرة والوظيفة في تطبيق آليات الحوكمة على المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto=0.05$.

الجدول رقم (15.4): تحليل التباين F للفروق بين المتوسطات بخصوص البيانات الشخصية.

المحاور	البيانات الشخصية	DDL	اختبار F	مستوى الدلالى Sig
آليات الحوكمة	التخصص العلمي	59	218.648	0.000
	الخبرة		85.704	
	الوظيفة		107.316	
المحاسبة الإبداعية	التخصص العلمي	59	99.922	0.000
	الخبرة		16.081	
	الوظيفة		331.911	
جودة المعلومات المحاسبية	التخصص العلمي	59	145.495	0.000
	الخبرة		63.803	
	الوظيفة		128.305	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 15، ص 229-230.

يتضح من خلال الجدول أن جميع قيم F دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (Sig=0.000<∝=0.05)، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، أي أنه توجد فروق بين متوسطات الإجابات تبعا للتخصص العلمي والخبرة والوظيفة تؤثر على التطبيق الفعال لآليات الحوكمة في مؤسسات التأمين.

3- عرض وتحليل متغيرات الدراسة: بغرض الإجابة على فرضيات الدراسة سنقوم بتحليل فقرات المحور الثاني، الثالث، الرابع والخامس من الإستبانة، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي كما يلي:

أ. **المحور الثاني: اللوائح الداخلية في مؤسسات التأمين:** يتكون هذا المحور من عبارة واحدة تتمحور حول توفر مؤسسات التأمين على لوائح داخلية تضمن مسؤوليات وصلاحيات كل الأطراف كما تتضمن رؤية ورسالة المؤسسة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (16.4): نتائج عينة الدراسة حول اللوائح الداخلية.

المحور الثاني: اللوائح الداخلية في مؤسسات التأمين.	**المقياس**	**نعم**	**لا**	**المتوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**	**النتيجة**
أ	**التكرار**	60	0	2	00	**نعم**
	النسبة%	%100	0			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 16، ص 230.

من خلال الجدول السابق يتضح أن إجابات عينة الدراسة كانت نعم بنسبة 100%، أي أن مؤسسات التأمين تتوفر على لوائح داخلية تضمن مسؤوليات وصلاحيات كل الأطراف كما تتضمن رؤية ورسالة المؤسسة، مستوحاة من توجيهات مجلس الإدارة والأحكام التنفيذية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين وأحكام قانون الشركات التجارية بالإضافة إلى عقد تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي، وهذا ما يؤكده ثبات قيمة المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري التي كانت 2 و00 على التوالي.

ب. المحور الثالث: آليات الحوكمة في مؤسسات التأمين: لمعرفة مدى توفر وتطبيق آليات الحوكمة في مؤسسات التأمين عينة الدراسة، سنقوم بتحليل مؤشرات الحوكمة الملخصة في المحور الثالث، كما يلي:

- **آليات الحوكمة في مؤسسات التأمين:**

الجدول رقم (17.4): نتائج عينة الدراسة حول آليات الحوكمة.

المحور الثالث ب: آليات الحوكمة في مؤسسات التأمين.	**المتوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**	**النتيجة**
يوجد فصل بين منصب مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مؤسسات التأمين.	**4.70**	**0.46**	**موافق تماما**
تتوفر مؤسسات التأمين على هيئات تنظيمية ورقابية تضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء مؤسسات التأمين.	**4.38**	**0.64**	**موافق تماما**
تتوفر مؤسسات التأمين على لجنة للمراجعة تضمن صحة المعلومات المالية، وعدم تعارض المصالح مابين الأطراف الفاعلة في الإدارة.	**4.30**	**0.74**	**موافق تماما**
تتوفر مؤسسة التأمين على لجنة إدارة المخاطر تقوم بتحديد وتقييم ومتابعة كافة المخاطر التي تواجهها الشركة .	**4.61**	**0.49**	**موافق تماما**
تقوم مؤسسة التأمين بإصدار لوائح داخلية تحدد من خلالها إجراءات ومجالات العمل و وسائل وآليات تطبيقها.	**4.61**	**0.49**	**موافق تماما**
تتوفر مؤسسة التأمين على خبير إكتواري يقوم بتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.	**4.31**	**0.74**	**موافق تماما**
يقوم الخبير الإكتواري بدراسة الوضع المالي العام لمؤسسة التأمين وتقييم كفاية رأس المال.	**4.48**	**0.67**	**موافق تماما**
تتوفر مؤسسة التأمين على نظام حوافز فعال له تأثير على الأداء المالي.	**4.71**	**0.45**	**موافق تماما**
نتيجة المحور	**4.49**	**0.60**	**موافق تماما**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 17، ص 231-232.

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيم الإنحراف المعياري تقع بين 0.45 و 0.74 والتي تدل على تجانس وتوافق آراء أفراد العينة وعدم تشتت البيانات عن الوسط الحسابي، وأن متوسط ممارسات العينة لآليات الحوكمة في مؤسسات التأمين يقع بين 4.30 و 4.71 (الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي)، أي 92.5% من أفراد العينة كانت إجاباتهم بين موافق تماما وموافق.

كما نلاحظ أن أعلى الفقرات من حيث الممارسة الفقرة الثامنة الخاصة بتوفر مؤسسات التأمين على نظام للحوافز فعال له تأثير على الأداء المالي، أما أقل الفقرات فكانت الفقرة الثالثة الخاصة بتوفر لجنة للمراجعة تضمن صحة المعلومات المالية وعدم تعارض المصالح ما بين الأطراف الفاعلة في الإدارة.

كذلك يتضح أن الوسط الحسابي المرجح لمؤشرات آليات الحوكمة في مؤسسات التأمين بلغ 4.49، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمارس هذه الآليات بدرجة عالية.

من خلال ما سبق، وبعد دراستنا للفصل الأول وتحليل فقرات المحور الثالث ب للإستبيان وتفسير إجابات أفراد العينة بالإعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، سيتم اختبار صحة الفرضية الأولى من عدمها، ويتم ذلك بإجراء الإختبار التائي (One-sample t-test)، وحتى تكون الدراسة مرتكزة على أسس علمية نفترض فرضيتين من الفرضية الأولى كما يلي:

- **الفرضية H0**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكة في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto=0.05$.
- **الفرضية H1**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكة في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto=0.05$.

والجدول الآتي يبين النتائج الإحصائية للإختبار:

الجدول رقم (18.4): نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى.

الفرضية الأولى	مستوى الحرية DDL	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائي Sig
نموذج الحوكمة المتبع والبيئة التي تعمل فيها المؤسسة يؤثران على آليات تطبيق ونجاح حوكمة المؤسسات.	59	61.88	1.67	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 18، ص 232.

من خلال الجدول يتضح أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائي Sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة ∝=0.05، وأن قيمة (**T**) المحسوبة 61.88 أكبر من قيمة (**T**) الجدولية 1.67، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى.

كذلك، بعد دراسة وتحليل فقرات المحور الثالث ب والمحور الخامس د للإستبيان وتفسير إجابات أفراد العينة بالإعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، سيتم اختبار صحة الفرضية الثانية من عدمها، ويتم ذلك بإجراء الإختبار التائي (One-sample t-test)، وحتى تكون الدراسة مرتكزة على أسس علمية نفترض الفرضيات الإحصائية من الفرضية الثانية كما يلي:

- **الفرضية H0**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية ∝=0.05.
- **الفرضية H1**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية ∝=0.05.

والجدول الآتي يبين النتائج الإحصائية للإختبار:

الجدول رقم (19.4): نتائج اختبار (**T**) للفرضية الثانية.

الفرضية الثانية	مستوى الحرية DDL	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائي Sig
يوجد أثر وعلاقة إحصائية ذات دلالة بين تطبيق آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين.	59	61.88	1.67	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 18، ص 232.

من خلال الجدول يتضح أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائي Sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة ∝=0.05، وأن قيمة (**T**) المحسوبة 61.88 أكبر من قيمة (**T**) الجدولية 1.67، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وعليه نثبت صحة الفرضية الثانية.

ج. المحور الرابع: المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين:

الجدول رقم (20.4): نتائج عينة الدراسة حول أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية.

المحور الرابع ج: المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين.	**المتوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**	**النتيجة**
تقوم مؤسسات التأمين بتغيير وإظهار الوضعية المالية على غير حقيقتها لتضليل الجمهور،المساهمين والمقرضين.	**1.26**	**0.44**	**غير موافق تماما**
تقوم مؤسسات التأمين بتحويل بعض أصول المؤسسة وإلتزاماتها إلى المنشأة التابعة دون إدماجها في قوائمها المالية.	**1.18**	**0.39**	**غير موافق تماما**
تقوم مؤسسات التأمين بالتلاعب في توقيت الصفقات، وهذا من أجل تحديد سنة معينة لتحمل الأرباح أو الخسائر.	**1.11**	**0.32**	**غير موافق تماما**
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل الإيرادات قبل تحققها.	**1.33**	**0.47**	**غير موافق تماما**
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل النفقات التشغيلية على أنها نفقات إستثمارية أو تمويلية.	**1.16**	**0.37**	**غير موافق تماما**
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل عقود الإيجار الطويلة الأجل في دفاتر المؤسسة على أنها عقود إيجار تشغيلية.	**1.08**	**0.27**	**غير موافق تماما**
تقوم مؤسسات التأمين باستعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المألوفة بالتلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.	**1.31**	**0.46**	**غير موافق تماما**
تحرص مؤسسات التأمين على إختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف إدارية مرغوبة.	**1.20**	**0.40**	**غير موافق تماما**
لا تُوفِر مؤسسات التأمين المعلومات الكافية للمتعاملين عن الوضعية المالية للمؤسسة.	**1.05**	**0.21**	**غير موافق تماما**
نتيجة المحور	**1.18**	**0.37**	**غير موافق تماما**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 17، ص 231-232.

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 1.05 و 1.33 وهذا يعني أن عينة الدراسة لا تمارس أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتراوحت الإنحرافات المعيارية بين 0.21 و 0.47 وهذا يدل على تجانس وتوافق آراء أفراد العينة وعدم تشتت البيانات عن الوسط الحسابي.

كما يظهر أن 100% من أفراد العينة كانت إجاباتهم بين غير موافق تماما وغير موافق، حيث كانت أقل الفقرات ممارسة الفقرة التاسعة الخاصة بعدم توفير مؤسسات التأمين المعلومات الكافية للمتعاملين عن

الوضعية المالية للمؤسسة، أما أعلى الفقرات من حيث الممارسة الفقرة الرابعة الخاصة بقيام مؤسسات التأمين بالتلاعب في توقيت الصفقات.

كما نلاحظ أن الوسط الحسابي المرجح لمؤشرات أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين بلغ 1.18، وهذا يعني أن عينة الدراسة لا تمارس هذه الأساليب، وأن إعداد القوائم المالية يتم وفق الآليات والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

من خلال ما سبق، وبعد دراسة وتحليل فقرات المحور الثالث ب والمحور الرابع ج للإستبيان وتفسير إجابات أفراد العينة بالإعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، سيتم اختبار صحة الفرضية الثالثة من عدمها، ويتم ذلك بإجراء الإختبار التائي (One-sample t-test)، وحتى تكون الدراسة مرتكزة على أسس علمية نفترض الفرضيات الإحصائية من الفرضية الثالثة:

- **الفرضية H0**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق آليات الحوكمة والتقليل من ممارسات المحاسبية الإبداعية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية α=0.05.
- **الفرضية H1**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق آليات الحوكمة والتقليل من ممارسات المحاسبية الإبداعية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية α=0.05.

والجدول الآتي يبين النتائج الإحصائية للإختبار:

الجدول رقم (21.4): نتائج اختبار (**T**) للفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة	مستوى الحرية DDL	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائي Sig
يؤدي التطبيق المحكم والفعال لآليات الحوكمة إلى التقليل من ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين.	59	28.79	1.67	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 18، ص 232.

من خلال الجدول يتضح أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائي Sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة α=0.05، وأن قيمة (**T**) المحسوبة 28.79 أكبر من قيمة (**T**) الجدولية 1.67، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وعليه نثبت صحة الفرضية الثالثة.

د. المحور الخامس: جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين:

الجدول رقم (22.4): نتائج عينة الدراسة حول جودة المعلومات المحاسبية.

المحور الخامس د: جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين.	**المتوسط الحسابي**	**الإنحراف المعياري**	**النتيجة**
يتم معالجة العمليات المالية والمحاسبية المختلفة بدرجة عالية من السرعة.	**4.70**	**0.46**	**موافق تماما**
تتصف عملية المعالجة للبيانات المالية والمحاسبية بالملاءمة.	**4.43**	**0.62**	**موافق تماما**
يتم تقديم المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من الدقة والسلامة.	**4.26**	**0.70**	**موافق تماما**
يتم تقديم معلومات محاسبية معبرة عن الواقع وذات قابلية للفهم.	**4.65**	**0.54**	**موافق تماما**
تتصف القوائم والتقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى و/أو بين مؤسستين.	**4.38**	**0.66**	**موافق تماما**
تتميز الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم والتقارير المالية بالثبات.	**4.28**	**0.69**	**موافق تماما**
إعداد القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجعلها أكثر موثوقية من قبل مستخدميها.	**4.50**	**0.67**	**موافق تماما**
تتميز القوائم والتقارير المالية بتقديم معلومات محاسبية شفافة وصادقة.	**4.70**	**0.46**	**موافق تماما**
توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية.	**4.53**	**0.65**	**موافق تماما**
المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرار.	**4.70**	**0.46**	**موافق تماما**
نتيجة المحور	**4.51**	**0.59**	**موافق تماما**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 17، ص 231-232.

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيم الإنحراف المعياري تقع بين 0.46 و 0.7 والتي تدل على تجانس وتوافق آراء أفراد العينة وعدم تشتت البيانات عن الوسط الحسابي، وأن متوسط ممارسات العينة الخاص بجودة المعلومات المحاسبية يقع بين 4.26 و 4.7 (الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي)، أي 93.33% من أفراد العينة كانت إجاباتهم بين موافق تماما وموافق.

كذلك يتضح أن الوسط الحسابي المرجح لمؤشرات جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين بلغ 4.51، حيث كانت أعلى الفقرات من حيث الممارسة الفقرة الأولى، الثامنة والتاسعة، أما أقل الفقرات

فكانت الفقرة الثالثة الخاصة بتقديم معلومات محاسبية بدرجة كبيرة من الدقة والسلامة، وهذا يعني أن عينة الدراسة تتوفر وتطبق جودة المعلومات المحاسبية بصورة عالية.

ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم أفراد العينة توافق على أن مؤسسات التأمين تعتمد في مراحل إعدادها للمعلومات المحاسبية على الجودة، وهذه الأخيرة لن تتحقق إلا من خلال تأطير المحاسبة الإبداعية والعمل على تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة.

من خلال ما سبق، وبعد دراسة وتحليل جميع فقرات المحاور وتفسير إجابات أفراد العينة بالإعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، سيتم اختبار صحة الفرضية الرابعة من عدمها، ويتم ذلك بإجراء الإختبار التائي (One-sample t-test)، وحتى تكون الدراسة مرتكزة على أسس علمية نفترض الفرضيات الإحصائية من الفرضية الرابعة كما يلي:

- **الفرضية H0**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية α=0.05.
- **الفرضية H1**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية α=0.05.

والجدول الآتي يبين النتائج الإحصائية للإختبار:

الجدول رقم (23.4): نتائج إختبار (T) للفرضية الرابعة.

الفرضية الرابعة	مستوى الحرية DDL	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائي Sig
يشكل التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة المدخل الفعال للحد من المحاسبة الإبداعية وتحقيق الإفصاح وإعادة الثقة في المعلومات المحاسبية.	59	64.25	1.67	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 18، ص 232.

من خلال الجدول يتضح أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائي Sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة ∝=0.05، وأن قيمة (**T**) المحسوبة 64.25 أكبر من قيمة (**T**) الجدولية 1.67، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وعليه نثبت صحة الفرضية الرابعة.

المطلب الثالث: العلاقات المتداخلة بين الحوكمة، المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية.

لتحديد العلاقات بين آليات الحوكمة – المحاسبة الإبداعية – جودة المعلومات المحاسبية، يجب أولا تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية ثم بعد ذلك تحديد العلاقة بين أثر المحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية، ولهذا الغرض نستعمل نموذج الإنحدار الخطي البسيط، كونه مناسبا لهذه العلاقة.

أولا: نموذج العلاقة بين آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية.

في هذا النموذج تعتبر آليات الحوكمة الممثلة للمحور الثالث متغير مستقل، وتعتبر أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية الممثلة للمحور الرابع متغير تابع، ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي لاحظنا ما يلي:

الشكل (8.4): تمثيل العلاقات الخطية بين آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية.

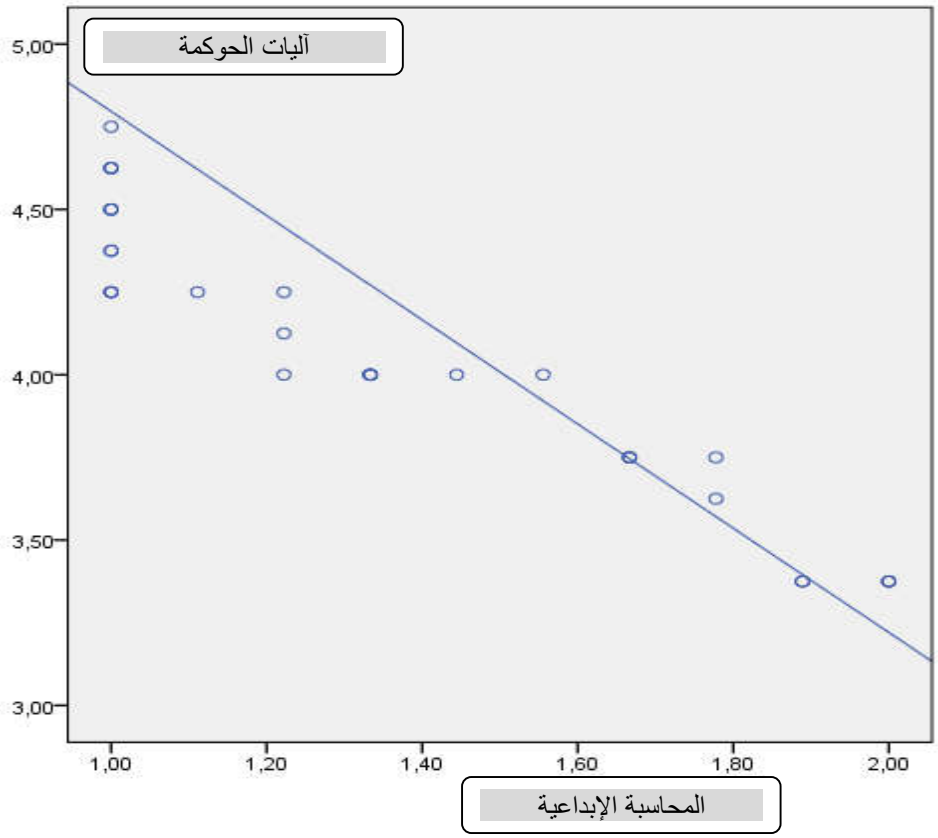

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 19، ص 233.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن معظم النقاط منتشرة حول خط المستقيم من اليسار إلى اليمين، أي أن هناك علاقة خطية عكسية بين آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية؛ ولدراسة ذلك نفترض الفرضيات الإحصائية من الفرضية الرابعة كما يلي:

- **الفرضية H0**: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto=0.05$.
- **الفرضية H1**: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على المحاسبة الإبداعية مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto=0.05$.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن نموذج الإنحدار البسيط هو النموذج المناسب لهذه العلاقة، ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$\mathbf{X = f\ (A) = X_0 + \alpha_1\ A}$$

بحيث:

X: القيمة التقديرية للمحاسبة الإبداعية المحوكمة في مؤسسات التأمين، وهي متغير تابع؛

A: آليات الحوكمة، وهي متغير مستقل؛

X_0: مستوى المحاسبة الإبداعية عند انعدام المتغير المستقل؛

α_1: الميل الحدي لآليات الحوكمة، أي كلما توفرت هذه الآليات وفق ما تتطلبه الحوكمة انخفضت ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية بمقدار **α_1**.

وحتى نتمكن من تقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط سنقوم بمعالجة البيانات والمعطيات وفق البرنامج الإحصائي SPSS، لغرض الحصول على المعلومات المبينة في الجدول الآتي:

الجدول (24.4): تقدير واختبار النموذج **$\mathbf{X = f\ (A)}$**.

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المرافق لاختبار T- Sig (T-test)	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	معامل التحديد المصحح R^{-2}
X_0	-0.12	0.017	0.980	0.990	0.979
α_1	1.027	0.000			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 20، ص 233.

من خلال الجدول السابق يمكن صياغة النموذج المقدر **$X = f(A)$**، بالإضافة إلى تقديم التحليلات الآتية:

- النموذج المقدر للعلاقة بين آليات الحوكمة وأساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية يأخذ الصيغة التالية:

$X = f(A) = -0.12 + 1.027\ A$

- القيمة الإبتدائية للمحاسبة الإبداعية (**X_0**) في حالة عدم وجود ممارسات حقيقية لآليات الحوكمة تساوي 0.12- من مجموع 27 نقطة، أي بنسبة 0.44 %؛
- **$\alpha_1=1.027$** يعني أنه كلما تم ضبط آليات الحوكمة وتفعيل العلاقة التفاعلية بينهما، كوجد فصل بين منصب مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مؤسسات التأمين، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، انخفضت أساليب المحاسبة الإبداعية بـ 1.027 نقطة من مجموع 27 نقطة، أي بنسبة 3.80 %.
- **اختبار (T-test)**: من الجدول السابق نلاحظ أن قيم المتغير المستقل آليات الحوكمة كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية $\propto \leq 0.05$) وبالتالي نرفض صحة الفرضية H0، ونقبل الفرضية البديلة H1: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين، يمكن صياغته في شكل نموذج خط الإنحدار البسيط؛
- **معامل التحديد R^2**: بلغ 0.980، مما يعني أن المتغير المستقل (آليات الحوكمة) يستطيع أن يفسر 98% من التغيرات التي تحصل على المحاسبة الإبداعية، والباقي 2% يعود إلى عوامل أخرى؛
- **معامل الإرتباط R**: بلغ 0.990، مما يعني أن المتغير المستقل (آليات الحوكمة) يرتبط بالمتغير التابع المحاسبة الإبداعية بـ 99 %، والباقي 1% يرتبط بعوامل عشوائية أخرى؛
- **معامل التحديد R^{-2} المصحح (القيمة المعدلة)**: سبب التعديل هو أن معادلة الإنحدار ناتجة أصلا عن استخدام عينة وليس مجتمع، وبالتالي فإن قيمة R^2 فيها نوع من الزيادة، وهو ما يتم تعديله لتكون أقرب إلى الواقع، وفي دراستنا هذه تُقدر القيمة المعدلة R^{-2} بـ: 0.979، مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 97.9 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (المحاسبة الإبداعية)، والباقي 2.1 % يعود إلى عوامل أخرى.

ثانيا: نموذج أثر العلاقة بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية.

في هذا النموذج تعتبر المحاسبة الإبداعية المحوكمة الممثلة للمحور الرابع متغير مستقل، وتعتبر جودة المعلومات المحاسبية الممثلة للمحور الخامس متغير تابع، ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي لاحظنا ما يلي:

الشكل (9.4): تمثيل العلاقة الخطية بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية.

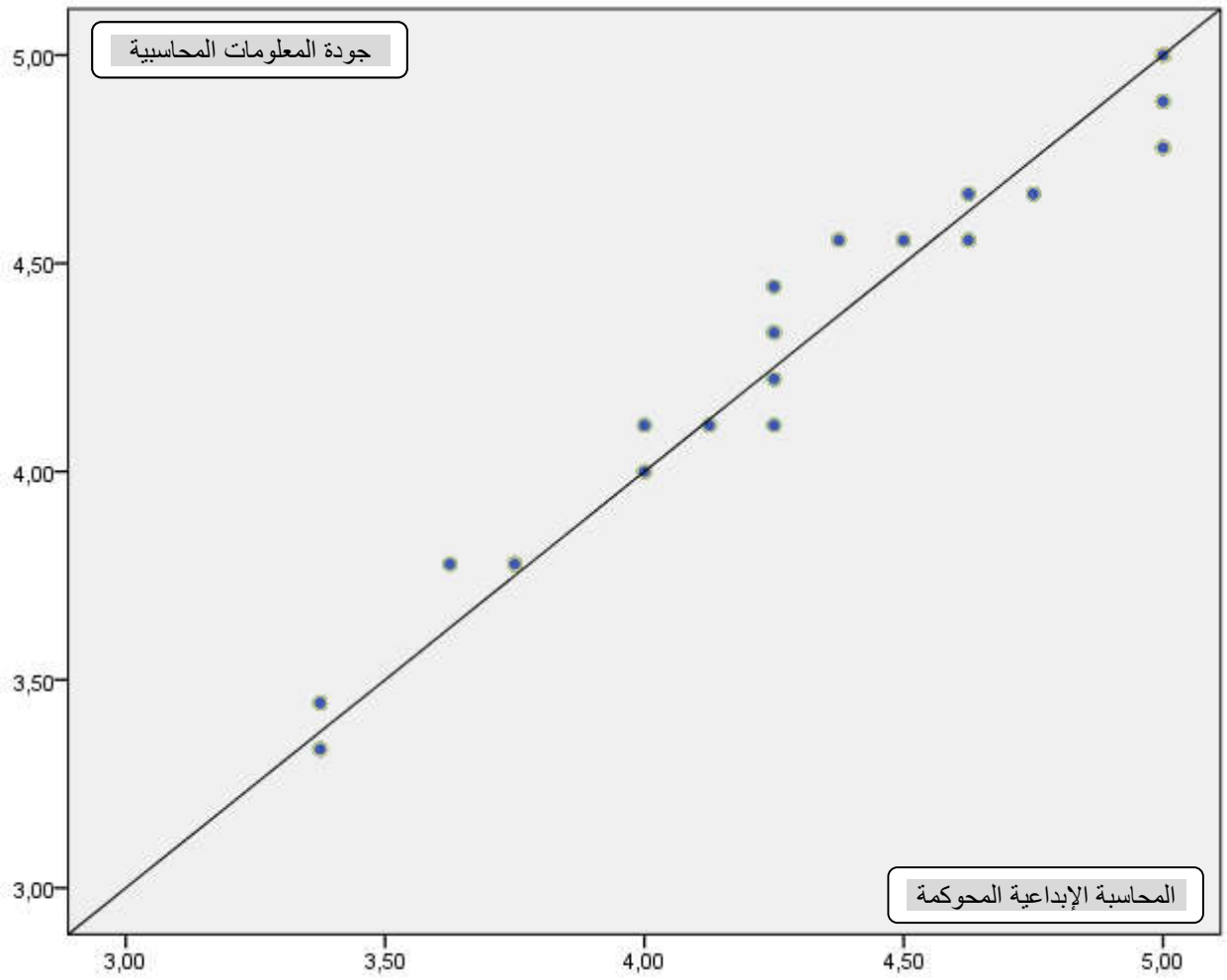

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 21، ص 234.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن معظم النقاط منتشرة حول خط المستقيم من اليسار إلى اليمين، أي أن هناك علاقة خطية طردية بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية؛ ولدراسة ذلك نفترض الفرضيات الإحصائية من الفرضية الرابعة كما يلي:

- **الفرضية H0**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto=0.05$.
- **الفرضية H1**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto=0.05$.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن نموذج الإنحدار البسيط هو النموذج المناسب لهذه العلاقة، ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$\mathbf{Y = f\ (B) = Y_0 + \alpha_2\ B}$$

بحيث:

Y: القيمة التقديرية لجودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين، وهي متغير تابع؛

B: المحاسبة الإبداعية المحوكمة، وهي متغير مستقل؛

Y_0: مستوى جودة المعلومات المحاسبية عند انعدام المتغير المستقل؛

α_2: الميل الحدي للمحاسبة الإبداعية المحوكمة، أي كلما تم تأطير المحاسبة الإبداعية من خلال الآليات وفق ما تتطلبه الحوكمة زادت جودة المعلومات المحاسبية بمقدار **α_2**.

وحتى نتمكن من تقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط سنقوم بمعالجة البيانات والمعطيات وفق البرنامج الإحصائي SPSS، لغرض الحصول على المعلومات المبينة في الجدول الآتي:

الجدول (25.4): تقدير واختبار النموذج **$Y = f\ (B)$**.

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المرافق لاختبار T- Sig (T-test)	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	معامل التحديد المصحح R^{-2}
Y_0	0.206	0.014	0.980	0.990	0.979
α_2	0.954	0.000			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 22، ص 234.

من خلال الجدول السابق يمكن صياغة النموذج المقدر **$Y = f(B)$**، بالإضافة إلى تقديم التحليلات الآتية:

- النموذج المقدر للعلاقة بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(B) = 0.206 + 0.954\ B$$

- القيمة الإبتدائية لجودة المعلومات المحاسبية (Y_0) في حالة عدم وجود محاسبة إبداعية محوكمة تساوي 0.206 من مجموع 27 نقطة، أي بنسبة 0.76 %؛
- **α_2=0.954** يعني أنه كلما تم تأطير أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية المحوكمة، كتفعيل دور الخبير الإكتواري في مؤسسات التأمين، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، زادت جودة المعلومات المحاسبية بـ 0.954 نقطة من مجموع 27 نقطة، أي بنسبة 3.53 %.
- **اختبار (T-test)**: من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المتغير المستقل المحاسبة الإبداعية المحوكمة كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية $\propto \leq 0.05$) وبالتالي نرفض صحة الفرضية H0، ونقبل الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية $\propto = 0.05$، يمكن صياغتها في شكل نموذج خط الإنحدار البسيط؛
- **معامل التحديد R^2**: بلغ 0.980، مما يعني أن المتغير المستقل (المحاسبة الإبداعية المحوكمة) يستطيع أن يفسر 98% من التغيرات التي تحصل على المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية، والباقي 2% يعود إلى عوامل أخرى؛
- **معامل الإرتباط R**: بلغ 0.990، مما يعني أن المتغير المستقل (المحاسبة الإبداعية المحوكمة) يرتبط بالمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية بـ 99 %، والباقي 1% يرتبط بعوامل عشوائية أخرى؛
- **معامل التحديد R^{-2} المصحح (القيمة المعدلة)**: تُقدر القيمة المعدلة R^{-2} بـ: 0.979، مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 97.9 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)، والباقي 2.1 % يعود إلى عوامل أخرى؛

ثالثا: اختبار نموذج أثر المحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية.

1- تحليل ANOVA: سنقوم بتحليل التباين ANOVA كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (26.4): اختبار ANOVA للنموذج.

النموذج	مجموع مربعات الانحدار	درجات حرية الانحدار	متوسط المربعات	قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار F	الخطأ المرافق لاختبار F sig(F-test)
الانحدار	17,017	1	17,017	2 802,751	0,000
المتبقي	0,352	58	0,006		
المجموع	17,370	59	/		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 23، ص 235.

نلاحظ حسب هذا الجدول الذي يُستخدم لفحص مدى قبول نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية أن اختبار (F-test) الخطأ المرافق لـ F (مستوى دلالة الاختبار) بلغ P=0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05= ∝، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 القائمة على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين عند مستوى معنوية ∝=0.05 ونقبل الفرضية البديلة H1.

2- وصف القيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ(Residuals). حيث تعرف أخطاء التنبؤ بأنها الفرق بين القيمة الملاحظة فعليا والقيمة المتنبأ بها، وسيتم توضيح ذلك من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي، في شكل جدول ومنحنى كما يلي:

الجدول (27.4): جدول القيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ (Residuals).

البيان	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	العدد
القيمة المتوقعة	3.3560	5.0023	4.5150	0.54108	60
البواقي	-0.16158	0.21446	0.000	0.05870	60
القيمة المتوقعة الموحدة	-2.142	0.901	0.000	1.000	60
توقعات موحدة	-2.682	3.559	0.000	0.974	60

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 24، ص 235.

من خلال الجدول السابق يمكن وصف القيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ، حيث نلاحظ أن قيم الإنحراف المعياري صغيرة أقل من الواحد وأن قيم المتوسط الحسابي تساوي 0.000، وبغرض فحص افتراض أن القيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ قريبة من التوزيع الطبيعي، نلاحظ تحقق هذا الإفتراض نسبيا، وعليه فالتوزيع أدناه قريب من التوزيع الطبيعي.

الشكل (10.4): منحنى الرسم البياني للقيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ.

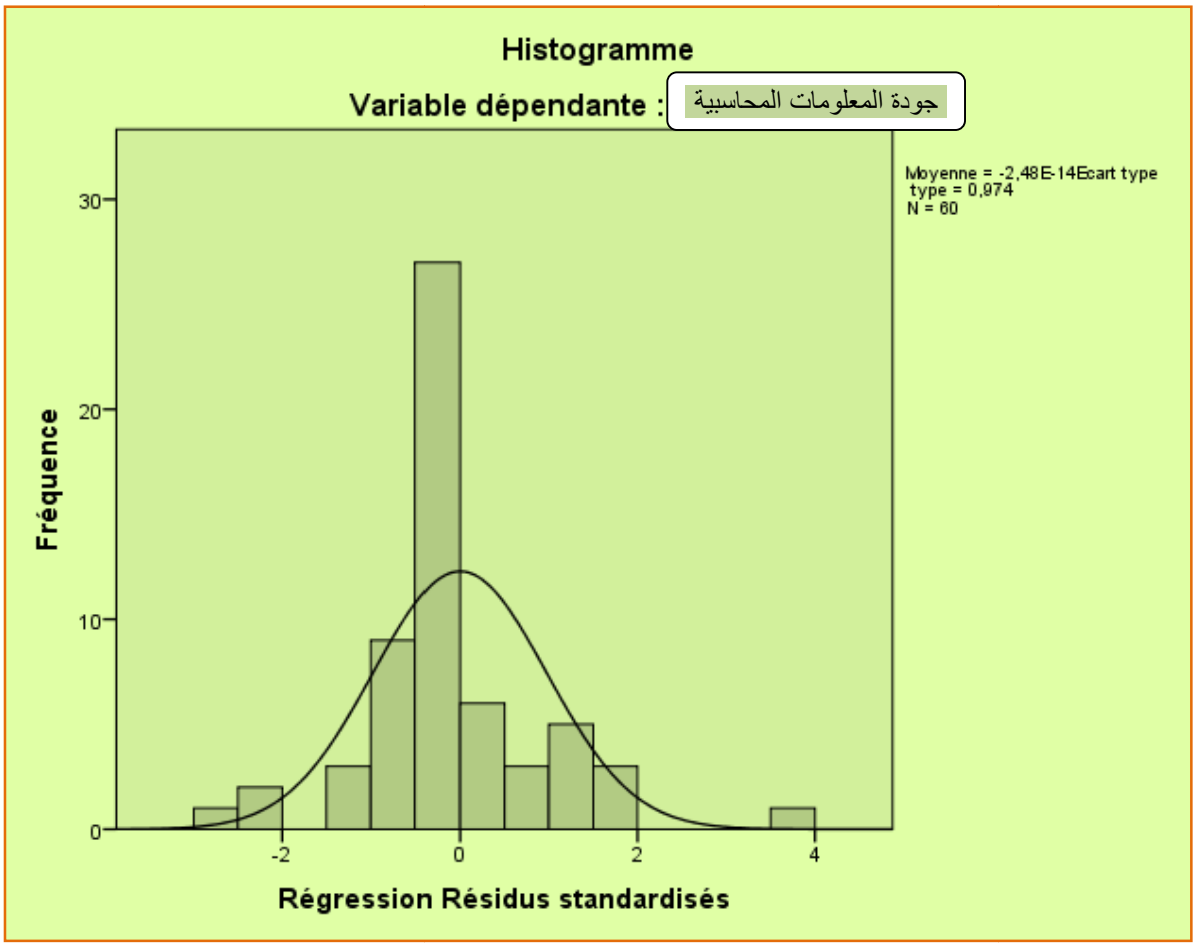

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS، الملحق 25، ص 235.

خلاصة:

هدفت الدراسة الميدانية التي قمنا بها على عينة من مؤسسات التأمين في ولايتي تيسمسيلت وتيارت إلى التعرف بصفة عامة على واقع قطاع التأمين في الجزائر وأهم الإحصائيات في الفترة من 2016 إلى 2020، وبصفة خاصة إلى دراسة وتحليل الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة والعلاقة التفاعلية بينهم في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية، فمن خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر سوق التأمين في الجزائر سوق خصب ويحتاج إلى المزيد من المؤسسات لتغطية العجز وخلق المنافسة في تقديم أحسن الخدمات للزبائن؛
- بدراستنا للإحصائيات العامة لقطاع التأمين في الجزائر تبين اعتماده على إنتاج وتعويضات تأمينات الأضرار بنسبة كبيرة مقارنة بالتأمينات الأخرى؛
- من خلال دراستنا للمحور الثاني من الاستبيان تبين أن مؤسسات التأمين تتوفر على لوائح داخلية تضمن مسؤوليات وصلاحيات كل الأطراف كما تتضمن رؤية ورسالة المؤسسة، وأن ممارسات آليات الحوكمة يكون بشكل ضمني؛
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور آليات الحوكمة في تأطير ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين، وأن هناك علاقة خطية عكسية قوية بينهما؛
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية بين دور آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين، وأن هناك علاقة خطية طردية قوية بينهما؛
- العلاقة المتداخلة بين الحوكمة والمحاسبة الإبداعية هي علاقة خطية عكسية، أما العلاقة المتداخلة بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية فهي علاقة خطية طردية، وأن نموذج الإنحدار الخطي البسيط هو النموذج المناسب لهذه العلاقات؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الإبداعية المحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين، يمكن صياغتها في شكل نموذج خط الإنحدار البسيط.

خاتمة

1. خلاصة البحث:

لقد أدى الإنتشار السريع للمعلومات المحاسبية المضللة المنشورة في القوائم والتقارير المالية في الكثير من الشركات الإقتصادية العالمية بصفة عامة والشركات المالية بشكل خاص بما في ذلك مؤسسات التأمين الوقوع في العديد من الأزمات والمشاكل المالية، والتي ترجع في غالب الأحيان إلى التطبيق غير السليم لمبادئ الحوكمة وآلياتها وكذا الممارسات المحاسبية الخاطئة واللاأخلاقية (المحاسبة الإبداعية)، وأثارت هذه الأزمات والمشاكل المالية مسألة مهمة جدا تتعلق بكيفية إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة وإيصالها إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

ولقد أجمعت النظريات والدراسات في حقل الإدارة والمالية أن تأطير المحاسبة الإبداعية أو الحد منها وتحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية يعتمد على مدى تكريس مبادئ الحوكمة وآلياتها والعلاقة التفاعلية بينهم، فالحوكمة تعبر عن مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه إستراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها حاولنا معرفة فعالية تطبيق آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين نظريا وميدانيا، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري لنظام الحوكمة وأهم مبادئه وآلياته ومحدداته التي يقوم عليها، والدور المحوري الذي تلعبه هيئات الإشراف والرقابة والخبير الإكتواري في مؤسسات التأمين والذي بإمكانه إحداث مساهمة فعالة في تطبيق الحوكمة والحد من المحاسبة الإبداعية وأثرهما على جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التطرق إلى المحاسبة الإبداعية من خلال التعرف على أخلاقيات وأساليب المحاسبة الإبداعية وأهم نماذج قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية والإتجاهات الحديثة للحد منها، وفي الأخير تم التطرق إلى التنظيم المحاسبي في شركات التأمين ومدونة الحسابات وإلى معايير جودة المعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة.

أما الدراسة الميدانية فكانت على عينة من مؤسسات التأمين في ولايتي تيسمسيلت وتيارت من خلال توزيع استبيان يدرس فعالية الحوكمة ومدى مساهمتها من خلال الآليات الداخلية والخارجية في التقليل أو الحد من المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، والتي مكنتنا من معرفة وقياس العلاقة بين آليات الحوكمة – المحاسبة الإبداعية – جودة المعلومات المحاسبية.

وعليه يمكن القول أن هناك علاقات تفاعلية بين ممارسات الحوكمة، المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين، وهذا ما تجلى نظريا وميدانيا من خلال الدراسة التي قمنا بها، والتي استطعنا من خلالها اختبار جملة من الفرضيات وتمكنا بعدها من تقديم مجموعة من النتائج والإقتراحات.

2. نتائج البحث:

بعد دراستنا للجانب النظري والتطبيقي تم التوصل إلى نتائج البحث والتي مكنتنا من اختبار فرضيات الدراسة التي تعتبر كإجابات أولية لإشكالية بحثنا، والتأكد من مدى صحتها كما يلي:

أ. **الفرضية الأولى:** نموذج الحوكمة المتبع والبيئة التي تعمل فيها المؤسسة يؤثران على آليات تطبيق ونجاح حوكمة المؤسسات.

بدراستنا للفصل الأول المتعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات والفصل الثالث المتعلق بمحاسبة شركات التأمين في ظل الحوكمة وإختبار وتحليل بيانات ومعلومات الفصل الرابع، توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

- تتوقف فعالية الحوكمة على الإدراك السليم للعناصر المكونة لإطارها الفكري والتطبيق السليم والتفاعل الجيد لآلياتها الداخلية من خلال مجلس الإدارة وهيئات الإشراف والرقابة والخارجية من خلال الخبير الإكتواري والمدقق الخارجي؛
- من خلال اختبار وتحليل بيانات ومعلومات المحور الأول من الإستبيان الخاص بالبيانات الشخصية وعلاقته بالمحور الثالث ب آليات الحوكمة تبين وجود فروق بين متوسطات الإجابات تبعا للتخصص العلمي والخبرة والوظيفة تؤثر على التطبيق الفعال لآليات الحوكمة في مؤسسات التأمين؛
- نموذج الحوكمة المتبع في مؤسسات التأمين عبارة عن نموذج مغلق يعتمد على مدى استقلالية هيئات الإشراف والرقابة وتفعيل دور الخبير الإكتواري.

ب. **الفرضية الثانية:** يوجد أثر وعلاقة إحصائية ذات دلالة بين تطبيق آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين.

بدراستنا للفصل الأول المتعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات والفصل الثالث المتعلق بمحاسبة شركات التأمين في ظل الحوكمة واختبار وتحليل بيانات ومعلومات الفصل الرابع، توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

- هناك علاقة خطية طردية قوية بين آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، فمثلا تطبيق مبدأ الإفصاح في الحوكمة يحقق الشفافية ويجب أن تتفق هذه الأخيرة مع معايير جودة المعلومات المحاسبية؛
- تحرص مؤسسات التأمين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، مما يعكس مدى إدراك تلك المؤسسات لتأثير آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية؛
- تعمل هيئات الإشراف والرقابة في مؤسسات التأمين نحو إتباع أسلوب مهني لتنفيذ متطلبات الحوكمة، من حيث ضرورة توفر مستوى الشفافية والكفاءة في المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة في القوائم المالية.

ج. **الفرضية الثالثة:** يؤدي التطبيق المحكم والفعال لآليات الحوكمة إلى التقليل من ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين.

بدراستنا للفصل الأول المتعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات والفصل الثاني المتعلق بالإطار النظري للمحاسبة الإبداعية واختبار وتحليل بيانات ومعلومات الفصل الرابع، توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

- هناك علاقة خطية عكسية قوية بين تطبيق آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية، بحيث أنها تسهل عملية الكشف المبكر عن مختلف الممارسات المحاسبية ومن ثم تاطيرها؛
- تعتبر الإتجاهات الحديثة والمتمثلة أساسا في استقلالية هيئات الإشراف والرقابة وزيادة عدد الخبراء الإكتواريين الوسيلة الأهم والأقوى في تأطير المحاسبة الإبداعية والحد منها في مؤسسات التأمين؛
- ترجع الكثير من الإنهيارات والأزمات المالية في دول العالم إلى الممارسات المحاسبية الخاطئة والمضللة نتيجة لعدم التطبيق العملي لمبادئ الحوكمة وآلياتها.

د. **الفرضية الرابعة:** يشكل التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة المدخل الفعال للحد من المحاسبة الإبداعية وتحقيق الإفصاح وإعادة الثقة في المعلومات المحاسبية.

بدراستنا لجميع الفصول النظرية ومحاولة إسقاطها على مؤسسات التأمين في ولايتي تيسمسيلت وتيارت من خلال الإستبيان واختبار وتحليل بيانات ومعلومات الفصل الرابع، توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

- هناك علاقة خطية طردية قوية بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، يمكن صياغتها في شكل نموذج خط الإنحدار البسيط، وهذا ما تؤكده قيمة معامل الإرتباط R الذي بلغ 99% في عينة الدراسة؛

- إن التطبيق المحكم والفعال لآليات الحوكمة يؤطر المحاسبة الإبداعية وينتج معلومات محاسبية ذات جودة تتمتع بالملاءمة والموثوقية وتتصف بالثبات والوضوح وقابلية المقارنة؛
- إن جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها شركات التأمين في ظل تطبيق آليات الحوكمة والإلتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها، لها تأثير على كل من المؤمن لهم، الإدارة، المستثمرين، هيئات الإشراف والرقابة والأسواق المالية.

3. توصيات البحث:

على ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة، وبناءً على النتائج المتوصل إليها يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والإقتراحات يمكن الإستفادة منها في الدراسات العلمية أو في الواقع العملي من أجل تحسين وتطوير ممارسة الحوكمة والتقليل من المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين ومن ثم الوصول إلى الجودة في المعلومات المحاسبية، ومن هذه التوصيات ما يلي:

- تمارس الحوكمة في مؤسسات التأمين ضمنيا بناء على اللوائح الداخلية، لذا وجب توفر دليل للحوكمة يتوافق وطبيعة شركات التأمين الجزائرية ويضمن مسؤوليات وصلاحيات كل الأطراف كما يضمن رؤية ورسالة المؤسسة؛
- منح استقلالية أكثر لهيئات الإشراف والرقابة وزيادة عدد الخبراء الإكتواريين، بغرض تعزيز فعالية مبادئ الحوكمة وآلياتها وأخلقة الممارسات المحاسبية وتفعيل الدور الرقابي لها؛
- إن تحقق جودة المعلومات المحاسبية لا يقتصر فقط على فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها بل يشتمل أيضا على إصدار قوانين وتشريعات تساعد في الرفع من مستوى جودة المعلومات المحاسبية؛
- العمل على استخدام المعايير النوعية في عملية الرقابة على التأمين، وذلك من خلال إرساء قواعد الحوكمة على مستوى كل من الخبير الإكتواري وهيئات الإشراف والرقابة؛
- ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان التأمين، على غرار مقررات الملاءة الأوروبية الثانية التي جاءت بعد الأزمة المالية لسنة 2008، والتي راحت ضحيتها مجموعة كبيرة من شركات التأمين العالمية، حيث كان السبب الرئيسي لإفلاسها هو التلاعب في القوائم المالية، وعدم اتباع آليات ومبادئ الإفصاح والشفافية عن المخصصات الفنية ورؤوس الأموال الإحتياطية؛

- ضرورة توفر الكفاءة الفنية لدى الجهات الرقابية والمتمثلة في هيئات الإشراف والرقابة والمراجع الخارجي، وكذا الخبير الإكتواري الذي يعتبر من الأطراف المحورية والحساسة لتجسيد الإطار العام للحوكمة في شركات التأمين وذلك بالنظر إلى أهمية هذه الوظيفة في هذا القطاع بالذات، وبالنظر إلى العلاقة المتشعبة التي قد تنشأ بين هذا الأخير والأطراف الأخرى المكونة لهيكل الحوكمة في شركات التأمين، بحيث يتم وضع الخبراء الإكتواريين بغرض تقييم الوضع المالي وتقييم الإلتزامات التقنية للشركة وكذلك دوره الإستشاري حول إدارة المخاطر.

4. أفاق البحث:

على ضوء الدراسة التي تمت في هذا الموضوع "دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين" والإنتهاء من معالجة إشكالية هذا البحث، وما تم التوصل إليه من نتائج، فإنه يتم اقتراح مجموعة من المواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة على الباحثين بغية التعمق أكثر في جوانب هذا الموضوع، ولعل من أهم هذه المواضيع ما يلي:

- دور مبادئ الحوكمة وآلياتها في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على تنافسية مؤسسات التأمين؛
- أثر تطبيق الحوكمة على المحاسبة الإبداعية وجودة إدارة المخاطر؛
- دور قواعد الحوكمة في الحد من المحاسبة الإبداعية ومنع حدوث التعثر المالي في مؤسسات التأمين؛
- تقييم دور الخبير الإكتواري وهيئات الإشراف والرقابة في الرقابة على مؤسسات التأمين؛
- حوكمة النظام المحاسبي وأثره عل جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين؛
- دور آليات ومبادئ الحوكمة في جذب الإستثمارات الأجنبية وأثرها على تنافسية المؤسسات.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية.

أ. الكتب.

1. علي عبد الصمد عمر، **حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
2. مصطفى يوسف كافي وآخرون، **الحوكمة المؤسسية**، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، 2018.
3. سالم بن سلام بن حميد الفليتي، **حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
4. عصمت أنور صحصاح، **المراجعة وحوكمة البنوك**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2014.
5. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006.
6. عدنان بن حيدر بن دريوش، **حوكمة الشركات ومجلس الإدارة**، مصر، إتحاد المصارف العربية، 2015.
7. محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005.
8. سميحة القليوبي، **الإلتزام بالإفصاح والشفافية في نظام حوكمة الشركات السعودية**، الطبعة الأولى، مكتبة القانون و الإقتصاد، الرياض، 2017.
9. غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
10. رضوان هاشم حمدون عثمان، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية**، مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
11. عبد الصيور عبد القوي علي مصري، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات**، مكتبة القانون والإقتصاد، الرياض، 2012.

12. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

13. رجب السيد، عبد الفتاح محمد الصحن، محمود ناجي درويش، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

14. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005.

15. عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 1998.

16. جعفر عبد الإله، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التامين**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.

17. عيد أحمد أبو بكر، **دراسات وبحوث في التأمين –بحوث علمية محكمة–**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

18. طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الإبتكارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

19. محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية**، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

20. نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

21. أمين سيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، مكتبة نور، مصر، 2005.

22. خالد راغب الخطيب، **التامين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

23. معراج جديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

24. إبراهيم أبو النجا، **التأمين في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

25. مدحت محمد إسماعيل، **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

26. أبو النجا إبراهيم، **الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين والتأمين الجديد**، الجزء الأول، الجزائر، دار المنشورات الجامعية، 1989.

27. سمر عبد القادر عساف، **النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن إستعمال المركبات**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

28. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

29. راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية**، المؤرخ في 09 أوت 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.

30. محمود الكيلاني، **عقود التأمين من الناحية القانونية، الموسوعة التجارية والمصرفية**، المجلد السادس، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

31. عبد القادر العطير، **التأمين البري في التشريع، القواعد العامة والأحكام الخاصة بعقود التأمين من المسؤولية ضد حوادث السيارات، التأمين على الحياة والتأمين من الحريق – دراسة مقارنة–**، ط11، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

32. عبد الله حسن مسلم، **إدارة التأمين والمخاطر**، ط 1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

33. علاء فرحان طالب وآخرون، **إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

34. أحمد نور، **محاسبة المنشاة المالية – تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين والبنوك –**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.

35. مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

36. فؤاد الفسفوس، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010.

37. خيرت ضيف، **محاسبة شركات التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1994.

38. سامي عبد الرحمن قابل، **محاسبة المنشآت المالية**، الطبعة الثانية، المكتبة العالمية بالمنصورة، مصر، 2001.

39. محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار المناهج، عمان، 2003.

40. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

41. محمود محمود الساجي، **المحاسبة في شركات التأمين على ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين**، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006.

42. حسام عبد الله أبو خضرة، حسن سمير عتيش، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

43. محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشآت المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

44. أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

45. نضال فارس عربيد، **المحاسبة في شركات التأمين**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.

46. ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

47. محمد عزيز عبد الكريم، **محاسبة شركات التأمين**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

48. وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، الأردن، 2006.

49. عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**، الجزء الأول، إطار تاريخي للمحاسبة، عمان، 2002.

50. قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء، جامعة الموصل، العراق، 2003.

51. النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.

ب. الأطروحات والرسائل.

1. عمر علي عبد الصمد، **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية – دراسة نظرية تطبيقية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012.

2. ضويفي حمزة، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي – دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015/2014.

3. العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2016/2015.

4. محمد جميل حبوش، **مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات – دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين ومدراء شركات المساهمة العامة**، رسالة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية، 2007.

5. طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة مجمع صيدال –**، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، السنة الجامعية 2011-2012.

6. فكري عبد الغني محمد جوده، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، رسالة ماجستير، فلسطين، غزة، 2008.

7. عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباحة، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان، 2008.

8. كامل يوسف بركة، **دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العامة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

9. عثمان عثمانية، **الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة: دراسة مقارنة بين بعض الشركات الأمريكية والجزائرية**، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة تبسة، سنة 2011/2010.

10. أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية – دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250–**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2014/2013.

11. بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة–**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2012/2011.

12. ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية –**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

13. محمد عبد الله محمد العبيدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

14. عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2009.

15. فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق الداخلي في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

16. نبيل قبلي، **دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين**، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، 2017.

17. زينة دير، **حوكمة شركات التأمين في الجزائر، واقع وتحديات: دراسة حالة الشركات الوطنية للتأمين" وكالة أم البواقي"**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.

18. أنس عبد الله محمد الأمين، **أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصاريف التجارية السودانية**، مذكرة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

19. عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2018/2017.

20. راصدي صبرينة، **أثر المحاسبة الإبداعية على قياس وتقييم أداء المؤسسات – دراسة حالة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لولاية بجاية –**، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، السنة الجامعية 2017/2016.

21. عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

22. أبو تمام، **مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي**، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.

23. باخيجة عبد الله محمد طالب، **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة السليمانية، العراق، 2013.

24. مروان خضر أبو هلال، **بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا**، أطروحة دكتوراه، فلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية الدراسات العليا، 2011/2010.

25. هاني محمد الأشتر، **إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–**، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.

26. ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية العمال، قسم المحاسبة، 2009.

27. أسامة محمد خليل الزيناتي، **دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في المستشفيات الحكومية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، غزة، 2014.

28. ميسون بنت محمد بن علي القري، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية – دراسة ميدانية–**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010.

29. بوسنة حمزة، **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح – دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية–**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

30. طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين–**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2013-2014.

31. خيري محمد، **دور مؤسسات التأمين في تمويل الإقتصاد الوطني – حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011.

32. هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT–**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005.

33. فطيمة يحياوي، **دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني – دراسة حالة الجزائر–**، رسالةة ماجستير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012.

34. أمال هبور، **التأمين: دراسة مقارنة مابين الجزائر والمملكة العربية السعودية**، رسالةة ماجستير، مالية دولية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013/2012.

35. آمال زبار، **دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى: دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، السنة الجامعية 2014/2013.

36. معوش محمد أمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات2A–**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، السنة الجامعية 2014/2013.

37. لفتاحة سعاد، **إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2 – دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA–**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، السنة الجامعية 2015/2014.

38. بارة سوهيلة، **مؤسسات التأمين ودورها في تمويل الإقتصاد الوطني – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2016/2015.

39. بوعيشاوي يوسف، **إتجاه النظام المحاسبي لشركات التأمين بالجزائر نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة ميدانية لشركات التأمين الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة يحي فارس المدية، السنة الجامعية 2018/2017.

40. طايلب فاتح، **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 2012–**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2015/2014.

41. زواتنية عبد القادر، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، السنة الجامعية 2017/2016.

42. جورج توما بيداوي، **الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، قسم المحاسبة، 2012.

43. سميحة بوحفص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2018/2017.

44. قنوش مولود، **دور النظام المحاسبي المالي في كفاءة سوق الأوراق المالية – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015/2014.

45. فطوم أمحدي، **دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية – دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، السنة الجامعية 2017/2016.

ج. الملتقيات والمؤتمرات.

1. مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، القاهرة، 2004.

2. سعاد عبو وآخرون، **مساهمة حوكمة الشركات في رأس المال الفكري**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف19-20 نوفمبر 2013.

3. عبد الحفيظ أوسكين، خيرة زينب بوسماحة، **الضوابط الأخلاقية والقانونية للمهن الحرة المتعلقة بالتأمين التعاوني، (نماذج مقارنة من التشريعات العربية)**، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الجزائر، وهران، 7-2011/12/8.

4. حساني رقية وأخرون، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012.

5. عزيزة بن سمينة، طبني، **حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على الشركات التعاونية**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة شلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

6. دريس رشيد، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 19-20 نوفمبر 2013.

7. حمدي معمر، فلاق صليحة، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط شركات التأمين التعاوني**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الندوة الدولية حول "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 19-20 نوفمبر 2013.

8. دهميش وآخرون، **أخلاقيات المحاسبة الإبداعية**، المؤتمر العلمي الأول، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2005.

9. علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارستها ونتائجها**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008.

10. منير الشميمري، فاطمة العريفان، **دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008.

11. مصطفى محمد الجمال، **أصول التأمين (عقد الضمان)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1999.

12. منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.

د. المقالات والتقارير.

1. مراد كواشي، **أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال**، مجلة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 1، المجلد 25، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017.

2. سليم طرابلسي، خير الدين معطى الله، **المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 9، جامعة غرداية، 2016.

3. رافي نزار جميل، **المحاسبة الإكتوارية ودورها في تعظيم قيمة الوحدة الإقتصادية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 35، 2016.

4. شنافي كفية، **آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخامس والأربعون، جامعة سطيف1، الجزائر، 2010.

5. عطيوي سميرة، بديسي فهيمة، **الحوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية – حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء والغاز Enron-**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 28/27، نوفمبر 2012.

6. ضويفي حمزة، محمودي أحمد، **دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018.

7. الصيح عبد الحميد مانع، **إشكالية المحاسبة الإبداعية وأثر المعايير الدولية للتقارير المالية عليها**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، عمان، ماي 2016.

8. مومن فاطمة الزهراء، وآخرون، **دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2017.

9. صالح جليل إبراهي، **أثر أخلاقيات مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية لمكاتب البصرة، ميسان وذي قار**، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، العراقية، المجلد 9، العدد 17، 2016.

10. دوخي مقدم يمينة، **أثر تطبيق المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية**، مجلة المؤسسة، العدد 3، 2004.

11. يونس الزين، عبد الحميد حسياني، **خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة – حالة فضيحة شركة إنرون–**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016.

12. سمير كامل محمد عيسى، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية–**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم 45، العدد رقم 2، مصر، جويلية 2008.

13. بالرقي تيجاني، **المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 12، 2012.

14. أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير 2014.

15. جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الإقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية –دراسة تطبيقية–**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد رقم 17، العدد 1، غزة، فلسطين، 2009.

16. محمد المعتز، ياسر الماوري، **مقومات مهنة المحاسبة وعلاقتها بالمحاسبة الإبداعية في الدول العربية – دراسة إستطلاعية على المهنيين والأكاديميين في اليمن–**، جامعة الأندلس، مجلة الأندلس، العدد 12، المجلد 10، أكتوبر 2016.

17. درحمون هلال، نساب عائشة، **عوامل إخفاق المدقق الخارجي في الكشف المبكر عن ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة 2، العدد 13، ديسمبر 2015.

18. محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في الأردن**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

19. نعيم تومان مرهون الزيادي، **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2015.

20. رشاد حماد، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية –**، مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.

21. ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية –**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 32، 2010.

22. سيد عبد الرحمن عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، سنة 2012.

23. شعباني لطفي، زرقواد وسام، **ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر في ظل قوانين وأخلاقيات المهنة**، مجلة العلوم والعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 35، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جويلية 2018.

24. علي بن موفقي، **دور مدقق الحسابات في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية وإنعكاسه على موثوقية القوائم المالية**، مجلة إدارة العمال والدراسات الإقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 5، العدد 2، 2019.

25. حسياني عبد الحميد، **المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثالث، 2016.

26. شقبقب عيسى، زغار يحي، **فعالية لجان المراجعة للحد من أثار المحاسبة الإبداعية**، مجلة المؤسسة، الجزائر، العدد 4، 2015.

27. سهام رياش، **تطوير قطاع التأمين ليتلاءم وتطبيق التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة بومرداس، العدد 2، المجلد 5، ديسمبر 2018.

28. قادري أحمد معراج، خالدي الزهرة، **دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.

29. عبد المالك زين، دراوسي مسعود، **أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية–**، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2019.

30. بالي مصعب، صديقي مسعود، **تطور قطاع التأمين في الجزائر**، مجلة رؤى إقتصاد، العدد 11، ديسمبر 2016.

31. بيشاري كريم، **واقع سوق التأمين في الجزائر**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 27، المجلد 1، 2013.

32. رشيد بوكساني، **إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الإقتصاد الجزائري**، Revue des reformes economique et integration en economie mondial N°1/2006, p51.

هـ. القوانين والتشريعات.

1. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخ في 2009/03/25، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة.**

2. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 13، مؤرخ في 25 يناير 1995، **أمر رقم 95–07 يتعلق بالتأمينات،.**

3. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 15، مؤرخة في 12 مارس 2006، القانون 06-04، يعدل ويتمم الأمر رقم 95-07، **المتعلق بالتأمينات.**

4. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 46، مؤرخة في 15 يوليو 2007، المرسوم التنفيذي 220/07، **يحدد شروط إعتماد خبراء ومحافظي العواريات وخبراء التأمين**.

5. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 2007/11/25، القانون رقم 07-11، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**.

6. Ordonnance n° 95-07 modifiant et complétant par la loi n° 06-04 (20 février 2006), **relative aux assurances**, journal officiel n° 15, année 2006.

7. Décret exécutif n° 07/364 (28 novembre 2007), **qui comprend l'organisation de l'administration centrale au sein du ministère des finances**, journal officiel n° 75, du 02 décembre 2007.

8. Décret exécutif n° 90/334 (27 octobre 1990), **contenant la loi fondamentale sur les travailleurs appartenant aux secteur d'administration chargé des finances**, journal officiel n° 46, année 1990, article 16.

و. مواقع الأنترنت.

1. موقع المحاسبون دوت نت، **www.infotechaccountants.com**، تم الإطلاع عليه يوم 17.01.2020، الساعة 11 صباحا.

2. Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, AVIS N°89, 10 mars 2011, **portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et de réassurance**, Alger, vue le 04/2020.

3. Compagnie Algérienne d'assurance et de réassurance, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://caar.dz/historique-la-caar/, vue le 20/05/2021.

4. Société Nationale d'assurance, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.saa.dz/presentation-de-la-societe.html, vue le 20/05/2021.

5. Compagnie Algérienne des assurances, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.caat.dzpresentation, vue le 20/05/2021.

6. **Compagnie Internationale d'Assurance et de réassurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.laciar.com/presentation, vue le 01/06/2021.
7. **Salama Assurances Algérie**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.salama-assurances.dz/Presentation, vue le 01/06/2021.
8. **Alliance Assurances**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://allianceassurances.com.dz/index.php, vue le 01/06/2021.
9. **Axa Assurances Algérie Dommage**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.axa.dz, vue le 01/06/2021.
10. **CNA ، http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, vue le 04/2021.**

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

أ. الكتب.

1. Jacques Igalens, Sébastien Point, **vers une nouvelle gouvernance des entreprises,** 1ère édition, éditions Dunod, Paris, France, 2009.
2. Charle Mulford, Eugence Comiskey, **The financial numbers game, detecting creative accounting practices,** 1st edition, John Wiley & Sons Inc, New Jersey, Canada, 2002.
3. Howard, Schilit, **financial shenanigan,** second édition, MC, Grow-Hill, 2002.
4. Christian Sainrapt, **dictionnaire générale de l'assurance**, arcature, paris, 1996.
5. Théodor corfias, **théorie et pratique de l'assurance vie**, argus, paris, 2000.

ب. الأطروحات والرسائل.

1. Ines Fakhfakh, Ben Amar, **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, études comparative des entreprises françaises et américaines,** thèse du doctorat publiée, faculté des sciences économique, sociales et de gestion, université de Reims Champagne Ardenne, France, 2009.

ج. المقالات والمداخلات.

1. Oliver Marnet, **Behaviour and rationality in corporate governance,** Oxon: Routledge, 2008.
2. Luis correia da silva et al, **Davidend policy and corporate governance,** New york: Oxford University Press Inc, 2004.
3. International Association of Insurance Supervisors, Organization for Economic Co-operation and Developement 2007, **Extract from recommendation on corporate governance: main elements of insurers corporate governance.**
4. Naser, K. and Pendlebury, M. **A Note on the use of creative accounting,** British Accounting, 2008, Review 24.
5. Amat, O., Blake, J. and Dowds, R., **The ethics of creative accounting,** Journal of Economic Literature, 1999, Vol 62.
6. Terry Smith, **Accounting for growth, stripping the camouflage from company accountants,** Century busines, 1996.
7. Ignacio de la torre, **creative accounting explosed,** published py : palgrave macmillan, 2009.
8. Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan, **corporate gouvernance and earnings management an empirical evidence form pakistani listed companies,** European journal of scientific research, volume 26, n°04, seychelles, 2009.
9. Henrik Hoglund, **detecting earnings management using neural network,** hanken school of economics, finland, 2010.
10. Tianran Chen, **analysis on accrual based models in detecting earnings management,** lingnan journal of banking finance and economics, vol 02, art 05, 2010.
11. Alwan Sri Kustono, **the theoretical construction of income smoothing measurement,** journal of economics business and accountancy, volume 14, n° 01, Indonesia, 2011.

الملاحق

الملحق رقم 1: الميزانية (جانب الأصول).

السنة المالية المقفلة في:.....

الأصول	ملاحظة	إجمالي السنة N	إهتلاك رصيد السنة N	صافي السنة N	صافي السنة N-1
أصول غير جارية					
فارق الحيازة أو فارق الشراء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات مادية					
أراضي، مباني، العقارات الموظفة					
تثبيتات مادية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات جارية الإنجاز					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصول					
الأموال والأوراق المالية المودعة من التنازل عن حقه					
مجموع الأصول غير جارية					
أصول جارية					
الإحتياطات الفنية للتأمين					
جزء من التأمين المشترك المتنازل عنه					
جزء من إعادة التأمين المتنازل عنه					
حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة					
المتنازل له والمتنازل عن حقه المدينين					
المؤمن لهم ووسطاء التأمين المدينين					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة					

الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم 2: الميزانية (جانب الخصوم).

الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة	ملاحظة	السنة N	السنة N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به الأقساط المحتفظ بها والإحتياطات (إحتياطات مجمدة (1)) فوارق التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس الأموال الخاصة الأخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المجمدة (1) حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير جارية قروض وديون مدينة مالية ضرائب (مؤجلة ومرصد لها) ديون مدينة أخرى غير جارية المؤونة التنظيمية مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا			
مجموع الخصوم غير جارية (2)			
الخصوم الجارية رأس المال أو قيم إعادة التأمين الإحتياطات الفنية للتأمين • العمليات المباشرة • المقبولة			

موردون وحسابات ملحقة المتنازل له والمتنازل عن حقه الدائنين المؤمن لهم ووسطاء التأمين الدائنين ضرائب دائنة ديون مدينة أخرى خزينة (سلبية)			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

الملحق رقم 3: جدول حسابات النتائج.

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة N	السنة N-1
الأقساط الصادرة للعمليات المباشرة الأقساط المقبولة الأقساط الصادرة المؤجلة الأقساط المقبولة المؤجلة		71 72 74	
1- الأقساط المكتتبة للسنة المالية			
مصاريف العمليات المباشرة المصاريف المقبولة		-600 602 601 و 603	
2- مصاريف السنة المالية			
عمولات إعادة التأمين المقبوضة عمولات إعادة التأمين المدفوعة		721 729	
3- عمولات إعادة التأمين			
إعانات تشغيل التأمين			
4- صافي هامش التأمين			
المشتريات والخدمات الخارجية أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		62-61 63 64	

إنتاج مثبت منتوجات العمليات الأخرى أعباء العمليات الأخرى مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		73 75 65 68 78	
5- النتيجة التشغيلية			
المنتجات المالية الأعباء المالية		76 66	
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية		695و 698 692و 693	
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتجات العناصر غير العادية – الأعباء			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المجمد (1) ومنها حصة ذوي القلية (1) حصة المجتمع (1)			

الملحق رقم 4: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة).

البيان	ملاحظة	السنة N	السنة N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
التحصيلات المقبوضة من أنشطة التأمين وإعادة التأمين			
المدفوعات من أنشطة التأمين وإعادة التأمين			
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين			
مدفوعات الدولة والمنظمات الأخرى			
الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن إقتناء إستمارات مادية أو غير مادية			
التحصيلات عن عمليات بيع إستمارات مادية أو غير مادية			
المسحوبات عن إقتناء إستمارات مالية			
التحصيلات من عمليات بيع إستمارات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتاتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة الصافية			

الملحق رقم 5: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير مباشرة).

البيان	ملاحظة	السنة N	السنة N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
• الإهتلاكات والمؤونات			
• تغير الضرائب المؤجلة			
• تغير الإحتياطات الفنية (القساط – المطالبات)			
• تغير في مطالبات وسطاء التأمين			
• تغير الموردين والديون الأخرى			
• قيمة البيع التي تزيد أو تنقص الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من النشطة الإستثمارية			
مسحوبات عن شراء الإستثمارات			
تحصيلات عن مبيعات الإستثمارات			
تأثير تغيرات محيط التجميد (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الإفتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

الملحق رقم 6: جدول تغيرات الأموال الخاصة.

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الإستثمار الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الإستثمار الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم 7: قائمة أسماء المحكمين.

الرقم	اللقب والإسم	الجامعة
01	عمر علي عبد الصمد	جامعة المدية
02	بوكرديد عبد القادر	جامعة تيسمسيلت
03	إسماعيل عيسى	جامعة تيسمسيلت
04	عريس مخطار	جامعة مستغانم

الملحق رقم 8: الإستبيان.

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد...

نتشرف أن نضع بين أيديكم استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة ومراجعة، والموسومة تحت عنوان: "دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين – دراسة حالة – ".

إن هذه الإستبانة تمثل جانب مهم في بحثنا، لذلك فإننا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على هذه الإستبانة بحيادية وموضوعية، وهذا للتعرف على آرائكم كمهنيين متخصصين في مجال التأمين.

كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط كما نتشرف بتزويدكم بنتائج البحث إن رغبتم في ذلك.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

من إعداد الباحث: **الأستاذ المشرف:**

بغداد أمحمد **الدكتور ضويفي حمزة**

المحور الأول: البيانات الشخصية.

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة لإجاباتكم.

التخصص العلمي:

إدارة أعمال ☐ حقوق ☐ مالية، بنوك، تأمينات ☐ أخرى يرجى ذكرها.....

الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

الوظيفة:

مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ مكلف بالدراسات ☐ وسيط التأمين ☐ أخرى يرجى ذكرها.....

المحور الثاني : اللوائح الداخلية في مؤسسات التأمين.		
تتوفر مؤسسات التأمين على لوائح داخلية تضمن مسؤوليات وصلاحيات كل الأطراف كما تتضمن رؤية ورسالة المؤسسة، مستوحاة من توجيهات مجلس الإدارة والأحكام التنفيذية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين وأحكام قانون الشركات التجارية بالإضافة إلى عقد تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي.	**نعم**	**لا**

المحور الثالث: آليات الحوكمة في مؤسسات التأمين.						
ب	**في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بآليات الحوكمة في مؤسسات التأمين متوفرة ومطبقة في مؤسستكم.**	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
ب1	يوجد فصل بين منصب مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مؤسسات التأمين.					
ب2	تتوفر مؤسسات التأمين على هيئات تنظيمية ورقابية تضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء مؤسسات التأمين.					
ب3	تتوفر مؤسسات التأمين على لجنة للمراجعة تضمن صحة المعلومات المالية، وعدم تعارض المصالح مابين الأطراف الفاعلة في الإدارة.					

ب4	تتوفر مؤسسة التأمين على لجنة إدارة المخاطر تقوم بتحديد وتقييم ومتابعة كافة المخاطر التي تواجهها الشركة .					
ب5	تقوم مؤسسة التأمين بإصدار لوائح داخلية تحدد من خلالها إجراءات ومجالات العمل و وسائل وآليات تطبيقها.					
ب6	تتوفر مؤسسة التأمين على خبير إكتواري يقوم بتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.					
ب7	يقوم الخبير الإكتواري بدراسة الوضع المالي العام لمؤسسة التأمين وتقييم كفاية رأس المال.					
ب8	تتوفر مؤسسة التأمين على نظام حوافز فعال له تأثير على الأداء المالي.					
المحور الرابع : المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين.						
ج	**أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية**					
ج1	تقوم مؤسسات التأمين بتغيير وإظهار الوضعية المالية على غير حقيقتها لتضليل الجمهور،المساهمين والمقرضين.					
ج2	تقوم مؤسسات التأمين بتحويل بعض أصول المؤسسة وإلتزاماتها إلى المنشأة التابعة دون إدماجها في قوائمها المالية.					
ج3	تقوم مؤسسات التأمين بالتلاعب في توقيت الصفقات، وهذا من أجل تحديد سنة معينة لتحمل الأرباح أو الخسائر.					
ج4	تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل الإيرادات قبل تحققها.					
ج5	تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل النفقات التشغيلية على أنها نفقات إستثمارية أو تمويلية.					
ج6	تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل عقود الإيجار الطويلة الأجل في دفاتر المؤسسة على أنها عقود إيجار تشغيلية.					
ج7	تقوم مؤسسات التأمين باستعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المألوفة بالتلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.					

ج8	تحرص مؤسسات التأمين على إختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف إدارية مرغوبة.					
ج9	لا تُوفِر مؤسسات التأمين المعلومات الكافية للمتعاملين عن الوضعية المالية للمؤسسة.					
المحور الخامس : جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين.						
د	**في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية متوفرة ومطبقة في مؤسستكم.**					
د1	يتم معالجة العمليات المالية والمحاسبية المختلفة بدرجة عالية من السرعة.					
د2	تتصف عملية المعالجة للبيانات المالية والمحاسبية بالملاءمة.					
د3	يتم تقديم المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من الدقة والسلامة.					
د4	يتم تقديم معلومات محاسبية معبرة عن الواقع وذات قابلية للفهم.					
د5	تتصف القوائم والتقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى و/أو بين مؤسستين.					
د6	تتميز الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم والتقارير المالية بالثبات.					
د7	إعداد القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجعلها أكثر موثوقية من قبل مستخدميها.					
د8	تتميز القوائم والتقارير المالية بتقديم معلومات محاسبية شفافة وصادقة.					
د9	توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية.					
د10	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرار.					

الملحق رقم 9: الصدق الداخلي لمحاور الإستبيان.

Corrélations

		آليات الحوكمة	المحاسبة الإبداعية	جودة المعلومات المحاسبية
آليات الحوكمة	Corrélation de Pearson	1	-,990	,913
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	60	60	60
المحاسبة الإبداعية	Corrélation de Pearson	-,990	1	-,897
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	60	60	60
جودة المعلومات المحاسبية	Corrélation de Pearson	,913	-,897	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	60	60	60

**. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 10: إختبار التوزيع الطبيعي Tests of normality.

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
آليات الحوكمة	,207	60	,000	,841	60	,000
المحاسبة الإبداعية	,282	60	,000	,816	60	,000
جودة المعلومات المحاسبية	,391	60	,000	,646	60	,000

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم 11: منحنى الرسم البياني للتوزيع الطبيعي.

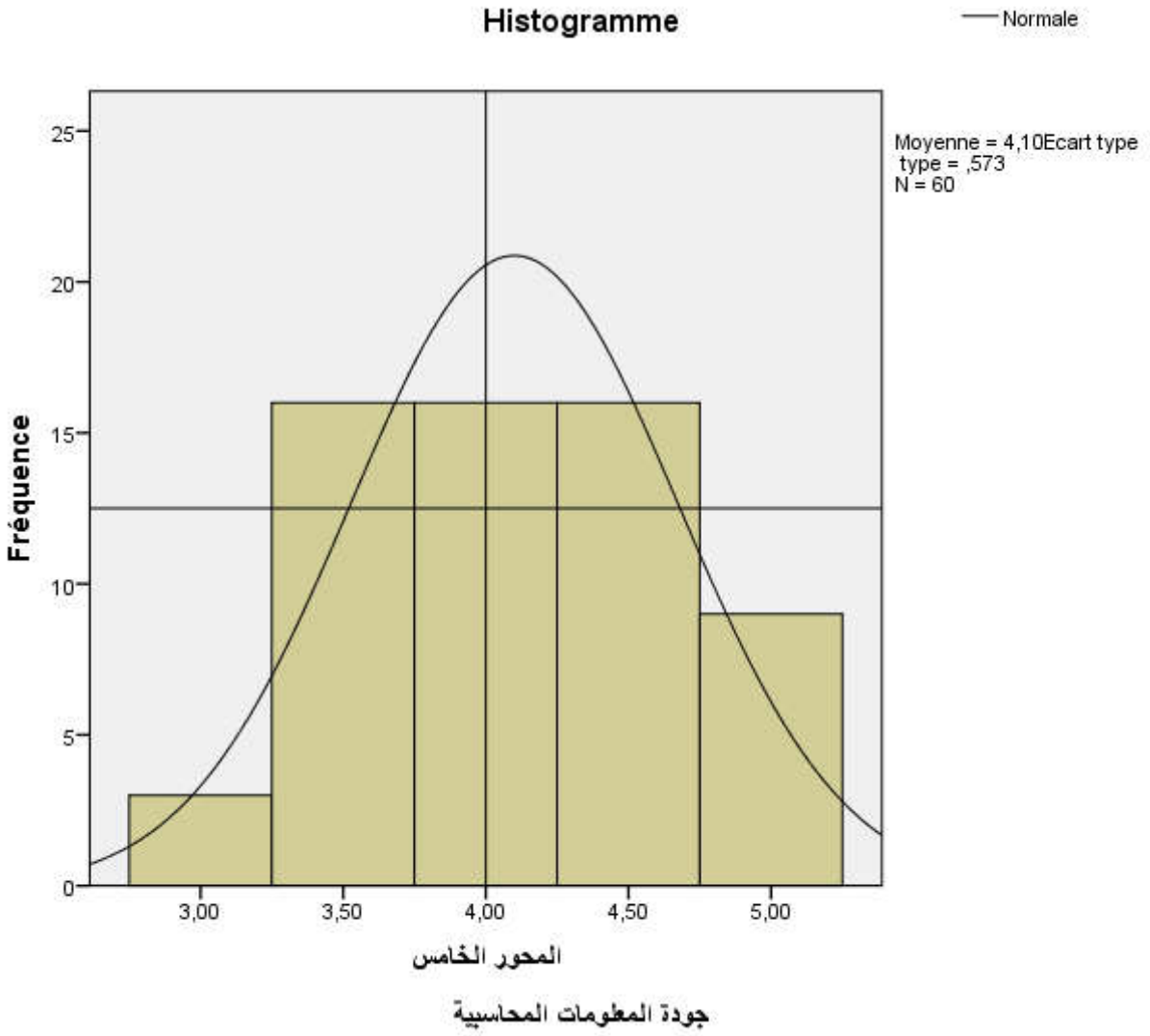

الملحق 12: توزيع معامل Alpha Cronbach.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,951	,918	27

الملحق 13: توزيع معاملات ألفا كرونباخ لعبارات الإستبيان.

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
يوجد فصل بين منصب مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مؤسسات التأمين.	127,4500	140,116	,880	,948
تتوفر مؤسسات التأمين على هيئات تنظيمية ورقابية تضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء مؤسسات التأمين.	127,7000	135,739	,936	,947
تتوفر مؤسسات التأمين على لجنة للمراجعة تضمن صحة المعلومات المالية، وعدم تعارض المصالح مابين الأطراف الفاعلة في الإدارة.	127,8667	134,287	,914	,947
تتوفر مؤسسة التأمين على لجنة إدارة المخاطر تقوم بتحديد وتقييم ومتابعة كافة المخاطر التي تواجهها الشركة.	127,4500	140,116	,880	,948
تقوم مؤسسة التأمين بإصدار لوائح داخلية تحدد من خلالها إجراءات ومجالات العمل و وسائل وآليات تطبيقها.	127,7000	135,739	,936	,947
تتوفر مؤسسة التأمين على خبير إكتواري يقوم بتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.	127,8667	134,287	,914	,947
يقوم الخبير الإكتواري بدراسة الوضع المالي العام لمؤسسة التأمين وتقييم كفاية رأس المال.	127,6167	135,766	,926	,947
تتوفر مؤسسة التأمين على نظام حوافز فعال له تأثير على الأداء المالي.	127,4500	140,116	,880	,948
تقوم مؤسسات التأمين بتغيير وإظهار الوضعية المالية على غير حقيقتها لتضليل الجمهور،المساهمين والمقرضين.	130,7833	160,817	-,896	,959
تقوم مؤسسات التأمين بتحويل بعض أصول المؤسسة وإلتزاماتها إلى المنشأة التابعة دون إدماجها في قوائمها المالية.	130,9500	156,794	-,711	,956
تقوم مؤسسات التأمين بالتلاعب في توقيت الصفقات، وهذا من أجل تحديد سنة معينة لتحمل الأرباح أو الخسائر.	131,0333	154,168	-,579	,955
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل الإيرادات قبل تحققها.	130,7833	160,817	-,896	,959
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل النفقات التشغيلية على أنها نفقات إستثمارية أو تمويلية.	130,9500	156,794	-,711	,956
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل عقود الإيجار الطويلة الأجل في دفاتر المؤسسة على أنها عقود إيجار تشغيلية.	131,0333	154,168	-,579	,955
تقوم مؤسسات التأمين باستعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المألوفة بالتلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.	130,7833	160,817	-,896	,959
تحرص مؤسسات التأمين على إختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف إدارية مرغوبة.	130,9500	156,794	-,711	,956
لا تُوفر مؤسسات التأمين المعلومات الكافية للمتعاملين عن الوضعية المالية للمؤسسة.	131,0333	154,168	-,579	,955

يتم معالجة العمليات المالية والمحاسبية المختلفة بدرجة عالية من السرعة.	127,4500	140,116	,880	,948
تتصف عملية المعالجة للبيانات المالية والمحاسبية بالملاءمة.	127,7000	135,739	,936	,947
يتم تقديم المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من الدقة والسلامة.	127,8667	134,287	,914	,947
يتم تقديم معلومات محاسبية معبرة عن الواقع وذات قابلية للفهم.	127,4500	140,116	,880	,948
تتصف القوائم والتقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى و/أو بين مؤسستين.	127,7000	135,739	,936	,947
تتميز الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم والتقارير المالية بالثبات.	127,8667	134,287	,914	,947
إعداد القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجعلها أكثر موثوقية من قبل مستخدميها.	127,6167	135,766	,926	,947
تتميز القوائم والتقارير المالية بتقديم معلومات محاسبية شفافة وصادقة.	127,4500	140,116	,880	,948
توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية.	127,6167	135,766	,926	,947
المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرار.	127,4500	140,116	,880	,948

الملحق 14: عرض معلومات عينة الدراسة.

Statistiques

		التخصص العلمي	الخبرة المهنية	الوظيفة المشغولة
N	Valide	60	60	60
	Manquant	0	0	0
Moyenne		2,3667	2,3333	2,5000
Médiane		2,0000	2,5000	2,0000
Ecart type		1,02456	,75165	1,26892
Variance		1,050	,565	1,610
Minimum		1,00	1,00	1,00
Maximum		4,00	3,00	5,00

التخصص العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أعمال إدارة	15	25,0	25,0	25,0
	حقوق	17	28,3	28,3	53,3
	تأمينات بنوك، مالية،	19	31,7	31,7	85,0
	أخرى	9	15,0	15,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	10	16,7	16,7	16,7
	سنوات 10 إلى 5 من	20	33,3	33,3	50,0
	سنوات 10 من أكثر	30	50,0	50,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الوظيفة المشغولة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	10	16,7	16,7	16,7
	مصلحة رئيس	30	50,0	50,0	66,7
	بالدراسات مكلف	10	16,7	16,7	83,3
	أخرى	10	16,7	16,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الملحق 15: تحليل التباين F للفروق بين المتوسطات بخصوص البيانات الشخصية.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
جودة المعلومات المحاسبية	Intergroupes	15,489	3	5,163	145,495	,000
	Intragroupes	1,987	56	,035		
	Total	17,476	59			
آليات الحوكمة	Intergroupes	17,217	3	5,739	218,648	,000
	Intragroupes	1,470	56	,026		
	Total	18,686	59			
المحاسبة الإبداعية	Intergroupes	5,099	3	1,700	99,922	,000
	Intragroupes	,953	56	,017		
	Total	6,052	59			

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
جودة المعلومات المحاسبية	Intergroupes	12,080	2	6,040	63,803	,000
	Intragroupes	5,396	57	,095		
	Total	17,476	59			
آليات الحوكمة	Intergroupes	14,023	2	7,012	85,704	,000
	Intragroupes	4,663	57	,082		
	Total	18,686	59			
المحاسبة الإبداعية	Intergroupes	2,183	2	1,091	16,081	,000
	Intragroupes	3,869	57	,068		
	Total	6,052	59			

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
جودة المعلومات المحاسبية	Intergroupes	15,257	3	5,086	128,305	,000
	Intragroupes	2,220	56	,040		
	Total	17,476	59			
آليات الحوكمة	Intergroupes	15,918	3	5,306	107,316	,000
	Intragroupes	2,769	56	,049		
	Total	18,686	59			
المحاسبة الإبداعية	Intergroupes	5,729	3	1,910	331,911	,000
	Intragroupes	,322	56	,006		
	Total	6,052	59			

الملحق 16: نتائج عينة الدراسة حول اللوائح الداخلية.

اللوائح الداخلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	60	100,0	100,0	100,0

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
اللوائح الداخلية	60	2,0000	,00000	,000
N valide (liste)	60			

الملحق 17: نتائج عينة الدراسة حول آليات الحوكمة، المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية.

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يوجد فصل بين منصب مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مؤسسات التأمين.	60	4,7000	,46212
تتوفر مؤسسات التأمين على هيئات تنظيمية ورقابية تضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء مؤسسات التأمين.	60	4,3833	,64022
تتوفر مؤسسات التأمين على لجنة للمراجعة تضمن صحة المعلومات المالية، وعدم تعارض المصالح مابين الأطراف الفاعلة في الإدارة.	60	4,3000	,74333
تتوفر مؤسسة التأمين على لجنة إدارة المخاطر تقوم بتحديد وتقييم ومتابعة كافة المخاطر التي تواجهها الشركة.	60	4,6167	,49030
تقوم مؤسسة التأمين بإصدار لوائح داخلية تحدد من خلالها إجراءات ومجالات العمل و وسائل وآليات تطبيقها.	60	4,4500	,64899
تتوفر مؤسسة التأمين على خبير إكتواري يقوم بتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.	60	4,3167	,74769
يقوم الخبير الإكتواري بدراسة الوضع المالي العام لمؤسسة التأمين وتقييم كفاية رأس المال.	60	4,4833	,67627
تتوفر مؤسسة التأمين على نظام حوافز فعال له تأثير على الأداء المالي.	60	4,7167	,45442
تقوم مؤسسات التأمين بتغيير وإظهار الوضعية المالية على غير حقيقتها لتضليل الجمهور،المساهمين والمقرضين.	60	1,2667	,44595
تقوم مؤسسات التأمين بتحويل بعض أصول المؤسسة وإلتزاماتها إلى المنشأة التابعة دون إدماجها في قوائمها المالية.	60	1,1833	,39020
تقوم مؤسسات التأمين بالتلاعب في توقيت الصفقات، وهذا من أجل تحديد سنة معينة لتحمل الأرباح أو الخسائر.	60	1,1167	,32373
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل الإيرادات قبل تحققها.	60	1,3333	,47538
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل النفقات التشغيلية على أنها نفقات إستثمارية أو تمويلية.	60	1,1667	,37582
تقوم مؤسسات التأمين بتسجيل عقود الإيجار الطويلة الأجل في دفاتر المؤسسة على أنها عقود إيجار تشغيلية.	60	1,0833	,27872
تقوم مؤسسات التأمين باستعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المألوفة بالتلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.	60	1,3167	,46910
تحرص مؤسسات التأمين على إختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف إدارية مرغوبة.	60	1,2000	,40338
لا تُوفر مؤسسات التأمين المعلومات الكافية للمتعاملين عن الوضعية المالية للمؤسسة.	60	1,0500	,21978
يتم معالجة العمليات المالية والمحاسبية المختلفة بدرجة عالية من السرعة.	60	4,7000	,46212
تتصف عملية المعالجة للبيانات المالية والمحاسبية بالملاءمة.	60	4,4333	,62073

يتم تقديم المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من الدقة والسلامة.	60	4,2667	,70990
يتم تقديم معلومات محاسبية معبرة عن الواقع وذات قابلية للفهم.	60	4,6500	,54695
تتصف القوائم والتقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى و/أو بين مؤسستين.	60	4,3833	,66617
تتميز الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم والتقارير المالية بالثبات.	60	4,2833	,69115
إعداد القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجعلها أكثر موثوقية من قبل مستخدميها.	60	4,5000	,67648
تتميز القوائم والتقارير المالية بتقديم معلومات محاسبية شفافة وصادقة.	60	4,7000	,46212
توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية.	60	4,5333	,65008
المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرار.	60	4,7000	,46212
N valide (liste)	60		

الملحق 18: نتائج إختبار T للفرضيات.

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
آليات الحوكمة	61,880	59	,000	4,49583	4,3505	4,6412
المحاسبة الإبداعية	28,799	59	,000	1,19074	1,1080	1,2735
جودة المعلومات المحاسبية	64,259	59	,000	4,51500	4,3744	4,6556

الملحق 19: تمثيل العلاقة الخطية بين آليات الحوكمة والمحاسبة الإبداعية.

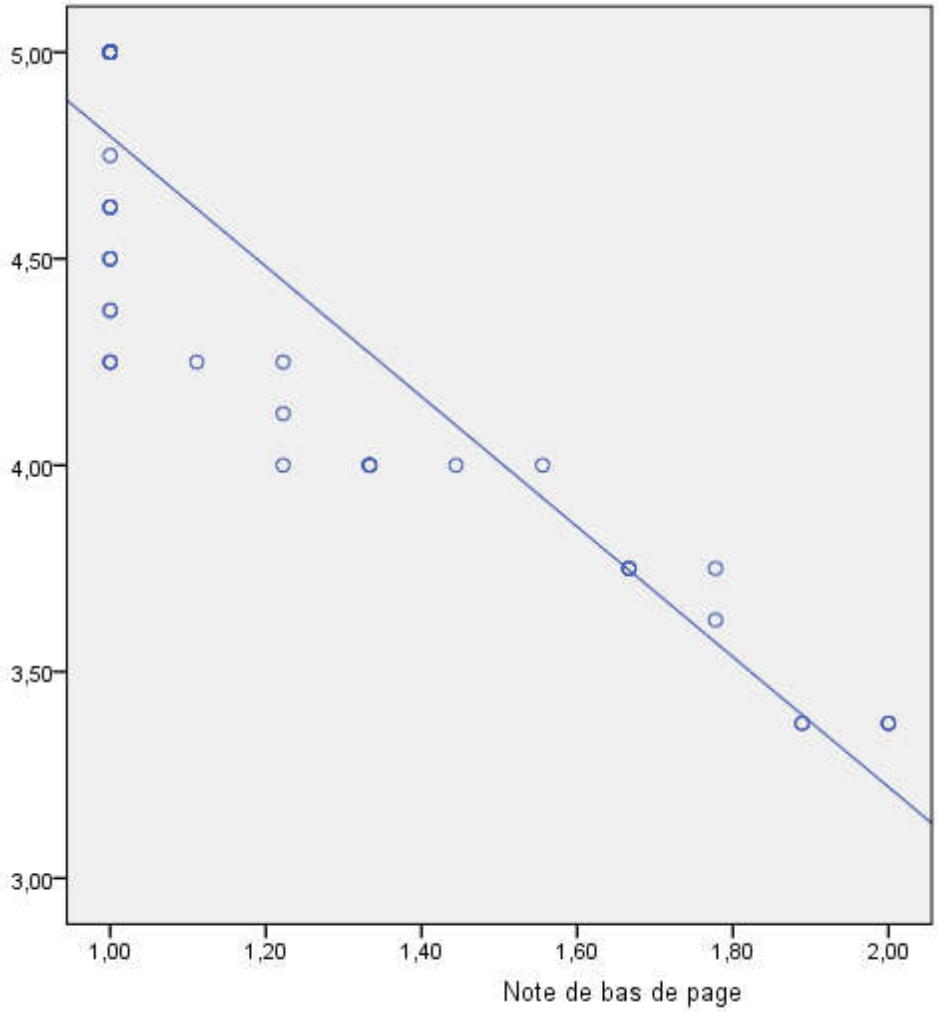

الملحق رقم 20: تقدير وإختبار النموذج $X = f(A)$.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-,120	,088		-1,370	,017
	آليات الحوكمة	1,027	,019	,990	52,941	,000

a. Variable dépendante : المحاسبة الإبداعية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,990[a]	,980	,979	,08082

a. Prédicteurs : (Constante), آليات الحوكمة

الملحق 21: تمثيل العلاقة الخطية بين المحاسبة الإبداعية المحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية.

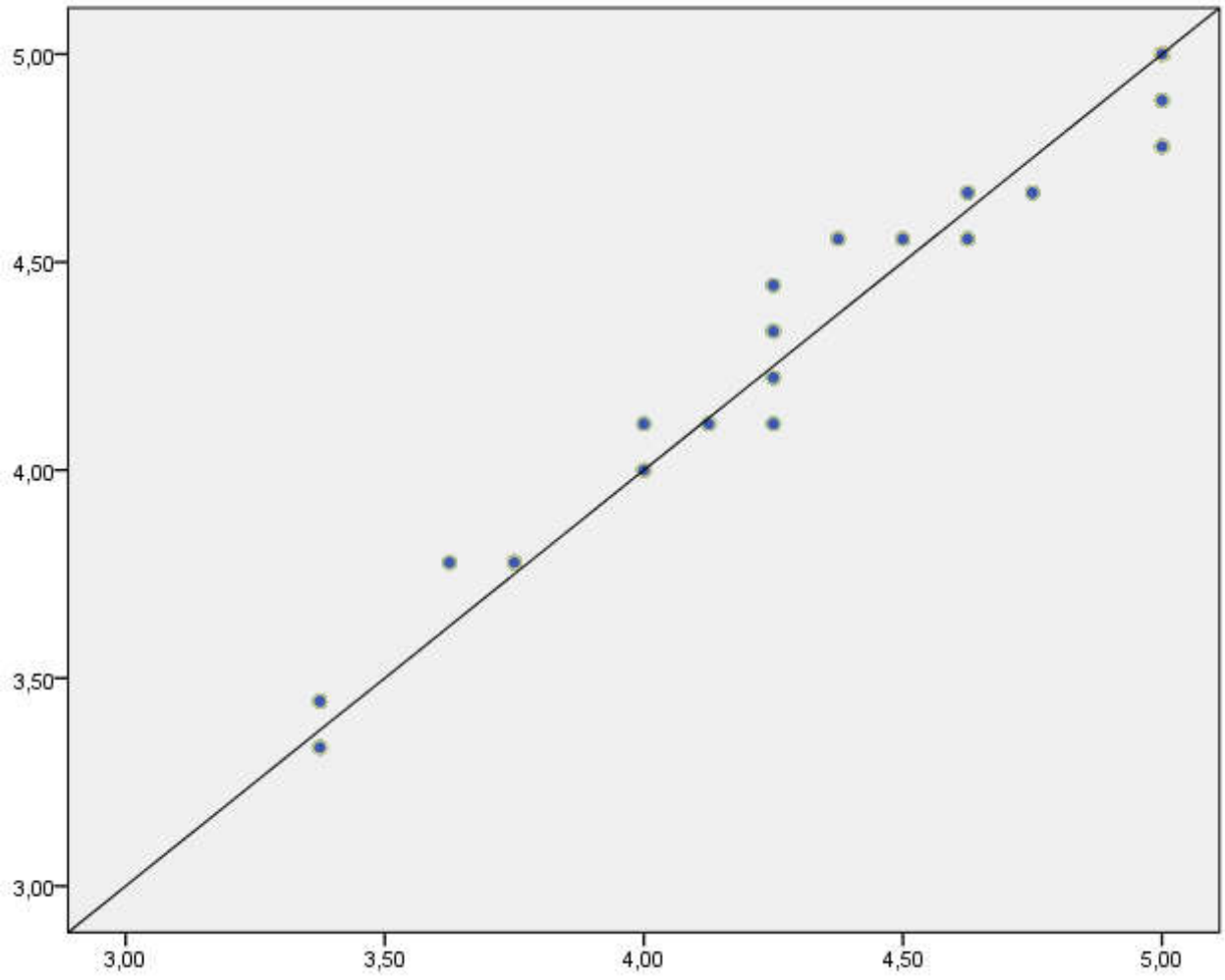

الملحق رقم 22: تقدير وإختبار النموذج $Y = f(B)$.

Coefficients

	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
المحاسبة الإبداعية	,954	,018	,990	52,941	,000
(Constante)	,206	,082		2,522	,014

Récapitulatif des modèles

R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
,990	,980	,979	,078

La variable indépendante est المحاسبة الإبداعية.

الملحق رقم 23: إختبار ANOVA للنموذج.

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Régression	17,017	1	17,017	2802,751	,000
Résidu	,352	58	,006		
Total	17,370	59			

La variable indépendante est المحاسبة الإبداعية .

الملحق رقم 24: جدول القيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ (Residuals).

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	3,3560	5,0023	4,5150	,54108	60
Résidu	-,16158	,21446	,00000	,05870	60
Valeur prédite standardisée	-2,142	,901	,000	1,000	60
Prévision standardisé	-2,682	3,559	,000	,974	60

a. Variable dépendante : جودة المعلومات المحاسبية

الملحق رقم 25: منحنى الرسم البياني للقيم المتنبأ بها وأخطاء التنبؤ.